جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان:

# دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

إعداد الطالبة:

- قارة لعور سمية

إشراف:

الأستاذ الدكتور بوقموم محمد

السنة الجامعية : 2023-2024

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان:

# دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

إعداد الطالبة:

- قارة لعور سمية

إشراف:

الأستاذ الدكتور بوقموم محمد

السنة الجامعية : 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

# الشكر والعرفان

" وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله

الحمد لله الذي بتوفيقه تم إنجاز هذا العمل

وانطلاقا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم، " من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من :

الدكتور الفاضل " بوقموم محمد" على كل ما قدمه لي من تعليمات وتوجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستي.

أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا من وقتهم الثمين لقراءة وتصحيح أخطاء مذكرتنا

ولكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية نسأل الله أن يجازيهم عنا خير الجزاء

# الإهداء

يسعدني أن أهدي هذا العمل الذي يمثل ثمرة جهدي

أولا إلى:

اللذين تعبا لأرتاح وضحى لأجلى، وأضاءا سنين عمرهما شموعاً تنير دربي وتمتد جسوراً تعبر بي إلى بر الأمان فحفظهما الله وأرضاهما عني، وأطال في عمرهما

أبي وأمي

إلى من كان سندي وقت ضعفي، إلى من علمني الصبر في الحياة، إلى من استطاع أن يكون لي نعم الزوج والأب والأخ والصديق حفظه الله ورعاه

زوجي الغالي

إلى نور عيناي إلى من أتعب لأجلهم أولادي رعاهم الله وأصلح فيهم

" لقمان - نوح - مريا "

إلى رمز المحبة والاعتزاز إخوتي .

" طاهر - كمال – حسين -ريم – سعيدة"

الى من كل من ساعدني لانجاز هذا العمل خاصة

اكرام - سعدية

FREE PRINTABLE INVITATION - BAGVANIA.COM

**الملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2020) من خلال تسليط الضوء على دورها في تشغيل وخلق القيمة المضافة وتأثيرها على الناتج الإجمالي الخام والضرائب والتجارة الخارجية باعتبار إن الصناعة الغذائية يمكن أن تكون بديل للنفط ما إن توفر الدعم الملائم لتطوير هذه الصناعة .

وقد توصلت الدراسة إلى ضعف مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية على المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي, القيمة المضافة والتجارة الخارجية) خصوصا بالنسبة للقطاع العام الذي يشهد تراجع مستمر خلال سنوات الدراسة على عكس القطاع الخاص الذي عرف تطور مستمر بنسب عالية ويعود هذا التطور إلى دعم الدولة للاستثمار في القطاع الخاص ضمن برنامج تنموي جديد, ويعزى ضعف الصناعات الغذائية في الجزائر إلى مجموعة من المعوقات أبرزها قاعدة ديمغرافية غير مضبوطة وضعف تنافسيتها ونقص التطور التكنولوجي.

للنهوض بفرع الصناعات الغذائية أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من التجارب العالمية في مجال الصناعات الغذائية والاقتداء بها لترقية هذا القطاع في الجزائر .

**الكلمات المفتاحية :**

**الصناعات الصغيرة والمتوسطة – النمو الاقتصادي –الصناعات الغذائية**

Cette étude vise à mettre en évidence la contribution des petites et moyennes industries alimentaires à l'amélioration de la croissance économique en Algérie au cours de la période (2005-2020) en mettant en valeur leur rôle dans le fonctionnement et la création de valeur ajoutée et son impact sur le produit brut brut, les impôts et les devises. le commerce, étant donné que l'industrie alimentaire peut être une alternative au pétrole dès qu'un soutien approprié est disponible pour développer cette industrie

L'étude a révélé une faible contribution des petites et moyennes industries alimentaires aux variables économiques (produit intérieur brut, valeur ajoutée et commerce extérieur), en particulier pour le secteur public, qui a connu un déclin continu au cours des années d'étude, contrairement au secteur public. le secteur privé, qui a connu un développement continu à des rythmes élevés, et ce développement est dû au soutien de l'État. Investir dans le secteur privé dans le cadre d'un nouveau programme de développement,

La faiblesse des industries alimentaires en Algérie est due à un ensemble d'obstacles dont les plus importants sont une base démographique non contrôlée, une faible compétitivité et un manque de développement technologique.

Pour faire progresser le secteur des industries alimentaires, l'étude recommande la nécessité de bénéficier des expériences internationales dans le domaine des industries alimentaires et de les imiter pour promouvoir ce secteur en Algérie.

**les mots clés :**

Petites et moyennes industries - croissance économique - industries agroalimentaires

# قائمة المحتويات

# الفهرس


| | | |
|---|---|---|
| الاهداء والتشكرات | | |
| قائمة المحتويات | | |
| قائمة الجداول | | |
| قائمة الاشكال | | |
| قائمة الاختصارات | | |
| **الترقيم** | **الموضوع** | **الصفحة** |
| مقدمة | | |
| 1-مدخل | | أ |
| 2-إشكالية الدراسة | | أ |
| 3-فرضيات الدراسة | | ب |
| 4-أهداف الدراسة | | ب |
| 5-أهمية الدراسة | | ب.ج |
| 6-منهج الدراسة | | ج |
| 7-أسباب اختيار الموضوع | | ج |
| 8-حدود الدراسة | | ج. د |
| 9-مصادر الدراسة | | د |
| 10-الدراسات السابقة | | د. و |
| 11-هيكل الدراسة | | و |
| 12-صعوبات البحث | | و |
| **الفصل الأول : التأصيل النظري للصناعات الصغيرة و المتوسطة** | | |
| **1 مدخل** | | 1 |
| **2.1 لمحة حول الصناعات** | | 1 |
| 1.2.1 السياق التاريخي لنشأة الصناعة | | 3.1 |
| 1.2. 2 مفهوم الصناعة | | 6.3 |
| 3.2.1 الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي في الاقتصاديات النامية | | 9-6 |
| **3.1 ماهية الصناعات الصغيرة و المتوسطة** | | 9 |

| | |
|---|---|
| 1.3.1مفهوم الصناعات الصغيرة و المتوسطة | 21-10 |
| 2.3.1 النظريات المفسرة للتوجه نحو الصناعات الصغيرة و المتوسطة | 24-22 |
| **4.1 خصائص الصناعات الصغيرة و المتوسطة و المشاكل التي تواجهها** | 24 |
| 1.4.1 خصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة | 27-24 |
| 2.4.1 الدور الاقتصادي و الاجتماعي للصناعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات الوطنية | 29-27 |
| 3.4.1 المعوقات و المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة و المتوسطة و أهم التحديات | 32-29 |
| **5.1 الخلاصة** | 33-32 |
| **الفصل الثاني :النمو الاقتصادي و الصناعات الغذائية** | 35 |
| **1.2 مدخل** | 35 |
| **2.2 النمو الاقتصادي** | 35 |
| 1.2.2 الإطار النظري للنمو الاقتصادي | 41-35 |
| 2.2.2 أسس نمو الاقتصادي | 45-41 |
| 3.2.2 النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي | 54-45 |
| **3.2 الصناعات الغذائية** | 55 |
| 1.3.2 نشأة ومفهوم الصناعات الغذائية | 62-55 |
| 2.3.2 وظائف الصناعات الغذائية وعلاقتها بالصناعات الأخرى | 68-62 |
| 3.3.2 عوائق تنمية قطاع الصناعات الغذائية ووسائل دعمها | 73-68 |
| **4.2الأوضاع الدولية المحيطة بالصناعات الغذائية** | 73 |
| 1.4.2 أقسام الصناعات الغذائية العالمية وأهميتها عالميا | 75-73 |
| 2.4.2 صورة عامة عن الصناعات الغذائية في العالم | 79-75 |
| 3.4.2 مكانة الصناعات الغذائية في الاقتصاد العالمي | 81-79 |
| **5.2 خلاصة** | 82 |
| الفصل الثالث:مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر (2005-2020) | 84 |

| | |
|---|---|
| **3 .1مدحل** | 84 |
| **3. 2السياق التاريخي للصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر** | 84 |
| 3. 2. 1 واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر | 94-84 |
| 3. 2. 2 الصناعات الغذائية في الجزائر | 99-94 |
| 3. 2. 3 ملامح سوق الصناعات الغذائية واهميتها | 102-99 |
| **3. 3مساهمة الصناعات الغذائية الجزائرية للفترة الممتدة بين (2005-2020)فيالنموالاقتصادي** | 103 |
| 3. 3. 1 مساهمة ص غ في كل من الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة | 112-103 |
| 3.3. 2 مساهمة الصناعة الغذائية الجزائرية في التجارة الخارجية | 116-112 |
| **3. 4اليات تطوير الصناعات الغذائية في اطار نموذج التنويع الاقتصادي (2019 -2030)** | 117 |
| 3. 4. 1ماهية نموذج التنويع الاقتصادي (2019-2020) واهم مرتكزاته | 119-117 |
| 3. 4. 2 استراتيجية تطوير فرع الصناعات الغذائية في اطار برنامج النمو | 122-119 |
| 3. 4. 3 المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية الجزائرية وسبل ترقيتها | 130-122 |
| **3. 5خلاصة** | 130 |

# قائمة الجداول والأشكال

# قائمة الجداول:


| الترقيم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | لمعايير الكمية المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة | 11 |
| 2-1 | يوضح تعريف الصناعات الصغيرة حسب حجم العمالة لبعض الدول. | 14 |
| 3-1 | تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عينه من الدول العربية. | 16 |
| 4-1 | تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان | 17 |
| 5-1 | تصنيف الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية . | 18 |
| 6-1 | تصنيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي . | 19 |
| 7-1 | .تعريف الاتحاد الأوروبي للصناعات الصغيرة والمتوسطة | 20-19 |
| 8-1 | تعريف الجزائر لصناعة الصغيرة والمتوسطة. | 21-20 |
| 1-2 | الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. | 39 |
| 2-2 | أكبر 10 شركات في العالم للصناعات الغذائية من حيث حجم الإيرادات السنوية لسنة 2023 | 78 |
| 1-3 | تعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2005_2020 | 87 |
| 2-3 | الشعب المكونة لفرع الصناعات الغذائية. | 96 |
| 3-3 | الشعب المكونة لفرع المشروبات | 98 |
| 4-3 | تطور عدد المؤسسات الخاصة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2005 _2020 | 101 |
| 5-3 | الناتج الخام من الصناعات الغذائية في الجزائر 2005_ 2020 | 103 |
| 6-3 | تطور مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة 2005 _2020. | 105 |
| 7-3 | تطور العمالة في فرع الصناعات الغذائية للفترة 2005 _2020 | 107 |
| 8-3 | تطور قيمة تعويضات الاجراء المنتسبين لفرع الصناعات الغذائية للفترة | 108 |

| | | |
|---|---|---|
| | .2020 _2005 | |
| 9-3 | مؤشر الضرائب المرتبطة بإنتاج الصناعات الغذائية خلال الفترة 2005 _2020 | 110 |
| 10-3 | مساهمة الصناعات الغذائية في ترقية الصادرات 2005_2020 . | 112 |
| 11-3 | المساهمة في التحقيق من الواردات الجزائرية لفترة 2005_ 2020 | 113 |
| 12-3 | الميزان التجاري للسلع الغذائية للفترة 2005_ 2020 | 115 |


# قائمة الأشكال:


| الترقيم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-3 | توزيع حجم إنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2020 | 92 |
| 2-3 | مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الإجمالي خلال الفترة 2005 _2020 | 104 |
| 3-3 | نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة 2005 _2020 | 106 |
| 4-3 | تطور الصادرات و الواردات خلال الفترة 2005_ 2020 . | 114 |

# قائمة الاختصارات

قائمة المختصرات

| المصطلح | **الاختصار** |
|---|---|
| International Standard Industriel | ISiC |
| Organisation for Economico Operation | OCDE |
| Petites et moyennes Industrier | PMI |
| Petites et moyennes entreprises | PME |
| L’organisation de commerce mondial | OMC |
| Gross domestic Product | GDP |
| Comité national d’investissement | CNI |
| Agence Nationale de l’emploi | ANSEJ |
| Caisse nationale de sécurité | CNAS |
| Blé tendre | bt |
| Office nationale des statistique | ONS |
| Centre technique de L’agro alimentaire | Ctaa |

# مقدمة

**1. مدخل**

إن تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها, يعد من أهم روافد النمو الاقتصادي في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص, حيث وجدت هذه الصناعات أشكال من الرعاية والمساندة وذلك باعتبارها منطلقا لزيادة الطاقة الإنتاجية , وقد تفرعت الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة فروع أهمها فرع الصناعات التحويلية الذي تنبطق منع الصناعات الغذائية التي ظهرت منذ القدم , لكن يرجع ظهورها بوضعها الحالي المعاصر إلى أواخر القرن التاسع عشر , بداية التكنولوجيات الأساسية الأولى للصناعات الغذائية , وتكمن أهميتها في أية بيئة من حجم التعامل الذي توليه هذه الصناعة , بتعاملها في السوق من شراء وتوليد لمختلف المنتجات .

فالصناعات الغذائية شملت في مخرجاتها كل الشرائح في المجتمع الواحد , وقد قدم من خلالها العديد من المنتجات المهمة والتي باتت بمثابة قطاعات كبيرة يستند عليها استنادا ذريا في المجتمع , فقد أصبحت هذه الأخيرة احد أهم الأنشطة الاقتصادية عالميا .

ضمن هذا السياق أولت الجزائر اهتماما كبيرا بهذا الفرع من الصناعات في ظل إستراتيجية تنموية جديدة من خلال تشجيع الخواص على المستوى المحلي و الأجنبي , لما للصناعات الغذائية في الجزائر من اثأر اقتصادية على المتغيرات الكلية المتعلقة بالإنتاج والناتج المحلي وإجمالي القيمة المضافة بالإضافة إلى التوظيف والتأثير على الميزان التجاري .

ونظرا لما يكتسبه هذا الفرع من أهمية في الاقتصاد الوطني وتشجيعه للقطاع الفلاحي من خلال العلاقة الموجودة بين القطاعات , ونظرا لاتجاه المستثمرين الخواص نحو هذه الصناعات في الآونة الأخيرة أردت أن أقوم بدراسة تقييمية لفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر للفترة الممتدة بين (2005-2020) في ظل التحولات الجارية التي يعرفها الاقتصاد الوطني.وهذا ما سناحاول الإجابة عليه من خلال إشكالية البحث .

**2. إشكالية البحث :**

تأسيسا على ما سبق تندرج إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي :

**فيما تكمن مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة بين (2005- 2020) .**

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة ارسينا الاستعانة بالتساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ ما المقصود بالصناعات الغذائية ؟
- ✓ كيف تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز النمو الاقتصادي ؟
- ✓ ما هي الإستراتيجية التي يمكن إتباعها لتطوير فرع الصناعات الغذائية في الجزائر؟

**3. فرضيات الدراسة :**

- ✓ الصناعات الغذائية فرع من فروع الصناعات التحويلية حيث تقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية إلى منتجات قابلة للاستهلاك.
- ✓ تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي بنسب ضئيلة وضعيفة.
- ✓ أبدت الجزائر اهتماما كبيرا بالصناعات الغذائية وأولتها مكانة مهمة ضمن إستراتيجيتها التنموية .

**4. أهداف الدراسة :** تهدف الدراسة إلى :

- ✓ دراسة المفهوم النظري للصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية والنمو الاقتصادي .
- ✓ الوقوف على أهمية الصناعات الغذائية ضمن القطاع الصناعي وعلاقتها بالقطاعات الأخرى.
- ✓ تحليل مساهمة الصناعات الغذائية الجزائرية في الناتج المحلي وإجمالي القيمة المضافة والتشغيل والتجارة الخارجية , بالإضافة إلى مساهمتها في إثراء الخزينة العمومية للفترة الممتدة بين (2005-2020) .
- ✓ تحديد استراتيجيات تطوير فرع الصناعات الغذائية في الجزائر ومعوقاتها وأفاق تنميتها.

**5. أهمية الدراسة :**

يكتسي الموضوع أهمية كبيرة من طبيعة الصناعات الصغيرة و والمتوسطة الغذائية نفسها , وترابطها وعلاقتها مع القطاعات الاقتصادية الأخرى, وبكونها فرع من فروع الصناعات التحويلية التي

تتميز بمخرجات تعتبر مصدرا أساسيا في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان , الأمر الذي يجعلها ذات أهمية بالغة , ويمكنها من تحقيق مساهمة فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي .

كما أن الجزائر تسعى في الآونة الأخيرة للتخلص من التبعية النفطية للخارج لاعتمادها على قطاع المحروقات , والانتقال من اقتصاد مبني على صادرات المحروقات إلى اقتصاد منتج ومتنوع .

تضفي أهمية الغذائية على الموضوع بصفة أن الجزائر تزخر بثروات زراعية وفلاحية و أراضي صالحة للزراعة تجعلها مواطن قوة إن أحسن استغلالها من اجل توفير احتياجات السكان وتقليص فجوة الواردات من السلع الغذائية .

**6. منهج الدراسة :**حتى تتم الإجابة على الإشكالية المطروحة ولأجل اختيار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج التاريخي كحتمية أملتها علينا طبيعة الموضوع , كون تطرقنا إلى السياق التاريخي لنشأة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية , والمنهج الوصفي بأسلوبيه الوصفي والتحليلي, الوصفي من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة وخصائص ومزايا الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية, والأسلوب التحليلي في قراءة وتحليل بيانات الدراسة من خلال دراسة إسهامات الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في النمو الاقتصادي للجزائر للفترة الممتدة (2005-2020) .

**7. أسباب اختيار الموضوع :**

يرجع اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب لعل أهمها هو حيوية الموضوع في حدة ذاته, والأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تتميز بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية, بالإضافة إلى التطورات التي يعيشها الاقتصاد الجزائري, وضرورة البحث عن بديل لقطاع المحروقات .

- ✓ الظروف العالمية الراهنة وتسابق الدول نحو تحقيق الاكتفاء الغذائي .
- ✓ الميول الشخصي لمعالجة موضوع متعلق بالصناعات الغذائية .
- ✓ نقص الدراسات المتعلقة بالصناعات الغذائية.

**8. حدود الدراسة :**

تناولت الدراسة مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في للجزائر, حيث شملت الدراسة فصلين نظريين اشتملا على عرض مختلف المفاهيم النظرية للصناعات

كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع, في حين أن الفصل الثالث فقد اختص بدراسة وتحليل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة بين (2005-2020 ).

**9. مصادر الدراسة :** تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع العلمية, و التي نخص بالذكر منها مايلي:

- ✓ الكتب
- ✓ أطروحات الدكتوراة.
- ✓ الملتقيات الدولية والوطنية و المجلات العلمية.
- ✓ بعض مواقع الانترنت.
- ✓ الجريدة الرسمية .
- ✓ الديوان الوطني للإحصائيات.
- ✓ التقارير الوزارية.

**10. الدراسات السابقة :**

**1/ الدراسة الأولى:** حاجي أسماء (2018-2019 ) **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية** , دراسة حالة ولاية قالمة .أطروحة لنيل شهادة الدكتراء في الطور الثالث , تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة , جامعة 08 ماي 1945 قالمة .

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة , على اعتبار أنها تضم العديد من المؤسسات الناشطة في شعب متنوعة , تساهم بأكبر 4 ألاف منصب عمل دائم سوءا في القطاع العمومي أو الخاص . كما أنها تساهم بنسبة مهمة في توفير الحاجيات الغذائية لسكان الولاية وبعض الولايات المجاورة , إضافة إلى دخولها مجال التصدير واختراقها للسوق الأوروبية , وهذا بفضل ما تتوفر عليه الصناعات من جودة ومميزات نسبية . وعلى هذا الأساس تبذل السلطات المحلية مجهودات معتبرة لاستغلال امثل لمقومات وموارد هذا القطاع .

توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج اسماها يتمثل في :

تساهم الصناعات الغذائية مساهمة كاملة في حركة التمويل التي تميز الاقتصاد العالمي اليوم, أما مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة ضعيفة نوعا ما, اعتمادا على تحليل مساهمتها في ثلاث مؤشرات رئيسية للتنمية هي كل من التشغيل, الإنتاج, التصدير, الأمر الذي يعود إلى مجموعة من العوائق في وجه مساهمة حقيقية وفعالة.

**2/ الدراسة الثانية:** بن دو زوهير (2023-2024) .**دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية والمتوسطة في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.** اطروحة لنيل شهادة الدكتراء في الطور الثالث, تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات, جامعة 08 ماي 1945 قالمة .

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2021) وذلك من خلال تسليط الضوء على واقع هذه الصناعة وبيان مساهمتها في الناتج الإجمالي , إجمالي القيمة المضافة , التوظيف والتجارة الخارجية ومدى مساهمتها أيضا في تحقيق الأمن الغذائي , كما تطرقت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تعرقل تطورها.

وتوصل لباحث إلى النتائج التالية :

- ✓ الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية تساهم في تطوير الاقتصاديات الوطنية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف وزيادة حصتها من العدد الكلي للمؤسسات الناشطة في القطاع الصناعي .
- ✓ بالرغم من مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تطوير الاقتصاديات إلا أن مساهمتها في تعزيز الاقتصاد الجزائري تبقى ضعيفة .
- ✓ يعزى ضعف مساهمة الصناعة الغذائية في الجزائر إلى جملة معوقات, أبرزها وجود قاعدة ديموغرافية غير مضبوطة.

**3/الدراسة الثالثة:** آمنة الزهراء بوشاقور(طالبة دكتراء), منير نوري(أستاذ تعليم عالي), **واقع الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية وسبل ترقيتها في إطار النمو الاقتصادي الجديد 2018-2030.** مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال, المجلد 09, العدد 01,(2023). جامعة حسيبة بن بوعلي , الشلف , الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصناعات الغذائية والتي تعد من القطاعات الحيوية والرئيسية الهامة التي يعول عليها من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني , والدخول في عصر التنويع الاقتصادي والتخلي عن الاقتصاد النفطي, وذلك عن طريق إرساء دعائم النموذج الاقتصادي الجديد (2016-3030) .

**11. هيكل الدراسة :** تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول, مقدمة وخاتمة على النحو التالي :

تناولت في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للصناعات الصغيرة والمتوسطة , حيث تطرقت فيه إلى توضيح أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالصناعة وتطورها والصناعات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها .

في حين الفصل الثاني تم التناول فيه الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي واهم مؤشرات وطرق قياسه, واهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي , بالإضافة إلى الإطار المفاهيمي للصناعات الغذائية وعلاقتها بالصناعات الأخرى ومكانتها الدولية .

أما الفصل الثالث الموسوم ب مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر, فقد تم تحليل مساهمة هذه الصناعات في كل من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة بالإضافة إلى التشغيل والتجارة الخارجية , وكذا معوقاتها وآفاق تطورها .

وانهي البحث بخاتمة شملت النتائج والتوصيات والأفاق المستقبلية للموضوع .

**12. صعوبات البحث :**

- ✓ نقص المراجع الخاصة بالصناعات الغذائية .
- ✓ التضارب الكبير في الاحصاءيات والنسب بين كل سنة وأخرى وبين كل مرجع وآخر .
- ✓ ضيق وقت انجاز المذكرة.

# الفصل الأول: التأصيل النظري للصناعات الصغيرة والمتوسطة

**1.1 مدخل**

تحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها، كما تلعب دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لاعتماد الكثير من الدول في سياستها الاقتصادية على تطوير قطاع الصناعات بهدف زيادة الإنتاج والتصدير من اجل دفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة وضمان المقومات الأساسية لنمو هدا القطاع بما يشمل ضمان توفر رأس المال المادي والبشري .

**2.1 لمحة حول الصناعة**

تمثل الصناعة لأي دولة رمزا من رموز التقدم العلمي والتكنولوجي , خاصة وان الصناعة بالدرجة الأولى تعتمد على مدى اهتمام الدولة بالاعتماد على نفسها بان تكون دولة منتجة غير مستهلكة .

**1.2.1 السياق التاريخي لنشأة الصناعة**

يعود نشوء الصناعة وتطورها إلى فترة تاريخية طويلة ترجع بدايتها الى المجتمع البدائي، ثم بلغت مستويات عالية في المرحلة المعاصرة، وقد مرت الصناعة في معرض تطورها بمراحل تاريخية نجملها بالآتي : [1]

**أولا ) مرحلة الصناعة المنزلية**

نشأت الصناعة بشكلها الأولي على هيئة نشاطات منزلية ضمن نطاق القطاع الزراعي الريفي[2]، حيث كانت المرأة الريفية تقوم بصناعة وحياكة الملابس والنسيج والغزل،أما الرجل فقد كان يقوم بصناعة الأدوات المنزلية مثل أدوات الطبخ بالإضافةإلى عمله في الزراعة، كان الهدف الأساسي لهدا الإنتاج الصناعي هو تلبية احتياجات الأسرة فقط دون أن يخصص له حصص في السوق وذلك لضالة حجم الإنتاج. تطور هدا الإنتاج الصناعي واستمر إلى مرحلة متأخرة من تطور المجتمع البدائي إلىأنأصبح له حصص سوقية وذلك من خلال تقديم خدمات صغيرة صناعية للغير .

[1] د مدحت القريشي (2005) **الاقتصاد الصناعي** .دار وائل الطبعة الثانية ص 17.

[2] المرجع نفسه ص 18.

استمر هدا النمط من الصناعات إلى وقتنا الحالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة بسبب طابعه التراثي وجمال المظهر.

**ثانيا)الصناعة الحرفية**

في هده المرحلة تطور النشاط الصناعي وأصبح مخصصا للسوق وليس لإشباع حاجة العائلة فقط، اتسمت هده المرحلة بتخصص أفراد العائلة بصناعة نشاط معين فقط (حرفة ) مثل المادة والنجارة والخزف ...الخ حيث بدا عمل الحرفيين بإنتاج سلع صناعية معينة بتوصية من المستهلك ثم تحول فيما بعد إلى عرض هدا خاصة في مجال الغزل، النسيج ...الخ

**ثالثا) مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة**

في هده المرحلة تكونالصناعة عبارة عن شغل صغير يعمل فيه مجموعة من الحرفيين لقاء أجور معينة، مما يسهل على رب العمل من بسط الرقابة داخل المشغل، تميز هدا الشكل من الصناعة بغياب تقسيم العمل مما يؤدي إلى تدني إنتاجية العمل .

**رابعا)مرحلة المشغل الرأسمالي**

وهي تضم الشكل التنظيمي الأساسي للإنتاج الرأسمالي، تتمثل في ورشة عمل أوأكثر يعمل فيها عدد كبير من العمال تحت إشراف رب العمل والقائم على أساس استخدام الأجهزة شبه الآلية وحيث هناك كثافة عالية العمل مع وجود تقسيم فني للعمل، وقد انتشرت المشاغل في الدول الأوربيةابتداء من أواسط القرن السادس عشر حتى بداية الثورة الصناعية في إنجلترا في عام 1780 واستمرت في بلدان أخرى حتى القرن التاسع عشر[1] كانت هده المرحلة تمهيد لظهور الثورة الصناعية.

[1] د مدحت القريشي، مرجع سابق ص ص 19.20.

**خامسا) مرحلة الصناعة الآلية**

كانت هده المرحلة بعد الثورة الصناعية حيث تميزت حيث بالاستخدام الواسع للآلات والمكائن وإدخال التكنولوجيا على الصناعة مما أدى إلى توسع الصناعات من الصناعات الحرفية والمعامل إلى المصانع الكبرى ذات الصناعات الثقيلة.

### 2.2.1 مفهوم الصناعة

تطور مفهوم الصناعة عبر الزمن حيث كان قديما له مفهوم بسيط مناسب لأنواع الصناعات البسيطة التي كانت منتشرة في ذلك الزمن ,ومع تطور الزمن واكتشاف الآلات والطرق التقنية الحديثة دخلت في مرحلة جديدة من التعريف .

**أولا)تعريف الصناعة**

هناك عدة تعاريف للصناعة تعددت بتعدد الكتاب عن هذا الموضوع , وفيما يلي نورد بعض هذه التعاريف على سبيل المثال لا الحصر :

- تعتبر الصناعة تحويل مستمر وبكميات كبيرة للمواد الأوليةإلى منتجات يسهل نقلها، والمقصود من كلمة مستمر –استبعاد النشاط الحرفي واليدوي وتعبير يسهل نقلها – استبعاد عمليات البناء[1].
- تعرف الصناعة على أنها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع وان لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا.[2]
- يعتبر مفهوم الصناعة عادة على استخدام العمل الإنساني، في إحداث تحويل ديناميكي للمواد إلى منتجات جديدة[3].

---

[1] كامل كاظم بشير الكناني،**الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية** الطبعة الأولى، دار صفاء للنسر والتوزيع– عمان، ص62 .

[2] صليحة يعقوبن، (2020)،**واقع الصناعة التحويلية ودورها في تطوير الاقتصاديات العربية**،جامعة الجزائر (3) مجلة ص171.

[3] محمد صفوت قابل، (2008)،**نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**،دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع– مصر – ص100.

**التعريف الاقتصادي للصناعة**

هي نشاط مجموعة من الوحدات والشركات المملوكة للإفراد أو القطاع العام، والتي تعمل على تطبيق الفنون الإنتاجية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع من اجل إنتاج مجموعة من المنتجات أو السلع أو الخدمات اللازمة لسد احتياجات العنصر البشري[1].

**التعريفالإحصائي**

تتألف الصناعة بموجب هدا المفهوم من عدة منشئات والمنشاة هي وحدة اقتصادية تقوم بنطاق واحد من الفعاليات الاقتصادية، والمفهوم الإحصائي للصناعة هو تصنيف يعتمد على نوع النشاط الاقتصادي للصناعة وهدا يمثل جوهر مفهوم الصناعة المتبع في المقياس الدولي للتصنيف الصناعي أو ما يعرف(ISIC)وهكذا نجد بان المفهوم الإحصائي للصناعة هو مفهوم تصنيفي يقيم روابط بين مجموعات من الصناعات وهدا المفهوم يعتمد على النشاط الاقتصادي أو نوع الصناعة [2].

**التعريف الدولي للصناعة**

يعتبرها شاملة لكافة النشاطات الاقتصادية دون التفرقة في طبيعة المنتج من حيث كونه زراعي أو صناعي أو خدمي، ودون التفرقة بين المنتجات من حيث أوجه استخدامها على اعتبار أن بعضها يمثل مادة أوليةوالأخرى صناعية وسيطة أو سلعة لازمة للاستهلاك النهائي .[3]

استقراءا للتعاريف السابقة يمكن القول أن الصناعة

"هي عملية إحداث تغيير للمواد الأولية وتحويلها إلى منتجات جديدة بغرض الاستهلاك النهائي أو نواد نصف مصنعة بغرض الإنتاج وذلك بصفة مستمرة ".

[1] محمد عبد الله شاهين محمد، (2019)، **الصناعات العربية**،الطبعةالأولى، دار صفاء للشر والتوزيع –عمان– ص62

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 25.

[3] محمد عبد الله شاهين محمد .مرجع سابق ص ص 19–20 .

**ثانيا)مجموعات القطاع الصناعي**

يضم القطاع الصناعي ثلاث مجموعات رئيسية من النشاطات هي:

**1/ مجموعة الصناعات الاستخراجية (ExtractingIndustries)**التي تتولى استخدام المواد الخام المتوفرة في الطبيعة، معدنية كانت أو غير معدنية فوق الأرضأو في باطنها .

**2/مجموعة الصناعات التحويلية (Manufacturing Industries)**التي تقوم بمعالجة المواد الخام أو شبه المصنعة والمصنعة بإجراء عمليات تحويلية عليها مثل إنتاجالفولاذ من خامات الحديد أوإنتاج النسيج من القطن أو الصوف .

**3/مجموعة الصناعات الخدمية (Servis Industries)**التي تقومبإنتاجأو توفير خدمات ذات طبيعة صناعية كاملة وتصليح المكائن والأجهزة والسلع المعمرة وإنتاج الطاقة الكهربائية .[1]

❖ **أنواع السلع الصناعية :**

- ✓ **السلع الإنتاجية :** وهي السلع التي تقوم بإنتاج سلع أخرى مثل المكائن والمعدات والأدواتالإنتاجية الأخرى
- ✓ **السلع الوسطية :** وهي التي تدخل في إنتاج السلع النهائية كالإسمنت والفولاذ والحبيبات البلاستيكية والمواد الكيماوية الأساسية والقطن والصوف .
- ✓ **السلع الاستهلاكية :** والتي يتم استهلاكها بشكل مباشر من قبل المستهلكين مثل المنتجات الغذائية والملابس وأجهزة التلفزيون والثلاجات والأحذية ..الخ [2]

**ثالثا)مفهوم التصنيع**

يعرف التصنيع بأنه "عملية تغيير جذرية في هيكل الاقتصاد المحلي، وهدا يعني تخصيص جزء من الموارد وتوجيهها إلى خلق قطاع صناعي يساهم بصورة كبيرة بمعدلات متزايدة في تنمية الناتج المحلي،

[1] مدحت القريشي(2005), مرجع سابق, ص ص 26 27.

[2] المرجع نفسه، ص 27.

ومن هذا المفهوم فان التصنيع لا يعني فقط بناء المصانع ودوران الآلة، ولكنه يتمثل في وضع استراتيجية ترتكز عليها التنمية الاقتصادية للمجتمع لتصل بهذا المجتمع إلى الدرجة المستهدفة من التصنيع "[1].

❖ **الفرق بين الصناعة والتصنيع**

إن التمييز بين الصناعة والتصنيع يمثل عين الصواب فقد عرف الاقتصاديون الصناعة بأنها مجموعةكيانات اقتصادية تعمل لإنتاجأو تقديم خدمات متماثلة إلاأن الصناعة الإنتاجية والتي تمثل مرادف للصناعة في الكتابات الاقتصادية فيقصد بها المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في النشاط التقني والإنتاجيوالذي بدوره ينقسم إلى النشاط الاستراتيجي والتحويلي، لذلك فالمقصود بالتصنيع هو الصناعات التحويلية أما الصناعة في معناها الأشمل فتشمل الصناعات الاستخراجية التعدينية والصناعات التحويلية.[2]

**3.2.1 الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي في الاقتصاديات النامية**

**أولا) الأهمية والمزايا للصناعة :** للصناعة مزايا وأهمية كبيرة في الاقتصاديات النامية يمكن تلخيصها فيمايلي:

- ✓ الصناعة هي القاعدة الأساسية لتنمية القطاعات الأخرى خاصة الزراعة،لأنهاستحوذ على القسم الأعظم من وسائل الإنتاج والتوزيع .
- ✓ قدرة القطاع الصناعي على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة والطرق الحديثة في الإنتاج والعمل مما يساعد على سرعة نمو الإنتاجية فيه ورفع مهارة الأيديالعاملة، على عكس القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة التي لا تستوعب إدخال التكنولوجيا بالسرعة اللازمة بحكم طبيعة عملها .
- ✓ رفع المستوى المعيشي للمجتمع واستغلال الموارد الطبيعية العاطلة وبالتالي تحريك الطاقة الكامنة في مجال الإنتاج .

[1] محمد عبد الله شاهين محمد(2019)،مرجع سابق، ص 20

[2]عبد الرحيم محمد إبراهيم (2017)،**الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، مصر،ص23.

- ✓ تكوين علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج القومي ومستوى الإنتاجية الصناعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة،أيأن معدلات النمو ستزداد بزيادة مستوى الإنتاجية .
- ✓ تنوع المنتجات الصناعية وكثرتها يؤدي إلى التنوع في السلع والمنتجات والخدمات التي تقدمها القطاعات الأخرى .
- ✓ تلعب الصناعة دورا كبيرا في مواجهة متطلبات عمليات ترشيد الاستهلاك من خلال تقديم سلع استهلاكية مصنعة بأنماط متقدمة .[1]

**ثانيا)تصنيف الصناعات**

يمكن تحليل الهيكل الصناعي والنظر إليه إلى أسس عديدة أهمها:

- **التصنيف على أساس تقسيم الصناعات إلى استخراجية وتحويلية :** ويتم ذلك بالاستناد على عملية الإنتاج،أي وفق التأثير الجاري على المادة الخام، فالصناعات التي لا تمارس تأثيرا ميكانيكيا أو كيماويا على المادةالخام بل تستخرجها من باطن الأرضأو من فوقها فيطلق عليها الصناعات الاستخراجية كاستخراج النفط واستخراج المعادن ..الخ .أما الصناعات التي تعالج المواد المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحولها إلى شكلآخر قابل للاستفادة منها يطلق عليها الصناعات التحويلية كالصناعات الغذائية، والصناعات النسيجية ..الخ .
- **التصنيف على أساسأهمية المنتوج ونوعه** :كالصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة، وتضم الصناعات الثقيلة بكل صناعة، فالصناعات الثقيلة تضم كل الفروع التي تعني باستخراج المواد الخام ومعالجتها لإنتاج وسائل الإنتاج مثل الصناعات الهندسية والكيماوية والبتروكيماوية وصناعة المواد الإنشائية وصناعة الورق،أما الصناعات الخفيفة فتصم الفروع التي تعالج المواد الزراعية والخشب والمواد الكيماوية التي تنتج سلع الاستهلاك.
- **تصنيف الصناعات حسب الحجم** :حيث تقسم إلى صناعات كبيرة وصناعات صغيرة ومتوسطة
- **التصنيف حسب الملكية** :حيث تقسم إلى خاص وعام ومختلف وربما تعاوني.
- **تصنيف حسب التكنولوجيا المستخدمة** :حسب منظمة التعاونوالتنمية الاقتصادي (**OCDE**) فانه يتم تصنيف الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة إلى ثلاث أصناف وهي كالتالي:

[1] محمد عبد الله شاهين(2019), ص ص 28 29 بتصرف.

- ✓ **صناعات منخفضة تكنولوجيا:** يشمل هذا الصنف الصناعات الغذائية، الصناعات النسيجية، صناعة الملابس والمنتجات الجلدية والأحذية، مصنوعات الورق والمنتوجات الورقية، مصنوعات الأثاث والمنتجات الخشبية،بالإضافةإلى الصناعات المتعلقة بالطباعة وحقوق النشر.
- ✓ **صناعات متوسطة تكنولوجيا** :يضم هذا النوع صناعة تكرير النفط والوقود النووي، صناعة المطاط، الصناعة المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة .
- ✓ **صناعات عالية تكنولوجيا** :يضم هذا الصنف الصناعات الكيميائية، صناعة الآلات والمعدات والحواسيب، صناعة الأجهزة والمعدات الكهربائية وأجهزة الاتصالات، الصناعات المتعلقة بالأجهزة والمعدات الطبية والأجهزة الدقيقة البصرية،بالإضافة إلى صناعة المركبات الآلية والمقطورات ومعدات النقل.

- **تصنيف الصناعة حسب النشاطات والفروع الرئيسية:** بحسب التصنيف الدولي الموحد للنشاطات الصناعية (Isis) والذي يصدر عن هيئة الأمم المتحدة والذي يعتبر من أكثر التصنيفات استخداما في الإحصائيات الدولية في التنقيح الرابع تم تقسيم الصناعة إلى ثلاث مجموعات وهي كالتالي:

- ✓ **التعدين واستغلال المحاجر** :وتضم هذه المجموعة تعدين الفحم والأغنية،استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، تعدين ركازاه الفلزات،والأنشطةالأخرى واستغلال المحاجرأنشطة خدمات دعم التعدين.
- ✓ **الصناعات التحويلية:**وتضم هذه المجموعة النشاطات التالية:

- صنع المنتجاتالغذائية .
- صنع المشروبات .
- صنع منتجات التبغ .
- صنع المنسوجات .
- صنع الملبوسات .
- صنع المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة .
- صنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين، باستثناء الأثاث، صنع أصناف من القش ومواد الضفر.
- صنع الورق ومنتجات الورق.
- الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة.

- صنع فحم الكوك ومنتجات النفط المكررة .
- صنع المواد الكيمائية والمنتجات الكيمائية .
- صنع المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية .
- صنع منتجات المطاط والدائن .
- صنع منتجات المعادن .
- صنع الفلزات القاعدية.
- صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات.
- صنع الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية.
- صنع المعدات الكهربائية.
- صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع أخر.
- صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة .صنع معدات النقل الأخرى.
- صنع الأثاث.
- الصناعات التحويلية الأخرى.

✓ **إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء:** وتضم هذه المجوعة توصيل الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء .[1]

### 3.1 ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

بدا الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطع الصناعات الكبرى إيجاد حلول لها، فقد أصبحت هذه الصناعات النواة والبداية لحركة التصنيع.

[1] بن جدو زوهير، (2024)،**دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة ص ص ص21.22.23.24.

### 1.3.1 مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تحديد أو مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلىأخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية،إضافةإلى غرض التعريف سواء كان تخطيطي، تطويري، تنظيمي أوإحصائي، فالمؤسسة التي تعتبر صغيرة في اليابان على سبيل المثال تعتبر كبيرة في بعض دول العالم الثالث غير انه تم التوصل إلى اعتماد بعض المعايير أوأسس التي يمكن من خلالها تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الكبيرة وتشمل هده المعايير مايلي :[1]

- **المعايير الكمية**

تعتبر المعايير الكمية من أهم المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضم مجموعة من المؤشرات النقدية وغير النقدية **تتمثل** في عدد العمال، قيمة المبيعات،رأس المال المستثمر، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، رقم الأعمال ...الخ سنحاول معرفة بعض هذه المعايير بشكل تفصيلي:

- ✓ **معيار عدد العمال**

يعتبر معيار العمالة من أكثر المعايير الكمية استخداما للتفرقة بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وذلك نظرا لسهولة استخدامه عند قياس الحجم، فلهذا المعيار ميزة المقارنة الدقيقة بين الصناعات لقد تعرض هذا المعيار إلى العديد من الانتقادات أهمها: أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجيةإذأن هناك متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم الصناعة كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي للمؤسسة والمعدات الرأسمالية .[2]

- ✓ **معيار رأس المال**

---

[1] طويل أسيا وفريوة نرجس،( 2017)،**دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية والإنعاش الاقتصادي**، الملتقى الوطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية، مخبر التنمية والحكم الراشد، جامعة قالمة،ص ص 207-208.

[2] فتحي السيد عبدوه أبو سيد احمد، (2005)،**الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،ص48.

يعد رأس المال من المعاير الكمية التي يقاس بها نوع وحجم الصناعة (صغيرة أو متوسطة أو كبيرة )، نظرا لكونه عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية،وذلك بتحديد الحد الأقصى الذي لا يتجاوز فيه رأس المال المستثمر لكل نوع من الصناعة، لكن هذا المعيار يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي.

✓ **معيار حجم الإنتاج :**

طبقا لهذا المعيار تتحدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة بتلك الصناعاتالتي تتصف بصغر حجم وقيمة إنتاجها نظرا لارتباطها بأسواق صغيرة الحجم،يتصف المستهلكين فيها بانخفاض مستوى دخولهم، أي مرتبطة بفئة معينة من المجتمع تتمثل في غالب الأحيان في الفئة ذوي الدخول الضعيفة والجدول التالي يوضح المعايير الكمية وتحديد التعريف .

**الجدول رقم (1-1)المعايير الكمية المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة**

| الدولة | الحد الأقصى للعاملين في PME-PMI | الحد الأقصى للرأس المال (ألف دولار) |
|---|---|---|
| اليابان | 300 | 300 |
| الولايات المتحدة | 500 | – |
| الهند | 100 | 200 |
| ألمانيا الغربية | 300 | – |
| العراق | 50 | – |
| الكويت | 50 | 700 |
| مصر | 50 | 100 |
| منظمة العمل الدولي | 50 | – |
| البنك الدولي | 50 | – |
| كوريا | – | 200 |
| فرنسا | 500 | – |
| بريطانيا | 500 | – |

**المصدر:** طويل أسيا وفريوة نرجس،( 2017) ، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية والإنعاش الاقتصادي**، الملتقى الوطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية، مخبر التنمية والحكم الراشد، جامعة قالمة، ص 210.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أنالحد الأقصى للعمال في الصناعات الصغيرة والمتوسطة هو 500 عامل كحد أقصى تعتمده كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا , والحد الأدنى لعدد العمال هو 50 عامل تعتمده كل من العراق والكويت ومصر بالإضافة إلى البنك الدولي,أي انه يود فرق شاسع للحد الأقصى للعمال بين الدول الكبرى والدول النامية, أما الحد الأقصى لرأس المال فهو كذلك يختلف من دولة لأخرى.

- **المعايير النوعية**

تتمثل في المسؤولية المباشرة والنهائية للمالك، الملكية حيث تعود الملكية في اغلب الأحيان في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للملكية الخاصة وتكون على شكل شركات أشخاصأو شركات الأموال،بالإضافةإلىمعيار درجة الانتشار ومعيار طبيعة الأنشطة المرتبطة بها كمستوى التنظيم الإداري والفني، وكذلك الخدمات المقدمة من طرف الدولة، والمعيار التقني وسنحاول معرفة بعض هذه المعايير بشكل تفصيلي :

- ✓ **معيار درجة الانتشار** :تتميز الصناعات الصغيرة بكثرة الصناعات بالإضافةإلى انتشارها في العديد من الأماكن المختلفة داخل الدولة الواحدة وداخل الإقليم الواحد وقد تتخذ شكل الصناعات المغذية للصناعات القائمة أو صناعات الحرفيين وغير ذلك .[1]
- ✓ **معيار مستوى الخدمات المقدمة من الدولة :**

يرى البعض أن سياسة الدولة تجاه ما تقدمه من خدمات ممثلة في صناعات البنية الأساسية والتمويل تعد أحد المعايير التي تفرق بين الصناعات صغيرة وكبيرة الحجم .[2]

[1] **https⁄.www.du.edu.eg.**
المطلب الثاني , أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة , جامعة دمياط , تاريخ التصفح 17.04.2024.ص11

[2] مرجع نفسه ص11.

✓ **معيار الإدارة والتنظيم**

يستند هذا المعيار إليأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة لها مايميزها عن الصناعات كبيرة الحجم، من حيث مستوى تنظيم المشروع وإدارته، فمن حيث التنظيم يتميز ببساطة التنظيم المستخدم وغالبا ماينقصه الأصول العلمية لتنظيم عملياته إما من حيث الإدارة فان الصناعات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تدار من قبل صاحب المؤسسة، فالمالك هو المدير في اغلب الحالات، فهو يتولى إدارة فعاليات المؤسسة من حيث الإنتاج والتسويق والتمويل والنواحي الفنية، وبالتالي تتوقف قدرة هده الصناعات على النجاح والمساهمة في الاقتصاد الوطني على كافة القائمين بإدارتها[1].

✓ **المعيار التقني**

بناء على هذا المعيار توصف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تستخدم أساليبإنتاج بسيطة ذات كثافة رأسمالية منخفضة وكثافة عمالية عالية، والعكس تمام في الصناعة الكبيرة حيث تستخدم أساليبإنتاج ذات تكنولوجيا عالية . ووفقا لهذا المعيار يتم تصنيف الصناعات إلىصغيرة ومتوسطة وكبيرة بناء على درجة الملكية المستخدمة من جهة والأيدي العاملة من جهة أخرى،إذأن وجود صناعة صغيرة أو متوسطة تعتمد على تكنولوجيا ذاتها التي تستخدمها صناعة كبيرة[2].وبغية الوقوف على أهم تعاريف الصناعات الصغيرة في العديد من دول العالم نورد الجدول الموالي :

**الجدول رقم (1-2) يوضح تعريف الصناعات الصغيرة حسب حجم العمالة لبعض الدول**

| رقم | الدولة | صغيرة جدا أو حرفية | صغيرة |
|---|---|---|---|
| 1 | الهند | 1-10عامل | 51-100 |
| 2 | السودان | اقل من 10 عامل | 10-50 عامل |

[1] هيا جميل بشارات (2008) **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .** دار النفائس، الطبعة الأولى .الأردن 30.

[2] المرجع نفسه ص 30 .

| | | | |
|---|---|---|---|
| 3 | الصومال | 1-10عامل | 50 عامل |
| 4 | إيرلندا | 1-10عامل | 50 عامل |
| 5 | بنغلادش | 1-6 عامل | 100 عامل |
| 6 | الدنمارك | 1-6 عامل | 20 عامل |
| 7 | ألمانيا | 1-20 عامل | 49 عامل |
| 8 | اليابان | 1-10عامل | 300 عامل |
| 9 | المملكة المتحدة | 1-20 عامل | 200 عامل |

**المصدر:** طويل أسيا وفريوة نرجس،( 2017) ، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية والإنعاش الاقتصادي**، الملتقى الوطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية، مخبر التنمية والحكم الراشد، جامعة قالمة، ص 210.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن حجم العمالة في الصناعات الصغيرة جدا في معظم الدول من 1 إلى 10 عمال , أما الصناعات الصغيرة فمعظم الدول تعتمد على حجم العمالة من 10 إلى 50 عامل .

لقد أشارتإحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بان هناك أكثر من (55) تعريفا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة [1]نذكر :

**أولا)تعريف بعض الدول**

يختلف تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بين الدول لاعتماد كل دولة في تعريفها على معايير كمية أو نوعية خاصة بها:

- **دول مجلس التعاون الخليجي :**

تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات، حيث تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشاة التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر اقل من مليوني دولار،أما الصناعات المتوسطة فتتمثل

[1] إسماعيل محمود الشرقاوي (2017)،**أسس دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**.دارعيداء.الطبعة الأولى ص 228.

في المنشاة التي يستثمر كل منها من 2مليون واقل من 6 ملايين دولار. بينماتعد الصناعات الكبيرة إذا بلغ رأسمالها المستثمر فيها 6 مليون دولار فأكثر.[1]

**تعريف مصر :**

في مصر هناك حوالي 14 تعريف للصناعات الصغيرة والمتوسطة، غالبيتها تعتبر الصناعة الصغيرة هي الصناعة التي يقل عدد عمالها عن 10 أفراد، بينما الصناعات المتوسطة فهي التي توظف من 10 إلى غاية 49 عامل .[2]

وبغية الوقوف على أهم تعاريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية نورد الدول الموالي :

**الجدول رقم (1-3) تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عينة من الدول العربية**

| الدولة | فئة المشروع / المعيار | متناهية الصغر | صغيرة | متوسطة |
|---|---|---|---|---|
| الأردن | عدد العمال | _ | 20-5 | 100-21 |
| | المبيعات (مليون دينار) | _ | اقل من 1 | من 1الى 3 |
| الكويت | عدد العمال | _ | 4-1 | 50-5 |
| | رأس المال(ألف دينار) | _ | لا يزيد عن 250 | لا يزيد عن 500 |
| السعودية | عدد العمال | 5-1 | 49-6 | 249-50 |

[1] ميساء حسب سليمان وسمير العيادي.**المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي** .مركز الكتاب الأكاديمي –عمان –ص21

[2] نبيل جواد(2007)،**إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** .المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،بيروت، الطبعة الأولى، ص24.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | **المبيعات (مليون ريا ل)** | **حتى 3** | **من 3 إلى 40** | **من 40الى 200** |
| **الإمارات** | **عدد العمال** | **5-1** | **من 6-50** | **200-51** |
| | **المبيعات (مليون درهم)** | **اقل من 2 للتجارة , اقل من 3 لقطاع الخدمات** | **من 2 إلى 50للتجارة ,من 3 إلى 50الخدمات** | **من 50 إلى 250 للتجارة والخدمات معا** |

https¨//www.amf.ong**Surcce** :

طارق إسماعيل (2017),**بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ,دراسات اقتصادية , العدد 38,تاريخ الاطلاع 2024/04/18.

نلاحظ من خلال الجدول أن الدول العربية لا تتحد في تعريفها للصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لاختلاف المعيار المعتمد في التعريف , وكذا لاختلاف العملة الوطنية بين الدول العربية .

**تعريف الهند:**

قامت الحكومة الهندية سنة 1667 يقصر التعريف على رأسمالها وحده، حيث كانت تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار رأس المال المستثمر وعدد العمال وبالتالي أصبحت المؤسسات تعتبر صغيرة أو متوسطة في الهند إذ لا يتجاوز رأسمالها 750 روبيةأو ما يعادل 1.000.000 دولار أمريكي بدون وضع حد أقصى لعدد الموظفين .[1]

[1] احمد رحموني (2011) **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في أحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري** الطبعة الأولى، الجزائر ص ص21،22.

**تعريف اليابان:**

**الجدول رقم (1-4) تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان .**

| القطاع | عدد العمال | رأس المال (ين) |
|---|---|---|
| الصناعة البناء والنقل | اقل من 300 عامل | اقل من 300مليون |
| مبيعات الجملة | اقل من 100 عامل | اقل من 100 ملين |
| مبيعات التجزئة | اقلمن 50 عامل | اقل من 50 ملين |
| الخدمات | اقل من 100 عامل | اقل من 50 مليون |

**المصدر**: ياسر عبد الرحمان،(2018)**قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات،** مجلة، العدد الثالث،ص218 .

من الجدول نلاحظ أن اليابان اعتمدت في تعريفها على للصناعات الصغيرة والمتوسطة على معيارين كميين هما : عدد العمال ورأس المال .

**تعريف الولايات المتحدة الأمريكية :**

قدم لنا قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 مفهوم الصناعة الصغيرة والمتوسطة على أنها الصناعة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وتصنف وفق معيار عدد العمال كما يوضحه الجدول الموالي: [1]

[1] ياسر عبد الرحمان (2018)،**قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات** ،مجلة العدد الثالث،ص218.

**الجدول رقم (1-5) تصنيف الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية**

| نوع الصناعة | عدد العمال |
|---|---|
| صناعة صغرى | من 01 إلى 09 عامل |
| صناعة صغيرة | من 10 إلى 99 عامل |
| صناعة متوسطة | من 20 إلى 499 عامل |
| صناعة كبيرة | أكثر من 500 عامل |

**المصدر :** ياسر عبد الرحمان(2018) **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة، العدد الثالث،ص218 .

من الجدول نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت في تعريفها للصناعات الصغيرة والمتوسطة على معيار كمي واحد هو معيار عدد العمال .

**(ثانيا) تعريف بعض المنظمات والهيئات**

**تعريف البنك الدولي**

يعتمد تعريفا للصناعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها 50 عاملا وإجماليالأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار، والصناعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار وإجماليالأصول 10 ألاف دولار، بينما الصناعات المتوسطة حتى 300 عامل إجماليالأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار وما زاد عن ذلك فيصنف بالصناعات الكبيرة [1],والجدول الموالي يوضح تصنيفات الصناعات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي :

[1]ميساء حسب سليمان وسمير العيادي، **المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي –عمان – ص18.

**الجدول رقم (1-6) تصنيفات الصناعات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي**

| نوع الصناعة | عدد العمال | إجماليالأصول (د أمريكي) | حجم المبيعات السنوية |
|---|---|---|---|
| صناعة مصغرة | اقل من 10 عمال | اقل من 100 ألف | اقل من 100 ألف |
| صناعة صغيرة | اقل من 50 عامل | اقل من 3 ملايين | اقل من 3 ملايين |
| صناعة متوسطة | اقل من 300 عامل | 10مليون | 10 مليون |

**المصدر** :من إعدادالطالبةاعتماداعلىياسر عبد الرحمان(2018) **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة، العدد الثالث،ص218 .

من الجدول رقم(1-6) نلاحظ أن البنك الدولي اعتمد في تعريفه للصناعات الصغيرة والمتوسطة على الثلاث معايير كمية هي : عدد العمال وإجمالي الأصول وحجم المبيعات .

- **تعريف منظمة العمل الدولية**

تعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل بها اقل من 10 عمال، والصناعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عامل ومايزيد عن 99 يعد صناعة كبيرة .[1]

- **تعريف الاتحاد الأوربي** :الجدول الموال يوضح تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوربي :

[1] المرجع نفسه ص 18.

**الجدول (1-7) تعريف الاتحاد الأوربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة**

| نوع الصناعة | عـــــــدد العمال | رقم الأعمال السنوي (أورو) | الميزانية السنوية (أورو) |
|---|---|---|---|
| صناعة مصغرة | < 10 | ≥2مليـون (لـم تكـن محـددة قبـل 2003) | ≥2 مليون (لم تكن محددة قبل 2003) |
| صناعة صغيرة | < 50 | ≥10مليون | ≥10 مليون |
| صـــــــــناعة متوسطة | < 250 | ≥50 مليون | ≥43مليون |

**المصدر**: ياسر عبد الرحمان (2018)، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الواقع والتحديات "، مجلة، العدد الثالث،ص217.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتحاد الأوروبي اعتمد في تعريفه للصناعات الصغيرة والمتوسطة على ثلاث معايير كمية هي عدد العمال ورقم الأعمال السنوي والميزانية السنوية .

**تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

حسب المادة (05) من القانون 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 والمتضمن في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي ينص على "تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات :

تشغل من واحد إلى 250شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالهاأربعة ملايين دينار جزائري أو لايتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية "[1]والجدول الموالي يوضح تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري:

[1] المادة (05) من القانون الجزائري 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 المتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الجدول رقم (1-8) : تعريف الجزائر للصناعات الصغيرة والمتوسطة.**

| نوع الصناعة | عدد العمال | رقم الأعمال ( دج) | مج الحصيلة السنوية (دج) |
|---|---|---|---|
| صغيرة جدا | من 01الى 09 | اقل من 40مليون | لا تتجاوز 20 مليون |
| صغيرة | ما بين 10 و49 | لا يتجاوز 400 مليون | لا تتجاوز 20 مليون |
| متوسطة | ما بين 50 و25 | ما بين 400مليون إلى 04 ملايين | ما بين 200مليون إلى مليار |

**المصدر:**من إعداد الطالبة اعتمادا على المواد (08.09.10) من القانون 02/17 المؤرخ في 1017/01/10.والمتضمن في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ أنالجزائر اعتمدت في تعريفها للصناعات الصغيرة والمتوسطة على ثلاث معايير كمية وهي عدد العمال , رقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية.

استقرا للتعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف موجز للصناعات الصغيرة والمتوسطة بانها هي تلك "الصناعات التي يضعها حجمها وفقا لظروف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمن إطار الصناعات المحتاجة للدعم والرعاية الحكومية , وتنشا هذه الحاجة من عدم القدرة على توفير مختلف أشكال الدعم المالي والفني من الموارد الذاتية بسبب صغر الحجم" .

❖ **مشاكل تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة**

- ✓ الدول التي تستخدم المعايير النوعية ومعيار رأس المال هنا التعريف لايكون نهائيا ويكون ذلك لفترة زمنية محددة فقط، وذلك لاختلاف أسعار صرف العملات، والتحولات الاقتصادية، مستجدا الظروف الاقتصادية والاجتماعية ..الخ
- ✓ اختلاف الموقع أو الظروف الاقتصادية داخل كل دولة واختلاف مرحلة التنمية التي تمر بها، فالصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المتقدمة قد تكون كبيرة في دولة من الدول النامية .
- ✓ صعوبة تحديد معيار واحد لقياس حجم الصناعة لوجود فروقات التنمية بين الدول .

### 2.3.1 النظريات المفسرة للتوجه نحو الصناعات الصغيرة والمتوسطة

في ظل ما تموج به الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات على أكثر من صعيد، وما يميزها من ظهور المنظمة العالمية للتجارة (omc)ومباشرة العديد من الدول برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل في إطار سعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد . أضحى لزاما على جميع المؤسسات إن تعمل على تحسين جودة منتجاتها، وتنافسيتها وتخفيض تكاليف الإنتاج بها . كل هذه العوامل شجعت على ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لقدرتها الكبيرة على التكيف مع هذه المتغيرات، غير أنها لم تتمكن من إعطاء تفسير نظري للتوجه نحو هذا النوع من المؤسسات، لذا فلابد من إدراج النظريات المتعلقة بهذا الشأن، حيث نجد في الأدبيات الاقتصادية ثلاث نظريات على الأقل تعطينا تفسيرا عن تنامي أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أشار برواملي إلى أن هذا الموضوع قد تمت مناقشته من طرف منظري التنمية منذ القدم،إذأطلق على الذين ابتدعوا نظريات دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة عبارة لينين "منظري البرجوازية الصغيرة " [1]من هنا يمن القول أن النظرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة مرت بمراحل عديدة عكست تطور الفكرالاقتصادي وازدياد دورها في الاقتصاديات الوطنية . وفيمايلي سوف نوجز أهم النظريات المفسرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة .

**أولا) نظرية دور المنظم في الآلية الاقتصادية**

يعد **جوزيف شومبيتر J.Shumpeter**من أهم الاقتصاديين الذين قدموا تفسيرا للدور الذي يلعبه المنظم في عملية التنمية الاقتصادية، ويتضح ذلك جليا في أعماله التي تبين التغيرات الهيكلية الحاصلة في النظام الرأسمالي من خلال التجديد النظامي للمنظمة، فهو بذلك يفسر هذه التغيرات بالتغيرات الحاصلة في مجموعة المقاولين وأصحاب المشاريع، حيث ينظر **شومبيتر** للمنظم على أساس على انه ضروري لتحقيق الربح، ويمكن اعتباره مجددا عندما يحقق توليفة جديدة لعناصر الإنتاج باستخدام وعرض

[1]جان سبنستر هل ترجمة صليب بطرس (2000), **منشاة الأعمال الصغيرة ، اتجاهات في الاقتصاد الكلي**،الدرار الدولية للنشر والتوزيع .ص100

وإدخال طرق جديدة في الإنتاج والتطوير المستمر للقديم عن طريق الجديد ووضع أساليب جديدة في الإدارة .[1]

ويرى هاجن أن الرغبة في أثبات الذات هي التي تبين آثار تصرفات الأفراد في الحركية الاقتصادية، وعليه فالربح ماهوإلا وسيلة تسمح بتحقيق رغبة إثبات الذات والذي يعكس حقيقة عملية التنمية المعتمدة على قدرة الأفراد على الإبداع . وإذا اعتبرنا المنظم كمرادف لإنشاء مقاولة جديدة فان **شومبيتر** يفسر التغيرات المتسارعة في الاقتصاديات بتصاعد دور المقاولة كمحرك أساسي للتنمية وتطور الاقتصاد وهو ليس وليد الصدفة في اعتقاده، بل المقاول كان مخفيا داخل العلبة السوداء للمؤسسة التي يمكن تعريفها على أنها مجموعة المنظمين الذين يحركهم وازع الربح بجمعهم لوسائل العمل والكفاءات وتحمل المخاطر وحتى يمكن لهذه المجموعة الاستمرار يجب على الأنظمةالاقتصادية أن تقبلها داخلها من خلال وضع مجموعة من القواعد والتشريعات المحفزة لها.

مما تقدم تظهر فكرة المنظم مرتبطة عضويا بالمؤسسة الخاصة الهادفة الى تحقيق الربح .

**ثانيا) نظرية الفجوات**

ترجع نشأةهذه الفكرة لصاحبها ايديبنسورس**Pensors.E**وفحواها أنالأسواق الصغيرة تعرض منتجات وخدمات تتطابق مع العادات والأعراف السائدة في مكان تواجدها، وهي لا تتناسب مع الصناعات الكبيرة التي تتطلب منتجات ذات خاصية موحدة وعالية التخصص ويعزى انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة حسب هذه النظرية إلى الحاجات الجديدة التي يخلقها وجود مساحات سوقية متنوعة ومتجددة بصفة نظامية والتي تأخذ في الحسبان من طرف هذه الصناعات . من هنا يمكن القول أن التجزئة والتقسيم الحاصل في الأسواق كان لهما دور كبير في ظهور وانتشار الصناعات الصغيرة والمتوسط.

---

دموم كمال (2000), **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة** ،مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 2 ص 186.[1]

**ثالثا) نظرية حرية السوق**

تنسب هذه النظرية إلى أنصار المدرسة النقدية والتي يتزعمها ميلتون فريدمان، حيث يرى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي البيئة الاقتصادية المجسدة للتنظيم الاقتصادي، ويركز في تحليله على ثلاث عناصر أساسية هي: حرية السوق، عدم تدخل الدولة، واختيارات الرجل الاقتصادي، هذه الأخيرة القائمة على أساس تحقيق أكبر عائد ممكن يتمثل في المكافأة التي تدفع للمنظمين الذين يقومون بالابتكار والمخاطرة في سوق تسودها المنافسة باعتبارها أحسن وسيلة لتوزيع المواد الاقتصادية علىاعتبارها أنها تحد من نشاط المنتجين الخواص . وهذه هي المعالم الأساسية للتنظيم الاقتصادي الفعال المحفز على التطوير والتجديد في مجتمع يؤمن بان الصراع الداخلي هو محرك التطور ويتجلى ذلك في المنافسة الحرة بين مجموعة من المنظمين الباحثين عن تحقيق وتعظيم الأرباح، ولا يكون هذا ممكنا إلا بتقسيم جزء كبير من رأس المال في وحدات صغيرة ومتوسطة الحجم .[1]

## 4.1 خصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة جزء من منظورة الصناعات الكبيرة وتعتمد على نفس عناصرها , إلاأنها تعتبر اصغر من حيث رأس المال وعدد العمليات التي تجربعلى منتجاتها ونوع التكنولوجيا المستخدمة وغيرها من الخصائص والأدوار التي تؤديها .

### 1.4.1 خصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها، بعض الخصائص تعد مزايا تنافسية مقارنة بالصناعات الكبيرة .،كما أنلها خصائص تعود بالسلب عليها لا يمكن إغفالها.

**أولا) الخصائصالإيجابية**

- ✓ صغر حجم المتطلبات المالية .

[1] دموم كمال (2000), المرجع نفسه،ص189.

- ✓ تخصص حجم وتنوع الإنتاج غالبا .
- ✓ انخفاض درجة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الصناعة.
- ✓ الحاجة إلى خدمات البنية الأساسية بشكل محدود .
- ✓ الاعتماد على الخامات المحلية والإقليمية .
- ✓ اعتمادها أكثر على العمالة بدلا من حجم الاستثمارات .
- ✓ المهل القصيرة لإعداد دراسات الجدوى والتأسيس .
- ✓ سرعة مردود رأس المال المستثمر .
- ✓ ملكية فردية أو عائلية أو شركات الأشخاص ما يجعلها أكثر جدبا للاستثمارات الصغيرة.
- ✓ الدور البارز للمرأة فيها .
- ✓ تلبية طلبات المجتمع المحيط .[1]
- ✓ المرونة والمقدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية .
- ✓ صناعات مكملة **SUBCONTRACTORS** وكذلك مغذية لها .[2]
- ✓ **الاستقلالية في الإدارة** : تتصف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة نمط الملكية الفردية أو العائلية، ويترتب عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، هذا مايمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة .
- ✓ **حرية الدخول والخروج من السوق** : نظرا لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الآلات والمعدات التي يتألف منها خط الإنتاج في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقلة المخزون السلعي من المواد الأولية والمنتجات النهائية وارتفاع إلى الخصوم وحقوق أصحابالمشروع وسهولة تحويل أصول هذه الصناعات إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فان ذلك يتيح لهذه الصناعات الفرصة للدخول إلى السوق والخروج منه بحرية أكبر من الصناعات الكبيرة .
- ✓ **قصر فترة الاسترداد** : فترة الاسترداد هي الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار المشروع من واقع تدفقاتها النقدية، وقصر هذه الفترة هو نتيجة صغر حجم رأس المال المستثمر وسهولة التسويق وزيادة

[1] مصطفى يوسف الكافي،(2014), **بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار الرواد، الطبعة الأولى ص ص 35.36

[2] إسماعيل محمود الشرقاوي(2017)، مرجع سابق ص 230.

دورات البيع وقصر دورات الإنتاج فعليه فان الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر في فترة زمنية أقصر مقارنة مع باقي الصناعات .[1]

**ثانيا)الخصائص السلبية**

- ✓ **معدلات الفشل العالية** : من الخصائص السلبية للصناعات الصغيرة والمتوسطة هو أنهاأكثر عرضة للفشل والموت أو التصفية من الصناعات الكبيرة، هذا التهديد قائم على مدى حياة الصناعة الصغيرة والمتوسطة،إلا انه أعلى نسبيا في سنوات التأسيسالأولى فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين انه من كل 1000 مؤسسة تعتمد الصناعة الصغيرة تقام، 50% منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وان 20/ منها تبقى لأكثر من 10 سنوات .[2]
- ✓ **الاعتماد على الخبرات الذاتية** : نقص الخبرات اللازمة لإدارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة يكون السبب الرئيسي لفشل هذه الصناعات،أما الصناعات الكبيرة فتعتمد على خبرات متنوعة يتم تعيينها في مجالات العمل المختلفة يسودها جو من التنسيق وهذا ما تفتقده الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصعب على صاحب العمل القيام بتسيير كافة الوظائف المتعددة للمؤسسة الخاصة بالصناعة، وان يلم بالخبرات المتعلقة بكافة الوظائف بالمؤسسة الخاصة بهذه الصناعات[3]
- ✓ **انخفاض مستوى التكنولوجيا** :لا تستعمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة مستوى على من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤجلة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تستوجب استثمارا ذو قيمة مرتفعة واليد عاملة ذو اختصاص عال.
- ✓ **تعدد أشكال الملكية** : تأخذ الصناعات الصغيرة والمتوسطة في غالب الأحيان طابع الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، ونادرا ماتظهر في شكل شركات الأموال، وهذا مايرجع إلى صغر حجم رأس المال اللازم لإنشاء مثل هذه الصناعات، وعليه فانهذه الصناعات لا يمكنها الاستفادة من المزايا المرتبطة بالحجم الكبير.
- ✓ **انخفاض وفرات الحجم** : تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض وفرات الحجم مقارنة بالصناعات الكبيرة، وذلك نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة

---

[1] ياسر عبد الرجمان (2018) **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات** ,مجلة ص 220.

[2] سعاد نايف برنوطي (2005) **إدارة الأعمالالصغيرة** .دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى .ص82.

[3] ياسر عبد الرحمان(2018) .مرجع سابق ص75.

استفادة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من نوع أخر من الوفرات هو وفرات التجمع، هذا ما يؤكد ضرورة إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مناطق تجمعات صناعية .

- ✓ **انخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطوروالتحديث** : تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من الصناعات الكبيرة بانخفاض قدرتها الذاتية على التوسع والتطور والتحديث، نظرا لانخفاض طاقتها الإنتاجية وزيادة مسؤولياتها باستمرار ومتطلباتها المالية والفنية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي، مما يعطل قدرتها على التوسع والتطور والتحديث .[1]

### 2.4.1 الدور الاقتصادي والاجتماعي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الوطنية

يتم قياس دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في القطاع الاقتصادي والاجتماعي من خلال معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل،الإنتاج، حصتها من العدد الكلي للمؤسسات في الاقتصاد، ويمكن حصر الدور الذي تقوم به هذه الصناعات فيمايلي :

**أولا) الدور الاقتصادي والتكنولوجي**

- ✓ توفر الصناعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للصناعات الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار .
- ✓ هذه الصناعات هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، مثلا شركة بنيتون،بناسونيك .[2]
- ✓ تنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية، حيث تشير الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلىأن عدد الابتكارات والاختراعات التي تحققت عن طريق الصناعات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلاتها التي حققتها الصناعات الكبرى، كما أن هذه الابتكارات تطرح على نطاق تجاري في الأسواق خلال فترات زمنية اقل .
- ✓ الاعتماد على الموارد المحلية والنواتج العرضية للصناعات الكبرى، وبذلك تحقق الصناعات الصغيرة والمتوسطة فائدة مزدوجة،فهي تقلل من الاستيراد من ناحية وتسهم في الحد من هدر موارد قابلة للاستغلال من ناحية أخرى .

[1] ياسر عبد الرحمان, مرجع (2018), مرجع سابق .ص ص 75.76.

[2] إسماعيل محمود الشرقاوي(2017). مرجع سابق ص ص 231.232.

- ✓ الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية،وغيرها من مصادر التمويل الذاتي الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج .
- ✓ المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبرى حيث تقوم بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج للصناعات الكبرى (أي تعتبر صناعات مغذية )وعلى سبيل المثال تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من 30.000 مورد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتتعامل شركة رينو الفرنسية مع أكثر من 50.000 مورد من هذه الصناعات .
- ✓ المساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية، وتؤكد التجارب الدولية نجاح هذا المنهج، ففي ألمانيا تمثل صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 66%من إجمالي الصادرات الصناعية، وفي إيطاليا تصل هذه النسبة إلى نحو 47%، وفي اليابان تصل إلى حوالي تصل إلى حوالي 30%بالإضافةإلىإنتاج سلع وسيطة بنسبة 20%من صادرات الصناعات الكبرى، وفي فرنسا تصل النسبة إلى حوالي 27% وفي الولايات المتحدة تصل نسبة أصحاب الصناعات الصغيرة بين المصدرين حوالي 96%، قاموا بتصدير حوالي 30% من إجمالي الصادرات الأمريكية[1].

**ثانيا: الدور الاجتماعي :**

- ✓ خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى، ومن تم تخفيف العابئ على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال . وعلى سبيل المثال، وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992 وحتى عام 1998 أكثر من 15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وأثارها السيئة وان الصناعات الصغيرة تستوعب 70% من قوة العمل الأمريكية . وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي في عام 1988، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي 70% من فرص العمل بدون الاتحاد. وفي دول منطقة شرق أسيا والباسيفيك تشكل الصناعات الصغيرة ما يزيد عن 95% من إجمالي

[1] عبد العزيز جميل مخيمر واحمد عبد الفتاح عبد الحليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، الطبعة الثانية، ص ص 32. 33.34.

المشاريع، وتستقطب ما بين 35% و85%من إجمالي قوة العمل .وفي ماليزيا شكلت الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 85% من إجمالي عدد الصناعات الإنتاجية.[1]

- ✓ تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية حيث تتسم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق أوالأقاليمالأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية .[2]
- ✓ تمتاز هذه الصناعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنبا لجنب لمصلحتهم المشتركة .
- ✓ تعتبر هذه الصناعات المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد السواء [3].

**3.4.1 المعوقات والمشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة واهم التحديات**

**أولا) المعوقات والمشاكل :**إنأهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم تتلخص فيمايلي :

- ✓ **كلفة رأس المال:** تميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع كلفة رأس المال وذلك من خلال ارتفاع سعر الفائدة واعتماد هذه الأخيرة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة ارتفاع تكلفتها.
- ✓ **التضخم** :إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وبالتالي عدم قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على منافسة الصناعات الكبيرة .
- ✓ **التمويل** : رفض المؤسسات التمويلية (البنوك التجارية) على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لنقص الضمانات ونقص السجل الائتماني بسبب حداثة هذه المؤسسات .
- ✓ **الإجراءات الحكومية** : نقص دعم المؤسسات الصغيرة من طرف الحكومة وخاصة في الدول النامية .
- ✓ **الضرائب** : ارتفاع الضرائب يؤثر على ربحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

[1] عبد العزيز مخيمر . مرجع سابق، ص31.

[2] مرجع نفسه ص32

[3] إسماعيل محمود الشرقاوي(2017)،مرجع سابق ص 231 .

- ✓ **المنافسة :** عدم توفر المعلومات ومشكلة التسويق وتعرض الصناعات الصغيرة والمتوسطة للمنافسة من طرف الصناعات الكبرى .
- ✓ **ندرة المواد الأولية** :الندرة الطبيعية للمواد بالإضافةإلى صعوبة التخزين وعملية الاستيراد .[1]

ضعف البحث والتطوير والابتكار .

- ✓ غياب الدراسات المسبقة لنشاط المشروعات وضعف تكاملها، والتركيز على الاهتمام بالعمليات الإنتاجية لدرجة أكبر من الجوانب الخدمية المرافقة كالجودة والتعبئة والتغليف والتسويق [2].

**ثانيا )التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة**

إن التحديات التي فرضتها التحولات الجديدة في العلاقات الاقتصادية بين الدول تمثل احد ابرز التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتلخص في ظاهرة العولمة الاقتصادية، والتي تسعى إلى جعل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج تنتقل بحرية عبر أرجاء العالم،أو بعبارة أخرىإقامة سوق عالمي قائم على فتح الأسواق المحلية للمنتجات،مما يعني اشتداد المنافسة للسلع المحلية مع السلع المستوردة وهو مايمثل تهديدا للصناعات الصغيرة والمتوسطة ويعرضها لفقدان العديد من الفرص الموجودة في السوق المحلية والتي تصبح مع الوقت مفتوحة أمام المنتجات الأجنبية، من جانب أخر فان هذه الصناعات مازالت غير قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية وذلك بسبب غياب عاملين أساسين هما :

الجودة، التكلفة وتعد الميزة التنافسية خيارا استراتيجيا في كل مؤسسة لكن في ظل العولمة أصبح ينظر إلى هذه الميزة التنافسية من منظور عالمي، فتوفر الميزة التنافسية غير كاف لتحقيق القدرة التنافسية، حيث أن منسوب (الجودة – السعر )اخذ هو أيضا بعدا عالميا،فأسعار المنتجات أصبحتمقاييس الجودة العالمية ضرورية خاصة بالنسبة للمنتجين الذين يتعاملون في الأسواق الخارجية، وعليه فان السنوات المقبلة ستشهد الكثير من التغيرات على مستوى المؤسسات الكبيرة، وعليه فعلى هذا النوع من الصناعات

[1] إسماعيل محمود الشرقاوي (2017), بتصرف ص232.

[2]طويل أسيا وفريوة نرجس(2017)، مرجع سابق، ص 212.

أن تسعى إلى التخصيص الأمثل لمواردها من اجل التحكم في تكاليف الإنتاج والى تطوير قدراتها الذاتية والتكنولوجية وذلك اعتمادا على الوسائل الحديثة .[1]

**ثالثا) متطلبات نجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة [2]**

يتوقف نجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة على ضرورة توافر مجموعة من المقومات بعضها يرجع إلى الجهات الحكومية، وبعضها يرجع إلىأصحاب هذه الصناعات وذلك على النحو التالي :

- **على المستوى الحكومي** :يتطلب نجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة توافر مجموعة من المقومات التي ترجع إلى الحكومات، ومن أهم هذه الحكومات مايلي :

- ✓ إنشاء هيئة أوإدارة حكومية تكون وظيفتها الأساسية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طرق فروعها المختلفة ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

  - توفير الأموال اللازمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة .
  - توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق .
  - إعداد دراسات جدوى اقتصادية للصناعات الصغيرة .

- ✓ قيام المؤسسات التعليمية المختلفة بعملية الربط العضوي الفني وبين متطلبات هذه الصناعات .
- ✓ دعم وتشجيع الطلب المحلي على منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال : – الحملات الإعلانية والترويجية من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
- ✓ تشجيع وتسهيل إقامة المعارض الدائمة والمؤقتة للصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ نشر فكرة وثقافة العمل الحر من خلال حملات إعلانية وترويجية موجهة لذلك في التلفزيون والإذاعة والصحف ومراكز الإعلام والجامعات ومراكز الشباب .
- ✓ تحقيق الانتشار الجغرافي لحاضنات الأعمال الخاصة هذه الصناعات .

---

[1] بن جدو زوهير (2024) مرجع سابق ص35.

[2] مصطفى يوسف الكافي (2017)،**إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة** دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ص ص 58.59.60.

- ✓ تشجيع القيام ببحوث تطبيقية تهدف إلى تطوير استخدام الخامات والموارد المحلية، بما يهد غالى نشر الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ وجود دعم فني ومعنوي من الجهات الرسمية للجهات الحاضنة للصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ الإشراف والمتابعة والرقابة وتقويم الأداء المستمر من الجهات الممولة لهذه الصناعات.
- ✓ منح صاحب مشروع الصناعة الصغيرة فترة سماح مناسبة قبل البدء في السداد، وذلك حتى يمكن سداد الأقساط المستحقة على المشروع من إيراداته لا من تمويل آخر.

- ➢ **بالنسبة لصاحب مشروع الصناعات الصغيرة والمتوسطة** :يتطلب نجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة توافر مجموعة من العوامل التي ترتبط بأصحاب هذه المشاريع الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه العوامل مايلي :

- ✓ إعداد دراسة جدوى موضوعية واقعية وليست وهمية وشكلية للمشروع المراد إقامته قبل البدء فيه، ويجب أن تتضمن هذه الدراسة مايلي :

  - الدراسة التسويقية .
  - الدراسة التمويلية .
  - العائد المتوقع من المشروع الخاص بهذه الصناعات .

- ✓ وجود نظم ولوائح مكتوبة لضبط العمل وتجنب المجاملات والعواطف .

المهارة والكفاءة اللازمة لإدارة المشروع .

- ✓ اختيار هيكل التمويل المناسب للصناعة الصغيرة أو المتوسطة، وعدم المتابعة في القروض وخاصة لتمويل أمور غير أساسية .
- ✓ التسويق الجيد القائم على أسس علمية سليمة وعلى ظروف السوق .
- ✓ إتقانوإحسان العمل .
- ✓ السعي إلى التطوير والتحسين المستمر .
- ✓ تواجد صاحب مشروع الصناعة الصغيرة أو المتوسطة بصفة دائمة في مكان العمل

**5.1 . خلاصة**

من خلال هذا الفصل يتضح لنا أن الصناعة تساهم في تحويل الفائض من المنتجات إلى مواد أخرى ذات قيمة إضافية أكبرفالقطاع الصناعي أصبح هو العمود الفقريلاقتصاديات الدول حيث أن الدول المتقدمة أصبح يطلق عليها الدول الصناعية,الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي بانت المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلد ورافداً حقيقيا للتنمية الاقتصادية نظرًا لمساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي وقدرتها الكبيرة على امتصاص اليد العاملة في الوقت الذي لا تتطلب فيه رؤوس أموال ضخمة، كما هو الشأن بالنسبة للصناعات الكبيرة، ولكن هذا لا يمكن القول بأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تواجه عقبات وعوائق.

# الفصل الثاني: النمو الاقتصادي والصناعات الغذائية

**1.2مدخل**

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهدافالأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية، كما يعتبر مؤشرا من مؤشرات واقع عالمي يعالج مشاكل كثيرة في السنوات الأخيرةأهمها مشكلة توفير الغداء خاصة في الدول النامية، حيث هذا الأخير يرتبط بالصناعات الغذائية التي تحظى بمكانة خاصة ضمن النسيج الصناعي لارتكازها على الموارد الطبيعية المعرضة للنفاد، وكذلك لما لها من أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد من خلال تصدير الصناعات الغذائية المحلية، ضمان الوفرة للمواد الغذائية وضمان استقرار أسعارها .

**2.2النمو الاقتصادي**

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات والمعايير الاقتصادية وهدف كل سياسة اقتصادية لكل بلد، لما له من أهمية بالغة تعود على كل القطاعات بما في ذلك القطاع الصناعي الذي بات الشغل الشاغل لمختلف دول العالم .

**1.2.2 الإطار النظري للنمو الاقتصادي**

**أولا) مفهوم النمو الاقتصادي**

تعددت الكتابات الأكاديمية في تحديد مفهوم النمو الاقتصادي نذكر منها :

- **تعريف سيمون كازنت** : يعرف سيمون كازنت الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1971 النمو الاقتصادي بأنه "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنيةالمتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لهل ".[1]

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات منها :[2]

- ✓ التركيز على النمو طويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام .

[1]محمد احمد بدر الدين (2017)،**استراتيجيات النمو الاقتصادي**،مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع – القاهرة– ص16.

[2]مرجع نفسه ص16.

✓ ضرورة وجود تكيف مؤسسي وإيديولوجي مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو .

**تعريف جون ريفوار** : يعرف النمو الاقتصادي بأنه :

"التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاجأو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة وبصفة أدق يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع مايحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل " [1] .

**تعريف شابيرو (Shabiro1995)**:يعرف شابيرو النمو الاقتصادي على انه "الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن "[2].

**تعريف (François Perrousc)**:يعرف النمو الاقتصادي على انه "الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة الأجل لمؤشر الإنتاج بالكمية "[3].

عرف بعض الاقتصاديين النمو من زاوية تلبية الحاجات الأساسية للشعوب من السلع والخدمات، وقد أشار بيترسون إلى ذلك بقوله "أن النمو توسيع قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان ..الخ ويعكس قدرة الدولة في رفع المستوى المعيشي للسكان لمستوى النمو الاقتصادي إلى اعتماد متوسط دخل الفرد مقياس لمستوى النمو الاقتصادي على الرغم من الانتقاد الموجه له في قياس المستوى المعيشي في الاقتصاد القومي .[4]

يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل، ولايعد ولا يدخل ضمن تعريف النمو في الدخل الفردي أي زيادات دورية أو عارضة بل الزيادات المضطرة في الدخل نموا اقتصاديا، ويشترط أن تكون الزيادة في الدخل أكبر من الزيادة في عدد السكان لكي يحدث النمو الاقتصادي، فزيادة الدخل بنسب عالية ومستمرة لا تعد من قبيل النمو

---

[1] محمد احمد بدر الدين(2017)،مرجع سابق ص ص 16.17 .

[2] د وليد بشيشي وسليم مجلخ(2017)،**دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي** ، دار الكتاب الجامعي – الإمارات .لبنان – ص309.

[3] مرجع نفسه ص310.

[4] د زهرة حسن عباس التميمي ورجاء عبد الله عيسى السالم (2019) .**مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته**، دار الأيام – الأردن– الطبعة الأولى ص17.

الاقتصادي إذ صاحبها زيادة أكبر في النمو الاقتصادي.[1]وهذا هو الشرط الأول لحدوث النمو الاقتصادي.

- ومن جهة أخرى فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، ولما كان الدخل الحقيقي هو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار، فلن يكون هناك تحسنا في مستوى معيشة الفرد إلا إذا كان معدل الزيادة في متوسط الدخل النقدي أكبر من معدل الزيادة المستمرة في الأسعار (التضخم )، وهذا هو الشرط الثاني لحدوث النمو الاقتصادي .[2]

- **يعرف أيضا** :"حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .[3]

- **تعريف النمو الاقتصادي رياضيا**

النمو الاقتصادي رياضيا هو التغيرات النسبية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) **بين فترتين أي** :[4]

$$Gt=\frac{GDPt-GdPt-1}{GdPt-1}=\frac{\Delta GDPt}{GdPt-1}.....(01)$$

إن النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجماليفإنها تساوي الفرق بين معدل النمو الاقتصادي (g) ومعدل النمو السكاني (n) أي :

$$Gpencaita=g-n.....(02)$$

كما يمكن التعبير عن هذه الصيغة السابقة بمايلي :

$$Gt=\frac{GDPPCt-GDPPCt-1}{GDPPCt-1}.....(03)$$

حيث يمكن أن :

---

[1] د وليد بشيشي(2017)، مرجع سابق ص310.

[2] المرجع نفسه .ص311.

[3] محمد عبد العزيز عجيمية وإيمان ناصف(2005)،**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية** .دار المعرفة الجامعية، مصر ص ص37.38.

[4] د وليد بشيشي (2017),مرجع سابق ص ص 311.312 .

GDPpencaita هي حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

GDPPCtحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

إن الاختلافات البسيطة في معدل النمو يمكن أن يعني اختلافا هائلا في مستويات الدخول بسبب التراكب أي بسبب مفعول قانون الفائدة المركبة والذي يشير إلى الأثر التراكمي للنمو مضاف إليه السنة السابقة، ويقاس هذا الأثر التراكمي وفق الصيغة التالية :

**GDPt=GDPt-1(1+g).....(04)**

حيث أن :

**GDPt**: الناتج المحلي الإجمالي في السنة **t**

**GDPt-1**: الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة .

و**g**معدل النمو الاقتصادي .

من خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي يمكن أن نلم بعدة شروط لكي يتحقق النمو الاقتصادي ومن أبرز هذه الشروط مايلي :

التزايد المستمر (لمدة طويلة الأجل ) في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة للسكان والزيادة المستمرة للإنتاج .

الزيادة في إجمالي الدخل الحقيقي وليس الدخل النقدي للفرد أكبر من الزيادة في عدد السكان أي: **معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الفردي – معدل النمو السكاني .**

معدل الزيادة في متوسط الدخل النقديأكبر من معدل الزيادة المستمرة في الأسعار (التضخم) أي :

**معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي –التضخم .**

إن مجمل الشروط لحدوث النمو الاقتصادي ترتكز على النمو المستمر أي طويل الأجل وليس النمو العابر أي لفترة زمنية محددة وهذا نجم عنه ظهور مفهوم جديد للنمو الاقتصادي يتمثل في "**النمو المستديم**"

- **عرفت لجنة النمو والتنمية النمو المستديم:** بأنه معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجماليالحقيقي يبلغ أو يفوق 7% لمدة ربع قرن أوأكثر،ولاحظت أن مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو تؤهل هذه الاقتصاديات لمضاعفة حجم اقتصادها تقريبا في كل عقد من الزمن .[1]

**ثانيا : الفرق بين التنمية والنمو**

- **مفهوم التنمية الاقتصادية**

- تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "سلسلة من التغيرات والتأقلميات التي بدونها يتوقف النمو"[2]
- تعرف أيضا "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو"[3].
- عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي .[4]
- عرفها (Edgar Owen)في كتابه عام 1987بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية أوأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع .[5]
- عرفت التنمية بأنها "تحقيقالإنسان من خلال عمله درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة في الكون، والتي سخرها الله سبحانه وتعالى لخدمته، وذلك لتحقيق تمام الكفاية وهو ما يتناسب مع متوسط المعيشة السائد في المجتمع المسلم، ويعني ذلك تحقيق مستويات متزايدة من الدخل، ومن عناصر القدرة الاقتصادية إلى جانب مشاركة الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لغير القادرين وتوفيرها للاستقرار والأمن الداخلي والخارجي .[6]

من هذه التعاريف يتضح أن مفهوم التنمية أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافةإلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاجوكفاءتها إجراء تغيرات في هيكل

---

[1] د وليد بشيشي(2017)، مرجع سابق ص17.

[2] محمد احمد بدر الدين(2017)، مرجع سابق ص17.

[3] مرجع نفسه ص17.

[4] مدحت القريشي (2007)،**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى –الأردن – ص122.

[5] المرجع نفسه ص122.

[6] د وليد بشيشي(2017), مرجع سابق ص331.

الناتج الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنه نستطيع القول إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى :

- ✓ إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ✓ ضمان الحياة الكريمة للأفراد .
- ✓ ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي أو المتبقي بعد حاجات الأفراد والموجه للاستثمار.[1]

الجدول الموالي يوضح الفرق بين النمو والتنمية :

**الجدول رقم (2-2)الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**

| النمو الاقتصادي | التنمية الاقتصادية |
|---|---|
| النمو يرتكز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون إن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي للأفرادأو بنوعية السلع والخدمات المقدمة . | ترتكز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد. |
| تطرقت إليه النظيرات التالية :<br>نظرية النمو الكلاسيكية والنيو كلاسيكية، نظرية النمو الكينزية ونظرية النمو الجديدة (الداخلية) | تطرقت إليه النظريات التالية :<br>نظرية الدفعة القوية، نظرية النمو المتوازننظرية النمو الغير متوازن، نظرية أنماط النمو، نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية، نظرية مراحل النمو، نظرية التنمية الدولية . |
| النمو يشير إلى البلدان المتقدمة | التنمية تشير إلى البلدان النامية . |
| هو تغيير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان | هي تغيير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة . |

**المصدر** : من إعداد الطالبة بالاعتماد على محمد احمد بدر الدين (2017)،**استراتيجيات النمو الاقتصادي**،مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع – القاهرة ص14.

[1] محمد احمد بدر الدين(2017)، مرجع سابق 19.

من خلال الجدول نلاحظ أن التنمية الاقتصادية اعم من النمو الاقتصادي واشمل فهي عبارة عن النمو زائد التغيير، والتنمية هي ليست ظاهرة اقتصادية فقط مثل النمو بل هي تتعدى إلى محتوى اجتماعي أيضا .

**ثالثا)أنواع النمو الاقتصادي**

هناك أنواع عدة للنمو الاقتصادي تختلف وفقا للآلية التي يعمل فيها النظام الاقتصادي فنجد:

- **النمو التلقائي أو العفوي أو المبرر** : وهو ينبع من تفاعل القوى الذاتية التي تمتلكها الدولة ويكون هذا النمو من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق بالرغم من مروره في بعض الأحيان بتقلبات عنيفة وقصيرة المدى وهنا ماسارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة .
- **النمو العابر** : فلا يملك صفة الاستمرارية وإثباتوإنمايأتي استجابة لعوامل طارئة تكون خارجية غالبا ولا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، وهذا النوع تعرف به الدول النامية النفطية بشكل أساسي نتيجة لتطورات تحصل في تجارتها تكون مفاجئة مثل ارتفاع أسعار الطاقة أو المواد الخام مما يؤدي إلى تحقيق قفزة في معدل النمو الاقتصادي، لذا نجد أثره قليلا في البيئة التي ولد فيها بسبب عدم التفاعلمع القوى الاقتصادية والاجتماعية في لبلدان النامية .
- **النمو الموجه أو المخطط** : الذي تخضع عوامله المختلفة لتوجيه وتخطيط شامل للموارد من قبل سلطة اقتصادية مركزية، لكن قوة وفعالية هذا النوع مرتبطة بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة وبفاعلية التنفيذ والمتابعة وبمشاركة الجماهير الشعبية في عملية التخطيط لجميع المستويات ويتطلب إحداث هذا النوع تغيير مبدئي في المؤسسات وفي البنية القانونية بغية تكوين سلطة اقتصادية مركزية لها أهلية في اتخاذ القرارات في شان التصرف بالمصادر الاقتصادية وتعبئتها وفقا لمصلحة المجتمع .

**2.2.2 أسس النمو الاقتصادي**

**أولا) مؤشرات قياس النمو الاقتصادي**

إن الغرض من قياس النمو الاقتصادي لدى الدول هو معرفة حجم النشاط الاقتصادي الوطني وكذا معرفة مدى تطور دولة عن أخرى ومن أبرز هذه المؤشرات مايلي :

- ✓ **مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي** : يعتبر هذا المؤشر هو المقياس الأكثر انتشارا في قياس النمو الاقتصادي، ويعرف بأنه القيمة الحقيقية للسلع والخدمات النهائية إلى ثم إنتاجها داخل الدولة في فترة زمنية معينة عادة تكون سنة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو لإقليم والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة، ويمكن حسابه بثلاث طرق هي : طريقة الإنتاج، طريقة الدخل وطريقة الإنفاق.[1]
- ✓ **مؤشر متوسط الدخل الفردي** : يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد .هناك طريقتان لحساب معدل النمو على المستوى افردي هما :

**طريقة معدل النمو البسيط** :يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى .

**طريقة معدل النمو المركزي** : يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.[2]

- ✓ **مؤشر التضخم** :الزيادة المستمرة في سعر الخدمات والسلع خلال فترة زمنية، مما ينعكس على انخفاض في القوة الشرائية وخسارة في سوق الصرف .[3]
- ✓ **مؤشر معدل البطالة** :وهي نسبة القوى العاملة التي لا تمتلك وظيفة، فكلما انخفضت ارتفع مستوى النمو الاقتصادي.[4]
- ✓ **مؤشر ميزان المدفوعات** : يعرف بأنه تقرير يوضح المعاملات النقدية التي جرت خلال مدة زمنية محددة بين الدولة وبقية دول العالم .[5]

**ثانيا)سمات وفوائد النمو الاقتصادي**

يتميز النمو الاقتصادي بمجموعة من السمات والخصائص تتجلى فيمايلي :

---

[1]بن جدو زوهير(2024), مرجع سابق ص116.

[2] محمد احمد بدر الدين(2017)، مرجع سابق ص25.

[3]https⁄Mawd003.

رشا القيام , اخر تحديث في 2022.09.28. علي الساعة 17:10, تاريخ الاطلاع يوم 2024.04.25.

[4]نفسه.

[5]نفسه.

- ✓ زيادة حجم الإنتاج مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك من خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة .
- ✓ حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج اقل تكلفة وأكثر ربحية .

التقدم الاقتصادي .[1]

- ✓ النمو الاقتصادي دو طابع تراكمي، بحيث أن مستوى النمو لبلد ما في سنة معينة يعتمد على مستويات النمو للسنوات السابقة لتلك السنة، وهذا يقودنا إلى مفهوم التنمية الاقتصادية، فالطبيعة التراكمية للنمو الاقتصادي هي الجسر الذي يربط النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية.[2]

**أما عن فوائد النمو يمكن حصر أهمها فيمايلي :[3]**

- ✓ زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات .
- ✓ زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.
- ✓ يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من مستوى الصحي والتعليمي للسكان .
- ✓ زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها، كتوفير الآمن، الصحة، التعليم، بناء المنشاة القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص .
- ✓ التخفيف من حدة البطالة .

**ثالثا)محددات وعناصر النمو الاقتصادي**

إن النمو الاقتصادي يتطلب العديد من المستلزمات أو المحددات والعناصر الضرورية لإنجاز مهامه والتي تتمثل في عوامل اقتصادية تتمثل في عوامل الإنتاج وهي الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل أخرى غير اقتصادية منها العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية، التي تعتبر ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي وفيما يلي سوف يتم ذكر بعض هذه العوامل بإيجاز :

[1] محمد احمد بدر الدين(2017)، مرجع سابق ص22

[2] بن جدو زوهير(2024)، مرجع سابق ص115.

[3] محمد احمد بدر الدين(2017)، مرجع سابق، ص24.

- **تكوين رأس المال** [1]

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق النمو، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة إن مثل هذا التراكم يعزز من البلد على إنتاج السلع، ويمكنه من تحقيق معدلا عاليا للنمو، والسلع الرأسمالية تتنوع بين عدة أنواع، فمنها ماهو على شكل مصانع ومكائن والتي لا تعطي منافع مباشرة لكنها تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات التي لا تعطي منافع مباشرة لكنها تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات التي تقوم بإنتاج السلع الأخرى، وهناك استثمارات البنى التحتية مثل خدمات النقل والاتصالات وتوليد الطاقة، والنوع الأخر هو الإنفاق على البحوث والتطوير الذي يساهم في تحسين إنتاجية العمل ورأس المال أو كلاهما.

وأخيرا هناك نفقات اجتماعية مثل الاستثمار في الصحة والتعليم والتي توفر منافع مباشرة ولكنها في نفس الوقت تجعل الفرد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية .

- يمكن **تعريف رأسالمال** بأنه "ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من الثروة ويعتبر رأس المال أحداهم عناصر الإنتاج والنمو إلى جانب عنصر العمل بطبيعة الحال".

ويمكن التمييز بين نوعين من رأس المال وهما :

**1/ رأس المال المالي (Financial):** والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أو تقرض إلى البنوك للاستخدام في الأعمال .

**2/ رأس المال الحقيقي أو المادي (Real):** الذي يتكون من المصانع والمكائن والمعدات .

- **تراكم رأس المال البشري** [2]

بينت عدة نماذج نرأس المال البشري يلعب دورا مهما في نصيب الفرد من الدخل فحسب (Lucos) الرأسمال البشري يتراكم بطريقة داخلية ويعتبر المحرك الأساسي للنمو، مقترحا بذلك طريقتين لهذا التراكم (التراكم من خلال التعليم – تكوين الأفراد والنشاط الإنتاجي )، ومن الدراسات التي عالجت معدل

[1] مدحت القريشي(2007)، **نظريات وسياسات وموضوعات**،ص134.135

[2] د وليد بشيشي(2017)، مرجع سابق ص ص 324 325.

التمدرس كانت على يد العديد من الباحثين منهم (Weil 1992.Romer1992)، كما أكدت عدة بحوث أكاديمية حديثة إن عنصر رأس المال البشري يؤدي دورا مهما في النمو الداخلي، فقد بينت الدراسات الأكاديمية الحديثة أن معدل النمو مربوط بالإيجاب بمستوى رأس المال البشري، الذي يقاس بمستوى التعليم وأشار بان هذا الأخير له أثار إيجابية .

نستنتج أنرأس المال البشري يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال :

1/ رأس المال البشري يؤثر على سرعة النمو الاقتصادي للبلد الذي تبنى وتستورد تقنيات تكنولوجية من بلد متطور .

2/ رأسمال البشري يؤثر على شكل مباشر على الابتكارات التكنولوجية المحلية .

- **التقدم التكنولوجي**

يعتبر حاليا عنصر التقدم التكنولوجي أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، وهو عبارة عن مجموعة النظم والطرق الفنية والوسائل الحديثة التي تستعمل في الإنتاج، قصد الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية وبالتالي حتى ولو بقيت كميات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال ) بنفس المستوى وحدث تقدم تكنولوجي فان ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق نمو اقتصادي، فحجم الإنتاجلا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل ورأسالمال وإنما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج .[1]

### 3.2.2 النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

**أولا ) نظرية النمو الكلاسيكية :**

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (Adam Smith.Ricardo.Mlthus.Marsc) وغيرهم، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل (FullEmpliyment) للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي .وقبل أن

[1] وليد بشيشي (2017),مرجع سابق ص 327.

نستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أن نتعرض إلى أفكار ابرز مفكري هذه المدرسة والوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم رغم أنهم يتفقون على الخطوط العريضة والمشتركة لهذه المدرسة الفكرية .[1]

- **ادم سميت(Adam Smith)**

يعتبر سميت بان العمل مصدر لثروة الأمة وتقسيم العمل، هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة .وقد اهتم سميت بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة العمل، التخصص، حيث تحقق مزايا عديدة من إجراء تقسيم العمل أهمها :

- ✓ زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن التخصص .
- ✓ زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
- ✓ تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية .

فتقسيم العمل يولد (وفرات خارجية) وتحسن في مستوى التكنولوجيا والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، ولهذا فان التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال واستخدام المكائن .ويؤكد سميت أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال وان الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي من تخصيص العمل، وان تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق ومع تحسن وسائط النقل فان حجم السوق يزداد ويصبح العمل أكثر تخصصا وتحل النقود محل المقايضة وتزداد الإنتاجية .[2]

- **دافيد ريكاردو(David Ricardo)**

يرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وانه يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك .ولهذا فقد تنبأ بان الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة .

[1] د مدحت القريشي(2007), **نظريات وسياسات وموضوعات** مرجع سابق ص ص . 56.55.

[2] مرجع نفسه ص ص 56.57 بتصرف

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي الرأسماليون والعمال والزراعيون وملاك الأراضي .فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو إذ يوفرون رأس المال الثابتللإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل .ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح، يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو .

أما العمال الزراعيون فإنهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور وان عددهم يتقرر تبعا لمستوى الأجور (اجر الكفاف) لان زيادة تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف إما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم. فالأراضي الخصبة نادرة وان زيادة السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة مما يدفع لاستخدام الأراضي بالأقل خصوبة، وهنا ينشا الريع (أي تحويل جزء من محصول الأرض إلى الملاكين ) لأنهم يقدمون ثمنا مقابل أرضهم الأكثر خصوبة.[1]

- **روبرت مالتوس :**

أن أفكار وطروحات مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيد على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، وهو الوحيد الذي أكد علىأهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون (Say) الذي يقول إن العرض يخلق الطلب .

ويرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانياتالإنتاج إذ أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك .وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وان انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية .

وبخصوص نظرية مالتوس في السكان فانه ذكر هناك اتجاها ثابتا للسكان حيث يزداد بمعدل يفوق معدل نمو الغذاء، حيث يقول بان السكان ينمو بمتتالية هندسية فيما ينمو الغذاء بمتتالية عددية الأمر الذي

[1] مدحت القريشي (2007),مرجع سابق, ص ص 58.59 بتصرف

يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغداء مما ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف .[1]

- **كارل ماركس**

كان كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية ويتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بان معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد، لكنهم اختلف وعلى سبب انخفاضه، حيث يؤكد ماركس على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد، وان النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي .

ويرى ماركس بان الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف ( أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس)، وان فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل، ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فان حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح ( إلا إذا ارتفع فائض القيمة )، ولم يرى ماركس أي مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل، لكنه تنبأبأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإنما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي مما يدفع بالأجورإلىالأعلىوالأرباحإلىالأسفل .[2]

- **نقد النظرية الكلاسيكية للنمو** : من أهم انتقادات النظرية الكلاسيكية ما يلي :

✓ تجاهل الطبقة الوسطى .

✓ إهمال القطاع العام .

✓ إعطاء أهمية اقل للتكنولوجيا .

✓ القوانين غير الحقيقية نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد .

✓ خطا النظرة للأجور والأرباح فهي في الواقع لم يحدث ا نالت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم .

✓ عدم واقعية مفهوم عملية النمو : حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيكية افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت

[1] مدحت اقريشي (2007), مرجع سابق ص ص 59.60 بتصرف

[2] مرجع نفسه ص ص 60.61 بتصرف.

مستمر،كما في حالة نمو الأشجار والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم .[1]

**ثانيا )النظرية الكلاسيكية المحدثة**

في الثلث الأخيرمن القرن التاسع عشر (1870) تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة إلى الأمد الطويل إلى دور التغيير الحدي في التوزيع الكفء للموارد وقد ركز هؤلاء الاقتصاديين على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج، كما زعم الاقتصاديون الكلاسيك، ثم جاء بعد ذلك (Alfred Marshll) والذي جمع كلا من جانب الطلب وجانب العرض لتحديد التوازن والقيمة، حيث قدم لهذه المدرسة أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي وكذلك استخدم فكرة المنافسة التامة والاحتكار، وكذلك فكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور والريع والأرباح والفائدة،إضافةإلىإدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي وفكرة الوفرات الخارجية .[2]

- **نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي**

يعتبرشومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي والذي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه ( نظرية في التنمية الاقتصادية في ألمانيافي عام 1911)، والنمو في نظر شومبيتر هو تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري والتي تغير من حالة التوازن التي كانت سائدة، وان هذا النمو يحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترت كساد .[3]

يتوقف النمو على عاملين أساسي الأول هو المنظم والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانية التجديد والابتكار.

تولي هذه النظرية أهمية كبيرة للمنظم وتعتبره بنه مفتاح للتنمية أو المحرك لعملية التنمية، حيث أن التطورات والابتكارات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وفي أذواق المستهلكين .،إما فيما يخص تحليله لعملية النمو الاقتصادي فقد افترض شومبيتر بوجود المنافسة الكاملة والعمالة الكاملة

[1] محمد احمد بدر الدين(2017)، مرجع سابق ص 28.

[2] مدحت القريشي(2007)، مرجع سابق ،ص66 بتصرف .

[3]المرجع نفسه،ص 66.

لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكررنفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة منها نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق وتبدأ موجة من الازدهار، تغديها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعم الرواج وتعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المؤسسة القديمة غير قادرة على منافسة المؤسسات الجديدة فتغلقأبوابها وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتشعر حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد فترة وجيزة فقط لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليبإنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا .[1]

- **نقد نظرية شومبيتر** : من أهم انتقادات هذه النظرية مايلي :

✓ إعطاءأهمية بالغة للمنظم، حيث تفتقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بروز جماعات الخبراء والمختصين.

✓ افتراضه لتأثير الادخار بسعر الفائدة، رغم أن هذه العلاقة لا يزال الغموض يكتنف جوانبها .

✓ افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك،إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أوإصدارالأسهم والسندات.

✓ عدم التعرض للعقبات التي يمكن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلة وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموا .[2]

**ثالثا )نظرية النمو الكينزية**

لقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية وقانون (Say) وأكد بان مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، وتجدر الإشارةإلىأن مستوى الاستخدام عند كينز يتحدد من خلال الطلب الكلي، وان المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال واعتبر كين زان قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، وان الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وان الادخار هو دالة للدخل،

[1] بن جدو زوهير(2024)، مرجع سابق ص ص149 .150.

[2] محمد احمد بدر الدين(2017)، مرجع سابق ص ص 36.37.

وأكد كينز بان دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم ( على اعتبار إن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستعملة ) .

والنموذج الكينزي الأصلي يركز على القصور في الطلب، ويؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى اقل من مستوى الاستخدام الكامل، وقد ركز كينز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، وتعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا وبموجب التحليل الكينزي فان توازن الدخل والإنتاج ( في الاقتصاد المغلق ) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.[1]

- **نموذج هارود –دومار (نمودج مابعد كينز)**

يعتبر نموذج (HarrodDomar) توسعه دينامية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية )،ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو .

وقد ركز نموذج (هارود– دومار ) على النظرية الدينامية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج، و يوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية .إلاأن هذا النموذج قد اتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لتخزين رأس المال،ويستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:

- ✓ ابتدأ هناك توازن الاستخدام الكامل .
- ✓ الاقتصاد مغلق .
- ✓ أن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار .
- ✓ أن الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا .
- ✓ معدل رأس المال الناتج (K/Y) يبقى ثابتا .
- ✓ إن المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا .

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق ص 73 بتصرف

✓ إنالأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة .

إن هذه الفرضيات ليست ضرورية للحل ولكنها لتبسيط التحليل .وان الافتراض الأساسي للنموذج هو أنالإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وان معدل النمو في الناتج (Δy/y)يعتمد على الميل الحدي للادخار ورمزها ( $\frac{\Delta s}{\Delta y}$)وكذلك معامل رأس المال /الناتج ورمزها (K/Y)، وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي :

$$= \frac{s}{y} = S\frac{\Delta s}{\Delta y}$$

**حيث أن**: (S) هي معدل الادخار.

وفي حالة التوازن فان الادخار يساوي الاستثمار أي :S=I

وبذلك فان : i=I/y

حيث (i) هي معدل الاستثمار وان الاستثمار (i) هو التغيير الذي يحصل في تخزين راس المال أيأن :

المعاملالحدي لرأس المال / الناتج يساوي (K) أيأن :$= K=\frac{I}{k}\frac{\Delta K}{\Delta Y}$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على$\Delta y=\frac{I}{k}$

وبقسمة طرفي المعادلة على(Y) نحصل على$=I/\frac{Y}{K}\frac{\Delta}{y}$

وعليه فالمعدل النمو في النتاج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار ) مقسوما على المعامل الحدي الرأس المال /الناتج

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي : $\mathbf{g=\frac{S}{K}}$

**حيث أن :**(g) يمثل معدل نمو الإنتاج

(S)معدل الادخار

(K)المعامل الحديلرأس المال / الناتج

وهذه المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تقول إن معدل نمو الناتج يساوي الناتج ويساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال /الناتج .[1]

- **نقد نموذج (هارود –دومار)** : من جهة الانتقادات التي وجهت إلى النموذجي:

✓ أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج، والتي تجعه غير واقعي وكمايأتي: أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ($\Delta s/\Delta y$) ومعدل رأس المال الناتج إلى تغيير متطلبات النمو المستقر.

✓ كما أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانيةالإحلال فينا بينهماوتأثيرات التقدم التقني.

✓ إنالنموذج لم يهتم باحتمال تغيير مستوى الأسعار وأسعار الفائدة .

✓ إن فرضية المساواة فيمابين معامل رأس المال الناتج ($k/y$) والمعامل الحدي لرأس المال الناتج ($\Delta k/\Delta y$) غير واقعية وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقض العوائد.[2]

**ثالثا ) نظرية النمو الجديدة (الداخلية )**

إنالأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيو كلاسيكية ) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والنظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصاديإلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي .وقد ازداد المعارضة للنماذج الكلاسيكية المحدثة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، ولم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة،الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الجديد( الداخلية ).

إن نظرية النمو الجديدة توفر إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي، النمو المستمر للناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج .إن الدوافع الحقيقية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق، وباختصار فان منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق بتصرفص ص ص 74 75

[2] نفس المرجع، ص 76 بتصرف .

والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى (solow) والذي يعرف بمطبقي (solow) .بافتراضهم أن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولد وفرات خارجية وتحسن في الإنتاجية،تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد .

يفترض نموذج نظرية النمو الجديدة مع الاقتصاديان(R.lucus) في 1988 و(Paul.Romer) في 1986 وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض .(أو معامل راس المال الناتج من الارتفاع) .وقد تم اختبار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة التالية : gi=a+bi(psy).[1]

حيث أن :gi= معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد (i) لعدد من السنوات (pcy)يمثل المستوى الأولي من معدل دخل الفرد، فإذا وجد بان المعامل (b1) معنوي وسالب فانه سيكون دليلا على الالتقاء الذي يفترضه النموذج الكلاسيكي المحدد .

ويتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بان التعليم وكذلك البحث والتطوير (RD) يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض، مما ينتج عنه افتراق حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة .[2]

- **نقد النظرية الداخلية** : واجهت النظرية الجديدة الداخلية بعض الانتقادات وأهمها ما يلي:

إنأحدأهم عيوبها هي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية للنيو كلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية.

بسبب إهمال هذه النظرية للعوامل المؤثرة فان إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد أخر.[3]

[1] المرجع نفسه ص78 بتصرف

[2] المرجع نفسه ص ص 79-80 بتصرف

[3] المرجع نفسه ص 81 بتصرف.

**3.2 الصناعات الغذائية**

يعتبر النمو الاقتصادي من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني ويأتي ذلك من كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

**1.3.2نشأة ومفهوم الصناعات الغذائية**

**أولا) نشأة ومفهوم وتطور الصناعات الغذائية والعوامل المساعدة في تصنيع الغداء**

الصناعات الغذائية ظهرت بصورها البسيطة مند القدم وهذه مسألة نابعة من حاجة الإنسان للطعام والذي قد يتوفر في وقت ولا تتوفر في وقت آخر، كما أن حاجة الإنسان منه قد تكون بحدود معنية ما يعني ضرورة الاحتفاظ بالباقي لاستهلاكه في فترات زمنية أخرى، ولا بد من إيجاد الوسيلة الكفيلة بالمحافظة على الطعام وتم خزنه وإعادة استهلاكه، فالشعوب والأمم صنعت العديد من المنتجات واستطاعت وضمن الإمكانات المتاحة لديها من حفظ المواد هذه أو تحقيقها أو إضافة مادة حافظة لها لأجل أن تبقى محافظة على خواصها وتكن صالحة للاستهلاك في وقت الحاجة لها.

وقد بدأت التجارب والمحاولات في الصناعات الغذائية قبل ومع إشراقة الثورة الصناعية وظهور ملامحها الأولية، وقد رافق تطور الصناعات الغذائية التطور الحاصل في العلوم الأخرى كالكمياء وعلم الأحياء وطرق التخزين والصناعة والمكائن والتعبئة والتغليف، فمثلا محاولة حفظ الأغذية بالتعليب بدأت من عام 1809م في فرنسا ومن قبل Nicolas Appert والدي قام بتجارب عديدة بوضع المادة الغذائية في أواني زجاجية ثم سدها سدا محكماً وقام بتسخينها وقد بقيت المواد الغذائية مدة من الوقت دون تلفه وقد علل ذلك بغزل الغداء عن الهواء، وبقي هذا الاكتشاف لفترة طويلة دون تفسير لعدم معرفة الأسس المتعلقة بحفظ الأغذية المعلبة، ولقد كان الاعتقاد السائد في حنيه أن عملية الحفظ تقضي على قوة التكوين الذاتي أو الحصري وإذا ما فتحت العلية ولا مست في داخلها الهواء فإنها تكن أي أن قوة التكوين الذاتي تحتاج إلى هواء فلهذا منع عنها سد العلبة.

وقد كان لاكتشاف بلورة السكر في البنجر السكري الأحمر عام 1747م من قبل Manggahمكن من تحضير السكر عام 1800م علما أن أول إنتاج تحلوي عام 1825م.

وفي عام 1808م تمكن الروسي Karazin من تحضير معلبات باستخدام فناني زجاجية محكمة الغلق، وحملت على بعض البواخر التي أبحرت حول العالم وعلى الرغم من طول فترة الخزن التي دامت ثلاث

سنوات والتغيرات العددية في درجات الحرارة فإن المعلبات بقيت على حالتها سليمة دون تغيير يذكر، وهكذا كانت المحاولات المستمرة أملاً في تحقيق المنافع بشتى صورها وأشكالها.[1]

❖ **العوامل المساعدة في صناعة الغداء:**

إن الزيادة الحاصلة في صناعة الغذاء والمواد الغذائية بدت واضحة من حجم المواد المصنعة والمعروضة في مختلف النقاط البيعية في دول العالم ويمكن حصر العوامل المساهمة في تصنيع الغداء بالنقاط الآتية:[2]

- **فساد وغش الغداء**

وهذه النقطة تنبع أساسا من الاهتمام بحماية المستهلك من الظواهر السلبية التي تجزى على الغداء والأطعمة، وأن جهل المستهلك بتركيب المواد وطبيعتها وكيف تم تصنيعها قد استغلت على نحو واسع وهذا الأمر تطلب التأكد من صحة المواد وسلامتها وصلاحيتها للاستهلاك.

- **الكوارث والمجاعات**

إن العجز في الغداء يأتي من الفشل في الزراعة ومن ثم التصنيع، أو بسبب صعوبة نقل الغداء من المناطق التي فيها فائض إلى تلك التي تشهد عجزاً ملحوظا أو بسبب تأثير المناخ مثل الجفاف والأمطار الغزيرة والزائدة عن الحاجة الطبيعية، وحالات الانجماد وظواهر أخرى، هذه الأمور تتطلب أنشطة إمداد (عمليات لوجستية ) لتزويد المتضررين بمنتجات مختلفة والغذائية المصنعة منها بشكل أساسي، وعلى هذا النحو يسهل من استخدام العبوات مثلاً وبأقل جهد ممكن.

- **مستلزمات الحروب**

إذ يفترض أن تهيأ المستلزمات الامتدادية الغذائية للجندي بنفس الأهمية في توفير مستلزمات القتال، وتوفير السلع على شكل معلبات يسهل فتحها وخلقها وتكرار استخدامها في ساحات القتال.

---

[1] د. أبي سعد الديوه جي، **مبادئ التسويق الزراعي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل العراق، ص 22-23.

[2] أبي سعد الديوه جبي، مرجع سابق ص. ص 63، 64.

- **إسهامات الثورة الصناعية**

أسهمت الثورة الصناعية في زيادة مصادر الطاقة التي استخدمت في حفظ الغذاء وتصنيعه وصناعة نوعية التعبئة المطلوبة والمناسبة.

- **الاستكشافات**

والتي تمت بالاستعانة بالبحوث والدراسات في كيفية تحسين السلالات في الحيوانات وكذلك في المحاصيل الحقلية ومختلف النباتات التي تدر محصول وافيا يستفاد منه في الصناعة.

- **الخبرة المتراكمة**

فقد مكنت الخبرة المتراكمة وبظهور المكننة من تعزيز مكانة الصناعات الغذائية، وعلى نحو جيد، أدى بالنتيجة من زيادة الطلب على هذه المنتجات كما حصل في حقل الألبان في فرنسا إذ قدمت الشركات العريقة كشركة Entement نماذج من المنتجات اللبنية أسندت على الخبرة المتراكمة عبر قرون من الزمن.

**ثانيا) مفهوم الصناعات الغذائية**إنمفهوم الصناعات الغذائيةيشمل تعريفها وأقسامها وفروعها وفيما يلي يتم التطرق إلى ذلك :

- **تعريف الصناعات الغذائية :**

تعددت تعاريف الصناعات الغذائية بتعدد الكتاب والكتابات والبحوث على هذا الموضوع، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

- تعرف الصناعات الغذائية على أنها " التطبيق العلمي للعلم والتكنولوجيا باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع وحفظ وتسويق الأغذية لزيادة عمرها التخزين، والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها.[1]

[1] أمين سلميان مزاهرة، (2017)، **التصنيع الغذائي المنزلي**، الطبعة الثانية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص 13.

- يعرف الدكتور عز الدين فراج " الصناعة الغذائية بأنها العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج، وتحويلها إلى صور أخرى من المنتجات الغذائية لحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، ولاستخدامها في غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها بحيث تبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية.[1]
- **وتعرف أيضا:**

تقوم الصناعات الغذائية أساساً على عمليات التحويل الصناعي للخامات الزراعية وفقاً لمواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المواد الغذائية صالحة للاستعمال، أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف.... كما تمنح لتلك المواد بعد تصنيعها شروطاً أفضل من حيث المذاق وسهولة النقل.[2]

- تعرفها وزارة الزراعة والصناعات الغذائية والغابات الفرنسية الصناعات الزراعية الغذائية هي التي تتولى أساسا نشاط تحويل منتجات الزراعة وصيد الأسماك للأغذية والشراب للبشر والحيوانات وهي تقع في سلسلة القيمة بين المنتجين والمستوردين للمواد الخام وشبكات التوزيع التي توفر السوق الاستهلاكية النهائية.[3]
- هي عملية تحويل المواد الغذائية الجاهزة للأكل إلى مواد غذائية محفوظة بالاعتماد على مجموعة من العمليات الإنتاجية.

حق تكون صالحة للاستهلاك البشري، عن طريق المحافظة على صلاحيتها لأطول مدة زمنية ممكنة.[4]

- تعرف المنظمة العربية للتنمية الصناعية الصناعات الغذائية بأنها الصناعة التي تقوم على توفير الغذاء للمواطنين، وترتبط أساسا بالإنتاج الزراعي، وتتضمن مجموعة كبيرة من السلع المصنعة.[5]

---

[1] عز الدين فراج، " **الصناعات الغذائية في المصانع والمدارس والمنازل**"، الفكر العربي، القاهرة 1977، ص 4.

[2] عيون عبد الكريم، **جغرافية الغذاء في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 145.

[3] يحي محمد حسن، **مبادئ الصناعات الغذائية**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1979، ص 8.

[4] محمد بوقموم، جزيرة معيزي، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية خيار استراتيجي لتعزيز النمو والأمن الغذائي في الجزائر**، دراسة تحليلية (2005-2016) مجلة، ص106.

[5] زوهير بن جدو(2024)، مرجع سابق، ص 41..

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف إجمالي:

" هي عملية تحويل المنتوجات الغذائية على صورة أخري مع المحافظة على مكوناتها أطول مدة ممكنة، وسهولة تخزينها واستهلاكها في مواسم مختلفة".

❖ **أقسام الصناعة الغذائية**

يمكن تقسيم الصناعات الغذائية إلى عدة أنواع حسب معايير مختلفة، إذ يمكن تقسيمها حسب ما يلي:

- **حسب الغرض منها:**

✓ صناعات غذائية حفيظة: مثل صناعة التعليب، التبريد، التجميد والتخفيف وغيرها.

✓ صناعة غذائية تحويلية: مثل صناعة السكر، الزيوت، الحليب.

- **حسب حجم الصناعة:**

✓ صناعة صغرى: وهي الصناعات التي يكون فيها عدد قليل من العمال.

✓ الصناعات الكبرى: وهي الصناعات التي تستخدم عددا من العمال، مع استخدام الآلات الصغيرة والكبيرة على نطاق واسع في بعض أو كل مراحل التصنيع مثل مصانع التعليب والسكر.[1]

❖ **فروع الصناعة الغذائية**

تشكل الصناعات الغذائية فرعا مهما من فروع الصناعات التحويلية وتشتمل على العديد من الفروع أهمها:

✓ حفظ وتصنيع الحليب ومنتجاته.

✓ وحفظ وتضيع اللحوم والدواجن والأسماك.

✓ حفظ وتصنيع الفاكهة والخضار.

✓ تخزين الحبوب وتصنيع منتجاتها.

✓ تصنيع الدهون والزيوت النباتية.

✓ تصنيع السكر وسكاكر الضيافة.

✓ الصناعات التخمرية.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 41

[2] المرجع نفسه، ص، 42

**ثالثا)أهمية وخصائص وأهداف والصناعة الغذائية**

❖ **أهمية الصناعة الغذائية**

يحظى قطاع الصناعات الغذائية باهتمام كافة دول العالم المتقدمة لما يوفره من الفائدة التي تتكامل مع القطاع الزراعي بالإضافة إلى أهميته على الصعيد الاستراتيجي والأمن الغذائي ومساهمته في الاكتفاء الذاتي للدول، ولهذا يعتبر قطاع الصناعات الغذائية عنصرا داعما ومحفزا لتطوير القطاع الزراعي وركنا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي على حساب الواردات وعليه يمكن إيجاز أهمية الصناعة الغذائية في النقاط التالية:

- ✓ تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للخامات الغذائية فتحول دون هبوط أسعارها في مواسم إنتاجها بغزارة إلى حد ربما لا يشجع على إنتاجها. بل إنها تترك الباب أمامه مفتوحة على الدوام لبيع الكميات الفائضة إلى معامل التصنيع وبأثمان مناسبة، كما أن توفرها في مواسم ندرتها حتى يضطر المستهلك إلى دفع أثمان مرتفعة في غير مواسمها.
- ✓ للصناعات الغذائية تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة وصناعة المكائن الخاصة بالتصنيع والمواد الكيمياوية الحافظة.
- ✓ الاستغناء عن استيراد أغذية مصنعة من الخارج مما يودي إلى توفير النقد الأجنبي للدولة.
- ✓ تحتل الصناعة الغذائية مكانة مرموقة بين جميع الصناعات الأخرى، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية تشغل 14 مليون شخص في هذا القطاع، وتعد من أكبر الصناعات فيها، ولها تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى.
- ✓ تلعب الصناعة الغذائية دورا كبيرا في معالجة الفجوة الزمنية بين الإنتاج والاستهلاك، حيث تتصف كثير من المنتجات الزراعية بالموسمية رغم أن طلب المستهلكين عليها أو على مشتقاتها يتصف بالسنوية، مما ينتج عنه نوع من الانقطاع في تلبية احتياجات المستهلكين، لكن منذ تطور الصناعة الغذائية أصبح هذا المشكل غير مطروح حيث تتولى المؤسسات المعنية بوضع كل السياسات الهادفة إلى ضمان إمداد الأسواق بالمواد الزراعية المطلوبة على مدار السنة وذلك من خلال أنظمة التخزين والتكيف المعروفة في ميدان الصناعة الغذائية.[1]

[1] محمد بوقموم، جزيرة معيري ( 2020 )، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز النمو والأمن الغذائي في الجزائر**، دراسة تحليلية للفترة 2005–2016 مجلة التواصل، العدد الخامس. مجلد 26، 2020، ص 107.

❖ **خصائص الصناعات الغذائية**

تتميز الصناعات الغذائية كغيرها بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

✓ **ملائمة القدرة الشرائية:**

تعنى القدرة الشرائية أي مدى قدرة الفرد على شراء منتج معين والتي ترتبط بشكل أساسي بمستوى الدخل للأفراد، ومن المميز في القطاع العدائي أنه يحتوي على العديد من المنتجات التي تتناسب مع جميع الفئات ذات الدخل المختلف وذلك للتنوع الكبير الذي يقدمه هذا القطاع، حيث تتفاوت الأسعار والمنتجات التي يمكن شرائها.

✓ **التنوع بين المنتجات**

تمتاز المنتجات الغذائية بالتنوع الهائل وهو ما يجعل نسبة المبيعات أكثر، وبالتالي يتم تحقيق أعلى ربح.

✓ **الطلب العالي على المنتجات:**

تتميز المنتجات الغذائية بأنها عالية الاستهلاك وهو ما يجعل الربح أو العائد الاستثماري أعلى.[1]

– ارتباط المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسيطية وغيرها.

- غالبية المؤسسات المنتمية لها تحويلية تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية.

– تعتمد طبيعة الصناعة الغذائية على نوع المادة المصنعة أي أن بعض المواد الغذائية تحتاج لوجود مواد حافظة مثل معظم أنواع العمليات وبعض الأنواع الأخرى تحتاج إلى تجميدها للمحافظة عليها.

– تحتوي تاريخ وإنتاج وتاريخ انتهاء، مما يساهم في تحديد صلاحية استهلاكها البشرى من قبل الناس.[2]

❖ **أهداف الصناعة الغذائية**

[1] http⁄www.benal.com

**الخصائص المميزة لدراسة اقتصادية القطاع الصناعة الغذائية** .تاريخ النشر 2023.09.11. يوم الاطلاع 2024.04.27.

[2] حاجي أسماء (2019)، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية**، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة قالمة، ص 26.

تختلف أصداف الصناعة الغذائية من بلد إلى آخر حسب خصائص كل بلد، ولكن في العموم تشترك كل البلدان في مجموعة من الأهداف يمكن ذكرها كالتالي :

- ✓ تقليص فاتورة استيراد الغداء.
- ✓ تحليل الخامات الزراعية إلى سلع غذائية ذات قيمة عالية.
- ✓ الاستفادة من المحاصيل التي لا تجد سوق رائجا وقت نضوجها .
- ✓ التوسع في الإنتاج، وإمكانية التصدير.
- ✓ دعم اقتصاديات الريف.
- ✓ تحقيق الأمن الغذائي الذي لا يتطلب إنتاج كل ما يستهلكه المجتمع ولكن تغطية ما يتم استرداه من منتجات غذائية، بمواد غذائية أخرى مصدرة.[1]

### 2.3.2. وظائفها الصناعات الغذائية وعلاقتها بالصناعات الأخرى

**أولاً) الوظائف**

في محاولة الاستجابة لتوقعات المستهلكين والذين يريدون في الأغذية تكون سليمة، مغذية، متوفرة وتراعى قدرتهم الشرائية تقوم الصناعة الغذائية القيام بمجوعة من الوظائف وهي كالتالي :

- ✓ **السلامة الغذائية:** تعتبر وظيفة السلامة الغذائية من بين أهم وظائف الصناعة الغذائية كونها ترتبط بصحة الإنسان، وتعد عنصرا جوهريا في بناء تصور المستهلك للسلعة، فالسلامة الغذائية تكسب المستهلك ثقة في المنتج وتساهم في زيادة الطلب عليه مما يساهم في زيادة أرباح هذه الصناعة ومن تم نجاح المشروع.
- ✓ **حفظ الأغذية:** بعد حفظ الأغذية من الفساد من أهم الوظائف التي تقوم بها الصناعات الغذائية، ويتمثل جوهر عملية الحفظ في إبطال مجموعة من التفاعلات الكيميائية والطبيعية والتي يمكن أن تؤدي إلى فساد الأغذية، كما ترتبط هذه الوظيفة بصناعة التغليف والتعليب والتي تدخل بدورها في مراحل الأغذية والمنتجات.

[1] حميد حملاوي (2019)، **أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائر وآفاق تطوره**، المجلد20 العدد02، ص 24.

- ✓ **التغذيـة:** تهدف الصناعات الغذائية إلى الحفاظ على المكونات الأساسية للمنتجات الغذائية، بل قد تساهم في رفع القيمة الغذائية للأغذية. كما تهدف عملية التصنيع لجعل الغذاء أكثر قابلية للهضم.
- ✓ **التنـوع:** تعمل الصناعات الغذائية على توفير عدد كبير ومتنوع من المنتجات لذات السلعة بنفس القيمة الغذائية، والتي يراعى في كل شكل منها متطلبات شريحة معينة من المستهلكين. وذلك بغرض توسيع دائرة الاختيار أمام المستهلكين.
- ✓ **الملائمة للاستخدام:** تهدف الصناعات الغذائية إلى توفير المنتجات الغذائية الملائمة للاستخدامات المختلفة للمستهلكين على اختلاف أعمارهم وظروفهم الاجتماعية، على سبيل المثال مع تزايد خروج المرأة للعمل أصبحت الحاجة ملحة لأغذية جاهزة FAST FOODS سريعة التحضير .
- ✓ **مراعاة القدرة الشرائية:** تهدف الصناعات الغذائية إلى إشباع رغبات المستهلكين المتنوعة والمختلفة ولكن تفاوت دخول المستهلكين يحتم عليها تنويع منتجاتها بما يتناسب والقدرة الشرائية للمستهلكين.[1]

**ثانيـا) علاقـة الصـناعة الغذائيـة بالصـناعات الأخـرى:** ترتبط الصناعة الغذائية كغيرها من الصناعات بالقطاعات الأخرى كونها أوسع الصناعات التحويلية في العالم لا تقتصر على صناعة المواد الغذائية فقط بل تتعدى إلى صناعة المواد التعبئة إلى غير ذلك لذلك فهي لها علاقة بـ:

- ➢ **علاقتها بالقطاع الصناعي**

تعتبر الصناعة الغذائية من أوسع الصناعات التحويلية في العالم وهي بمفهومها الواسع لا تشمل فقط تصنيع المواد الغذائية الخام، بل تشمل صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها، إن كانت في نفسها ليست صناعات غذائية كصناعة مواد التعبئة والتغليف ومكائن التصنيع والمواد الكيميائية وبقية المواد المضافة والإنزيمات[2].

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات الأساسية بالنسبة للصناعات التحويلية نظرا إلى الحجم الكبير الذي تشغله ضمن هذه الصناعات، وهو ما اتجهت إليه الدول العربية في بداية الثمانينيات إلى غاية نهاية التسعينيات من القرن العشرين، وهذا بانتهاج سياسة إحلال الواردات. وقد بدأ التصنيع في هذه الدول أساسا بصناعة النسيج وذلك لاستخدام القطن المنتج

[1] بن جدو زوهير (2024)، مرجع سابق، ص47.

[2] المرجع نفسه ص 54.

محليا، خاصة في جمهورية مصر وسوريا والسودان. ثم بدأت صناعة الأغذية وخاصة تعليب الخضر والفواكه بالسعودية ثم صناعة المشروبات الغازية والتي بدأت في المملكة العربية السعودية وسوريا وبعض دول المجلس الخليجي وتمثلت الصناعات الغذائية في الدول العربية بالدرجة الأولى في مجال للسكر من الشمندر وقصب السكر ( والذي بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي الإجمالي للدول العربية حوالي 55 % في سنة 1994، ثم شهد تطور في تعليب الأسماك التي تزداد بمعدلات تبشر بقرب الاكتفاء الذاتي.

ولقد بذلت المملكة العربية السعودية جهودا معتبرة خلال التسعينيات لتطوير الصناعة الغذائية وحققت نجاحا يدل على إمكانية ازدهار هذه الصناعة فيها مستقبلا، وقد كان للصناعات الغذائية دور فعال في الطلب المتزايد على منتجات الفروع الصناعية الأخرى مما يزيد في حجم التشابك بين هذه الصناعة والفروع الصناعية الأخرى، ويتجلى ذلك من خلال مدخلات ومخرجات الصناعة الغذائية والتي ننجزها فيما يلي :

- **مدخلات الصناعة الغذائية من القطاع الصناعي:**

تعتمد الصناعة الغذائية في مدخلاتها من القطاع الصناعي على الآلات والمعدات والمواد الكيميائية، إذ لا يمكن إقامة صناعة غذائية بدون الاعتماد على الفروع الصناعية الأخرى، هذه الأخيرة تقوم بتزويد الصناعات الغذائية بالمواد الأولية والأجهزة والمعدات مما يسمح لها بتحويل المنتجات الخام إلى سلع ذات قيمة غذائية جاهزة، إلى جانب ذلك فإن معظم الصناعات الغذائية تحتاج إلى عملية تغليف لمنتجاتها، وهو ما يساهم في تطوير صناعة التغليف كما ونوعا من خلال الطلب المتزايد عليها من الصناعات الغذائية، وفي ظل المنافسة الشديدة المتواجدة في السوق أصبح التعليب يلعب دورا أساسيا في تسويق السلعة لأنه يعتبر جزءا منها. وبالتالي فإن العلاقة التي تربط الصناعات الغذائية بالفروع الصناعية الأخرى هي علاقة تشابكية، وإن أي تطور تكنولوجي يحدث في الصناعة سيؤدي حتما إلى تطور الصناعات الغذائية، فيمكن القول إن الصناعة الغذائية هي من الفروع الصناعية المهمة كونها تساهم في تنشيط الفروع الاقتصادية الأخرى، كما تولد درجة كبيرة من التشابك بينها وبين القطاعات الصناعية الأخرى وذلك من خلال الحصول على لوازم الإنتاج.[1]

- **مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الصناعي**

[1] المرجع نفسه، ص 54.

إن فرع الصناعات الغذائية هو الفرع الوحيد الذي يقوم بإنتاج السلع الغذائية الجاهزة سواء كانت نباتية أم حيوانية، وبالتالي فإن مخرجات هذه الصناعة تذهب إلى الفروع الصناعية الأخرى، فالعامل في أي قطاع يحتاج إلى السلع الغذائية ذات قيمة حيوية وصحية. كما أن الارتفاع في أسعار السلع الغذائية يؤدي إلى الزيادة في تكاليف القوة العاملة وهو ما أدركته الدول المتقدمة والتي أصبحت تحرص على توفير السلع الغذائية وبأسعار مناسبة.

- **علاقتها بالقطاع الفلاحي**

تعتمد الصناعات الغذائية في مجمل مدخلاتها على الإنتاج الفلاحي وبالأخص المحصول الزراعي، الذي يحتل مكانة هامة في زيادة الإنتاج الصناعي الغذائي من خلال ما يقدمه من مدخلات التصنيع الغذائي، ولهذا فان أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي نجدها تلعب دورا حيويا في بناء قاعدة للتصنيع بل ركائز أساسية للاقتصاد يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ **توفر الزراعة المواد الخام والمواد الغذائية للتنمية الاقتصادية**

فالاقتصاد الزراعي يقدم عرضا كبيرا إلى حد ما من المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة إضافة إلى المواد الغذائية التي يقدمها كطعام للسكان في مختلف البيئات والظروف، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية عند ارتفاع المد خول فيقل الطلب على المواد الغذائية الرديئة والنشويات والبروتين النباتي، ويزداد الطلب على المواد الغذائية ذات القيمة الغذائية العالية كمنتجات الألبان، والبروتين الحيواني والفواكه والخضراوات، ويعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لتوفير المواد الغذائية الضرورية.

- ✓ **الزراعة سوق كبير للسلع الصناعية:**

تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق للسلع الصناعية حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية من المكائن، والآلات، والأسمدة الكيماوية والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية، وفي الوقت نفسه تحتاج الصناعة للمنتجات الأولية التي تتطلب عملية تصنيع كالصناعات الغذائية، وهذا يعني أن اقتصاديات

الزراعية مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاديات التصنيع، وبالخصوص الصناعة الغذائية والتي لا يمكن أن تشتغل دون الحصول على الخامات الأولية من القطاع الزراعي.[1]

ولهذا فإن مخرجات القطاع الفلاحي بفرعيه النباتي والحيواني تمثل جزءا رئيسيا لمدخلات الصناعات الغذائية وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

- **مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي**

تتعدد مدخلات قطاع الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي، ويمكن حصرها في ثلاث عناصر وهي الفرع النباتي، الفرع الحيواني ومواد أخرى.[2]

**1/ الفرع النباتي:**

ويضم هذا الفرع ما يلي :

- ✓ **الحبوب:** تعتبر الحبوب من أهم مدخلات الصناعة الغذائية من القطاع الفلاحي مثل: القمح القصب الذرى، الشعير والأرز، حيث تتميز هذه الحبوب بنسبة استهلاكها الكبيرة خاصة في دول العالم الثالث.

كما أن الإنسان لا يستطيع استهلاكها مباشرة بل يتم تحويلها على مستوى المصنع للحصول على سلع غذائية مصنعة ونصف مصنعة، وبالتالي فهي تزود الصناعات الغذائية بالمواد الخام.

- ✓ **الفواكه:** حيث يتم تحويل الفواكه على مستوى المصانع إلى سلع جاهزة للاستهلاك وتتميز هذه المنتجات بمحافظتها على قيمتها الغذائية لفترة طويلة من الزمن مما يجعلها متواجدة على مدار السنة، كما أن المصانع الغذائية تمتص الفائض من الاستهلاك الطازج وتحويله إلى سلع غذائية.
- ✓ **الخضر:** حيث تساهم الخضر بشكلها الخام في الصناعات الغذائية عن طريق تعليبها وحفظها، أو تحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات كتحويل الطماطم إلى مصبرات صالحة للاستعمال لفترة طويلة من الزمن.

[1] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق ص 63.

[2] بن جدو زوهير (2024)، مرجع سابق، ص 56.

– منتجات أخرى تعتبر بعض النباتات كعباد الشمس وبذور الزيتون ونبات السمسم وبذور اليقطين مهمة في تزويد المصانع الغذائية في استخراج الزيوت بشتى أنواعها كالسمن النباتي.

**2/ الفرع الحيواني**

يمثل الفرع الحيواني جزءا مهما في تمويل الصناعة الغذائية، وذلك من خلال تزويدها بالعديد من المواد الأولية أبرزها ما يلي:

- ✓ الألبان.
- ✓ اللحوم.
- ✓ الأسماك.
- ✓ مواد أخرى مثل عنصر الماء.

- **مخرجات فرع الصناعة الغذائية للقطاع الفلاحي**

يستفيد القطاع الفلاحي كغيره من القطاعات الأخرى من مخرجات الصناعة الغذائية والتي تتمثل في سلع غذائية مصنعة ونصف مصنعة توجه إلى القوى العاملة في القطاع الفلاحي.[1]

- ➢ **علاقاتها بالقطاع الخدمي**

إن الصناعات الغذائية لها دور فعال في تقليل الفجوة الغذائية وهذا من خلال تزويد الشرائح المختلفة للمجتمع بالسلع الغذائية الجاهزة الاستهلاك في أشكالها المختلفة وذات القيمة الحيوية والغذائية كما أن الطلب المتزايد من القوى العاملة الموجودة في قطاع الخدمات على السلع الغذائية يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الصناعات، ويمكن حصر العلاقة التشابكية بين القطاع الخدمي وفرع الصناعات الغذائية فيما يلي:[2]

- **مدخلات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات :**

إن التصنيع الغذائي يتطلب إعدادا من الفنيين المهرة الذين يكونون في مستوى عال من التدريب في مختلف الاختصاصات، مثل كمياء التغذية والهندسة الكيميائية والميكانيكية والمختصين في زراعة الفواكه

[1] نفس المرجع، ص 57.

[2] فوزي عبد الزراق، مرجع سابق، ص 66.

والخضر وعمليات الجني والحصاد ونقل وتخزين الثمار الطازجة، والمختصين في شؤون التصنيع من حيث الاهتمام التام بطرق الحفظ المختلفة، وإدارة المصانع مع عمل نشرات ومطبوعات حول الأبحاث الحديثة الخاصة لهذه الصناعة، وعقد مؤتمرات دورية للمشتغلين فيها، وهي أهم العناصر التي تقدم كمدخلات للصناعات الغذائية من قطاع الخدمات.

- **مخرجات الصناعات الغذائية إلى قطاع الخدمات:**

إن السلع الغذائية المختلفة والمنتجة من طرف المصانع الغذائية، توجه إلى كل القوة العاملة بالقطاعات، وإذا كان القطاع الخدمي تحتل فيه القوة العاملة أكثر نسبة في الدول النامية، فإن هناك طلبا متزايدا على السلع الغذائية من طرف هذه القوى، وهو ما يؤكد لنا أن قطاع الخدمات يشكل جزءا مهما في القطاع الاقتصادي ككل من حيث الطلب الذي يشكله على السلع الغذائية، وهو إحدى دوافع التطوير الصناعات الغذائية من أجل تلبية حاجيات القوة العاملة.[1]

### 3.3.2 عوائق تنمية قطاع الصناعات الغذائية ووسائل دعمها

#### أولا)عوائق تنمية الصناعات الغذائية[2]

- ✓ العوائق الإجرائية والإدارية في استخراج التصاريح الخاصة بإنشاء مؤسسات صناعية ومصانع.
- ✓ ارتفاع تكاليف استيراد المعدات والآلات اللازمة لتحديث قطاع الصناعات الزراعية الغذائية.
- ✓ انخفاض المستوى التكنولوجي.
- ✓ عدم إتاحة الفرصة الابتكارية، أو الحث على التطوير في مجال المحاصيل الزراعية من خلال الأبحاث.
- ✓ انخفاض جودة نظم مراقبة سلامة الغذاء، مما ينعكس على عدم قبول المستهلكين لها، وذاك إما لأنها أغذية ذات نوعية رديئة أو ملوثة، وهو ما يؤدي الى حدوث مشاكل صحية أو تفشي الأمراض.

ومن هنا يأتي دور الاهتمام بمراحل التصنيع الغذائي، والتي تركز على تحسين منظومة توريد الأغذية بدءا من المنتجين ووصولا إلى المستهلكين.

[1] المرجع نفسه، ص 67.

[2] حاجي أسماء(2019)، مرجع سابق، ص 56.

- ✓ انخفاض الأداء التصديري وعدم المرونة في الاستجابة لتنامي الطلب المحلي والعالمي .

- ✓ ضعف نظم الرقابة الصناعية وجودة سلامة الغذاء حيث تعد أهم التحديات التي تواجه نمو التصنيع الغذائي، هو عدم توفر سبل الرقابة أو إتباع قواعد للجودة وسلامة الإنتاج الغذائي بدءا من مراحل الإنتاج المختلفة وصولا إلى الشحن والتسويق إلى الأسواق المختلفة. فإتباع هذه القواعد من شأنه أن يزيد من جودة المنتجات الغذائية، ويرفع من تنافسيتها في الأسواق الداخلية والخارجية..
- ✓ ضعف سلاسل القيمة حيث تصف سلاسل القيمة مجموعة متكاملة من الأنشطة، وتتنوع لتفرق ما بين سلسلة قيمة محلية وأخرى إقليمية أو دولية، يتم من خلالها تعاون المزارعين والعمال على تحويل المنتجات من مواد خام إلى منتجات نهائية الصنع حيث تبدأ سلاسل القيمة من الحصول على مدخلات الإنتاج مرورا بتوفير المعرفة والخدمات المساعدة، ووصولا إلى المنتجات النهائية الصنع.[1]

**ثانيا) وسائل دعم تنمية الصناعة الغذائية** :تتنوع دعائم تنمية التصنيع الغذائي لتضمكل من :

- ✓ **تحسين الإنتاجية الزراعية:** يقابل التوسع في الإنتاجية الزراعية عديد النتائج الإيجابية المتمثلة في:

– تحقيق الأمن الغذائي.

– خفض معدلات الفقر.

– تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

– رفع النمو الاقتصادي.

هذا ويحفز الاستثمار الزراعي العديد من المخاطر المتمثلة في الآفات الزراعية وارتفاع نسبة التالف من المحاصيل بلة الزراعية في حالة عدم توفر الوسائل الجيدة للتخزين أو النقل، أو الخدمات اللوجستية بمراحل الإعداد والتصنيع والتسويق.

وتعمل نسبة مساهمة النشاط الزراعي في الأنشطة الاقتصادية في الدول النامية 87%، وتنخفض نسبة مساهمة النشاط الزراعي في الأنشطة الاقتصادية في الدول المتقدمة الى اقل من 5% من إجمالي حجم الأنشطة الاقتصادية وفقا لبيانات عام 2010.

[1] المرجع نفسه، ص 57.

ونظرا للزيادة السكانية المتوالية فمن المتوقع أن يصل سكان العالم إلى 9 مليار نسمة بحلول عام 2050 وترى الدراسات أن زيادة الإنتاجي الزراعية هي الوسيلة المواجهة خطر المجاعة، على أن يزيد إنتاج الصناعات الغذائية المواجهة خطر المجاعة، بنسب تتراوح بين 70-100% من حجم الإنتاج الحالي، وذلك بالتوسع في استخدام التكنولوجيا في التصنيع الغذائي، والتقليل من حجم فاقد الحاصلات الزراعية، وهو ما قد يؤكد على أهمية تنمية إنتاجية القطاع الزراعي في سبيل تحقيق تنمية الصناعات الغذائية.

- ✓ **تطوير سلاسل القيمة :** تسهم سلاسل القيمة في صياغة السياسة الصناعية للدولة من خلال تحيتها لبيئة عمل المنتجين في القطاع الخاص، أو من خلال ظهور فرص إنتاج جديدة تحتاج إلى مستوى معين[1] من تكنولوجيات الإنتاج وهو ما يؤدي إلى تغير في قواعد التجارة في السوق العالمي، نظرا لظهور تلك المنتجات وهذا المستوى التكنلوجي، ومن تم تأثيره على الطلب المحلي والعالمي.
- ✓ **مرونة الاستجابة إلى الطلب المحلي والعالمي**

تعمل العديد من الدول على صياغة السياسات الزراعية والصناعية والتجارية بشكل مشق، كون اتساق تلك السياسات يضمن تكامل الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري، ثم النهوض بالقدرة التنافسية بخفض تكاليف التجارة وتحسين فرص الحصول على مدخلات الإنتاج إضافة إلى تيسير سبل الحصول على الموارد المائية اللازمة للزراعة والطاقة، وسبل الاتصالات والنقل والخدمات اللوجستية، ووسائل التمويل وإصلاح الخدمات الجمركية.

وذلك من خلال تفعيل عملية الإصلاح المؤسسي لكافة المؤسسات المعنية والمؤثرة على العملية الإنتاجية وحركة التجارة والتنافسية، بالإضافة إلى أهمية التعاون والتنسيق بين المؤسسات المعنية في مختلف الدول التي يتم التعامل معها، وذلك من خلال الاندماج في النظام التجاري العالمي، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تيسير الخدمات المالية وتوحيد المواصفات الإنتاجية وكذلك تبسيط الإجراءات الجمركية.

[1] حاجي أسماء (2019), مرجع سابق ص 58.

وهو الأمر الذي يؤدي الى زيادة الفرص في الاستجابة إلى تنامي الطلب على المنتجات الغذائية المصنعة من الحاصلات الزراعية، سواء في السوق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.[1]

- ✓ **تعزيز القدرات التكنولوجية والابتكارية :** يحتاج النهوض بالمنتجات الغذائية المصنعة إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل تحقيق النهضة العلمية والتكنولوجية، وإطلاق العنان للابتكارات في محال الصناعات

الغذائية، ووفقا للتقدم التكنولوجي المتحقق في هذا المجال يتم تشكيل تلك الصناعات.

جدير بالذكر أنه باستخدام مدخلات الإنتاج والتقنيات الحديثة في إنتاج الصناعات الغذائية، فسيتم استحداث عمليات إنتاجية تؤدي إلى ابتكار منتجات جديدة تحسن من جودة المنتجات الموجودة بالفعل، وتخفض من استهلاك الطاقة والهلك من مدخلات الإنتاج، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحسن تنافسية تلك المنتجات المستدامة.[2]

**التطوير والابتكار في سبيل التمويل:**إن تطوير الأعمال الزراعية هو بمثابة المحرك للتنمية الاقتصادية ويتطلب ضخ المزيد من الاستثمارات، فعلى سبيل المثال يتطلب مواجهة تزايد الطلب على المنتجات الغذائية في قارة أفريقيا وحدها ضخ حوالي 21 مليار دولار سنويا. لذا تحتاج سبل التمويل إلى الابتكار المواجهة هذا الطلب المتزايد على الاستثمارات في مجال التصنيع الغذائي، وتعود أهم التحديات المواجهة للابتكار في سبل تمويل مؤسسات الصناعة الغذائية، إلى طبيعة العائد من الإنتاج الزراعي المصنع والذي قد يتعرض لعوامل سلبية قد تصيبه إما بسبب الإصابة بالآفات، أو مخاطر تقلب الطقس بالإضافة إلى أن موسمية الإنتاج الزراعي قد تؤدي إلى تذبذب الطلب على مدخلاته.

كما أن ضعف البنية التحتية يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التصنيع الزراعي، وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالتصنيع الزراعي الأكثر تأثرا من المشروعات الكبيرة التي يمكن أن توفق أوضاعها التمويلية اللازمة.

- ✓ **تحفيز مشاركة القطاع الخاص :** يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال التوسع في الفرص الاستثمارية وإفساح المجال للابتكار، فالعمل على تنمية القطاع الخاص

[1] حاجي اسماء،(2019) مرجع سابق ص 107.

[2] المرجع نفسه، ص108.

محور ارتكاز استراتيجيات التنمية، وتؤيد هذا التوجه كل من مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية على حد السواء لما لها من مساهمة فعالة في خلق فرص العمل وخفض معدلات الفقر. إلا أن مشروعات القطاع الخاص في الدول النامية قد تلجأ إلى العمل في إطار الاقتصاد غير الرسمي، وذلك بهدف تجنب دفع الضرائب أو الخضوع إلى قواعد ونظام العمل في السوق مثل: تطبيق الحد الأدنى من الأجور، والتأمينات الاجتماعية، والحد الأقصى لساعات العمل، أو تطبيق معايير السلامة، وبالتالي عدم التقيد بمراعاة حقوق العمالة، ومنه لا تتسم تلك المشروعات بالاستدامةكلما ارتفعت نسبة العاملين في إطار الاقتصاد غير الرسمي: كلما انخفضت حصيلة الضرائب، وهو ما ينعكس على جودة الخدمات العامة المقدمة، خاصة الإنفاق على رأس المال البشري وما يحتاجه من تطوير للخدمات وتحسين كفاءة المنتجات الغذائية والزراعية المصنعة، ونصل بالتالي إلى أنه يوجد علاقة عكسية ما بين القطاع غير الرسمي ودخل الفرد، فكلما ارتفعت نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي، كلما انخفضت دخول الأفراد.

- ✓ **تحسن البنية التحتية وتوفير سبل الطاقة** : إن تحسين البنية التحتية بما تشمله من طرق ومياه وصرف صحي وتكنولوجيا المعلومات والإنترنت وخدمات الاتصال والطاقة اللازمة تؤثر إيجابيا على تنافسية الاقتصاد، ويتخلق بيئة عمل مواتية لنمو الصناعة الغذائية، فالبنية التحتية ذات الكفاءة المرتفعة تربط ما بين تجمعات الصناعة الغذائية والمستهلكين في الأسواق المختلفة، وبالتالي فإن مستوى أداء البنية التحتية يؤثر بدرجة كبيرة على التدفقات التجارية من خلال تأثيره على تكاليفها، وهو الأمر الذي ينعكس على تنافسيتها. فتوافر البنية التحتية ذات الكفاءة المرتفعة ضروري لاستكمال سلاسل القيمة المرتبطة بالتصنيع الزراعي، وعلى جانب أخر، فالقصور في توافر البنية التحتية المرتبطة بالنقل، وموارد المياه، وتوافر الطاقة، يخلق عوائق أمام الفرص الإنتاجية ويرفع من تكاليف إنتاج مشروعات الصناعة الغذائية، سواء الصغيرة أو المتوسطة وكبيرة الحجم.[1]

### 4.2.الأوضاع الدولية المحيطية بالصناعات الغذائية

[1] حاجي أسماء (2019)،مرجع سابق ص 112.

الصناعات الغذائية العالمية شملت في مخرجاتها كل الشرائح في المجتمع الواحد، وقد ساعدها في ذلك التطور التكنولوجيا الذي واكب عصرنا هذا، وقد قدم من خلالها العديد من المنتجات المهمة التي يستند عليها، استناداً جذريا في المجتمع كصناعة حليب الأطفال، الذي يكون توزيعه على نحو واسع وضمن تقسيمات سوقية عديد، مما جعل التطابق في تقديم مثل هذه المنتجات أن يلحق الضرر بتقسيم سوقي واسع ومهم في المجتمع، لذا أصبحت أكبر شركات الصناعات الغذائية تتنافس على استحواذ أكبر مناطق لتوزيع منتجاتها في العالم حتى تحقق أكبر الإرادات لتضمن بقاء الأقوى منافسة وهذا في الأخير يعود بالإيجاب على الاقتصاد الوطني للوطن والاقتصاد العالمي.

### 1.4.2. أقسام الصناعية الغذائية العالمية وأهميتها عالميا:

**أولا) أقسام الصناعة العالمية**

يمكننا تقسيم الصناعة الغذائية إلى عدة فروع، فحسب وكالة المعايير الغذائية في المملكة المتحدة The Food Standaringones فإنها تعرف سلسلة القيمية لأعمال وتوزيع الصناعة الغذائية على أنها، تلك الأعمال الخاصة بزراعة وإنتاج الغذاء والتغليف وتجارة التجزئة والمطاعم وبذلك فهي تقسم الصناعة الغذائية إلى ثلاث تقسيمات رئيسية:[1]

1/**الزراعة:** وتتشارك هذه الصناعة في إنتاج وجميع السلع الزراعية الخام مثل القمح، الأرز، الذرة... إلخ.

**2/ التجهيز:** التصنيع الغذائي جزء لا يتجزأ من سلسلة القيمة الغذائية وينطوي على تجهير الخامة إلى أشكال ممكن توزيعها وينقسم التصنيع الغذائي إلى:

- ✓ صناعة غذائية متنوعة أبرز المؤسسات العاملة في هذا السياق koraft Food k. Melalayg com
- ✓ المشروبات الكحولية وغير الكحولية مثل Driageco. Pepsi CoocaFernero Mars
- ✓ الحلويات بسكويت وشوكولاتة مثل Ferrero Mars.

**3/التوزيع:** وهي المرحلة الأخيرة من سلسلة القيمة للصناعة الغذائية وتنطوي على توزيع المنتجات الغذائية النهائية للمستهلكين وتتمثل في:

- ✓ سوبر ماركت، مثل وماركت.

[1] حاجي أسماء(2019 ).مرجع سابق .ص71-72.

- ✓ مطاعم الخدمة السريعة مثل ماكدونالدز، كنتاكي .
- ✓ المطاعم الفخمة، وتقدم وجبات كاملة للمستهلكين Dreamrestewaterandan
- ✓ التحدي المتمثل في شيخوخة السكان: فرص عديدة في قطاع الأغذية لتلبية الاحتياجات الغذائية ولكن ينبغي أيضا تقديم التطبيق العلمي.
- ✓ إضفاء الطابع الشخصي على الاستهلاك: أين أصبح من أولويات مؤسسة الصناعة الغذائية العمل على تطوير نظام غذائي معين لتلبية مختلف المطالب المشروعة والمتعددة للزبائن مثل الخالية من الغلوتين الخالية من مسببات الحساسية .... إلخ.
- ✓ تحديات الاستدامة: البحث عن المزيد من القيمة المضافة في الوقت الذي يتربع فيه التحكم في تكاليف المواد الخام والطاقة في فكر شكات الصناعة الغذائية، يتعين عليهم تطوير عملياتهم والعمل على

دمج مفهوم إعادة الهيكلة المستدامة.

- ✓ التوسع الحضري المتزايد لسكان العالم، الذي يؤدى إلى تعديل النظم الغذائية والعادات الغذائية.
- ✓ زيادة اعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية في الممارسات الغذائية مثل تطبيق عملية الرقمنة في العمليات اللوجستية في العمليات التجارية الزراعية وقنوات التوزيع[1] .

**ثانيا) أهمية الصناعة الغذائية في العالم**

تلعب الصناعة الغذائية دوراً محوريا في النظام الغذائي للعالم، حيث أنها تتصرف بمخرجات النظام الزراعي، حيث أنها تمثل أحد أبرز الأنشطة الاقتصادية عالميا سواء من حيث حجم وقيمة التبادل أو من حيث الأهمية الاستراتيجية لاستقلال الشعوب. كما أن الصناعة الغذائية تعتبر في العديد من الدول قاطرة النظام الاقتصادي، مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وحتى العديد من الدول الناشئة كالبرازيل ودول جنوب شرق آسيا التي تولي اهتمام كبير للصناعة الغذائية والسعي إلى غزو الأسواق الأجنبية من خلال شركاتها الناشطة في المجال[2].

---

[1] المرجع نفسه من 72

[2] بن جبار محمد. ( 2022 )،**واقع صادرات الصناعة الغذائية الجزائرية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد، 11 العدد02، ديسمبر، 2022 ص44.

### 2.4.2 صورة عامة عن الصناعات الغذائية في العالم

تتميز حاليا مشكلة الصناعات الغذائية على المستوى العالمي التركيز والعولمة على مستويات الإنتاج والتوزيع، وبالتخصص على مستوى الاستهلاك والسلوكيات الفردية، وهذا يتضح جليًا من خلال تركيبة هيكل القطاع الغذائي في العالم، فهو هيكل ثنائي فمن جهة يوجد تعايش الشركات الكبرى متعددة الجنسيات التي تسيطر على الإنتاج والتوزيع، ومن جهة أخرى تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة وهي الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية وخدمات الإطعام على المستوى الإقليمي والمحلي، ويتمثل المستوى العالمي للتركيز في نسبة الشركات الكبرى تمثل 3.5 % من مجموع المؤسسات وتحتل 85 % من حصة السوق، في حين تمثل نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 88% من مجموع المؤسسات إلا أن حصتها في السوق أقل من 3% تسيطر الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات الأمريكية ومنها الأوربية وبعض الشركات البرازيلية (التي برزت خلال السنوات الأخيرة) على الأسواق العالمية وتحقق الشركات المئة الأولى ثلث رقم الأعمال العالمين الصناعات الغذائية، هذه الشركات اهتماما بالغا للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع ( مشتقات الحليب، السكر، المشروبات، منتجات الاستهلال ما بين الوجبات كما تركز على التسويق والتكنولوجيا[1].

- **أكبر 10 شركات للصناعات هاتالغذائية في العالم**

هناك عدد كبير ولانهائي من الأصناف الغذائية الموجودة في كل " سوبر ماركت " وهايبر ماركت" وصولا إلى أصغر بقالة في العالم ولكن عندما تعتقد أنه لا يوجد نهاية لتنوع الأطعمة التي تصطف في ممرات المتاجر الكبرى والصغرى على حد سواء، ستصطدم حين تعرف أن كل هذه الأنواع من الأطعمة والمشروبات تسيطر عليها 10 من شركات كبرى فقط تقوم بتصنيع وبيع الجزء بها الأكبر مما نصنعه في عربات السوق الخاصة بنا وتحقق هذه الشركات المضمنة على السوق أرباحاً خيالية، إذ حققت أكبر 25 شركة على القطاع إيرادات بقيمة 1،8 ترليون دولار في العام الماضي في حين ارتفعت أرباح القطاع إلي أكثر من 160 مليار دولار (2023)، وتوصلت دراسة جديدة نشرتها مؤسسة أي تي سي " (ETC) منظمة تعمل على العدالة البيئية إلى أن هيمنة عدد صغير من الشركات الكبرى على السلسلة الغذائية العالمية أخذت في الاتساع مدعومة بالاستخدام المتزايد للبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

[1] قش فائزة، جوان (2019) مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد01، 146. ص146.

وارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل حاد خلال السنتين الماضيين سبب الحرب الروسية الأوكرانية، والاضطرابات الجيوسياسية الأخرى في العالم، واستمرار تأثيرات جائحة كوفيد – 19. مما أدى إلى ارتفاع أرباح هذه الشركات بشكل خيالي[1]

سأحاول تقديم قائمة بـ 10 شركات عابرة للقارات تسيطر على عطر الصناعات الغذائية وحجم إيراداتها السنوية في عام 2023:

- **شركةكارجيل177 مليار دولار:**

كالرجيل هي شركة خاصة متعددة الجنسيات يقع مقرها في ولاية مينيسوتا الأمريكية، وتضم الأعمال الرئيسة للشركة، تجارة وشراء وتوزيع الحبوب والسلع الزراعية الأخرى في عام 2023 حققت شركة كارجيل إيرادات بلغت حوالي 177 مليار دولار.[2]

- **نستله ( سويسرا) 104 مليار دولار.**

نستله هي أكبر شركة للأغذية والمشروبات على مستوى العالم وبلغت إراداتها السنوية لعام 2023 نحو 103.9 مليار دولار، بزيادة قدرها 4،7 عن عام 2022.ويقع مقرها في سويسرا، تأسست عام 1866 وتعمل في 191 دولة حول العالم وتشمل مجموعة من منتجات. نستله: أغدية الأطفال، والمياه المعبئة، الحبوب، الشكولاتة، القهوة ... إلخ .[3]

- **رتشردانيلزميلاد لاند : 24 مليار دولار**

شركة أمريكية تعالج السلع الزراعية وإنتاج المكونات الغذائية والأعلاف الحيوانية والوقود الحيوي، تتضمن محفظة منتجات الشركة علامات تجارية زائدة مثل (Golden temple ) "جولدن تيمبل" و(ADM) وفي عام 2023 حققت الشركة إيرادات سنوية قدرها 93،94 مليار دولار.[4]

---

[1]https⁄www.aljazeera.net.

**تعرف على اكبر 10 شركات في العالم تسيطر على كل شيءتأكله ,**اخر تحديث 2014.03.26. 10.04 بتوقيت مكة المكرمة , تاريخ الاطلاع 2024.05.09 .

[2]مرجع نفسه.

[3]مرجع نفسه .

[4]مرجع نفسه .

- **شركةبيبسيكو (الولايات المتحدة ) : 91 مليار دولار:**

تحتل شركة بيبسيكو المرتبة الثانية في ترتيب أكبر شركات الأغذية والمشروبات في العالم، وبلغ حجم إيرادات الشركة عام 2023 نحو91.4 مليار دولار بزيادة قدرها 5،8% عن عام 2022 يقع مركزها الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية تأسست الشركة عام 1965 من خلال اندماج شركتي بيبسي كولا و فريتولاي " تنتج مجموعة من المواد الغذائية والمشروبات مثل: المشروبات الغازية والوجبات الخفيفة والعصائر، ومشروبات الطاقة.[1]

- **جي بي إس ( البرازيل ) 71 مليار دولار :**

هي شركة برازيلية بدأت كمحل جزارة صغيرة في عام 1953 وتطورت لتصبح واحدة من أكبر شركات تصنيع اللحوم على مستوى العالم، تشمل محفظة الشركة منتجات لحوم البقر، ولحم الخنزير والضأن والدجاج في عام 2023 بلغت إيرادات الشركة نحو 71،1 مليار دولار.[2]

- **تايسونفودز ( الولايات المتحدة) 52.9 ملنا دولار.**

شركة أمريكية أخرى وأكبر شركة لتجهيز اللحوم في الولايات المتحدة، تنتج الشركة مجموعة واسعة من منتجات اللحوم والدواجن، وتشارك أيضًا في إنتاج الأطعمة الحاضرة مثل البيتزا والوجبات الخفيفة والمخيلات بلغت الإيرادات السنوية للشركة في عام 2023 52،881 مليار دولار.[3]

- **مارس ( الولايات المتحدة) 50 مليار دولار.**

مارس هي شركة أمريكية تأسست عام 1911 تنتج منتجات الحلويات وأغذية الحيوانات الأليفة وغيرها من المواد الغذائية من أشهر علاماتها التجارية "إم آندإمز " و " سنيكرز" في العام الماضي 2023 بلغت إيرادات الشركة نحو 50 مليار دولار جاء 18 مليار دولار منها من المبيعات في قسم الوجبات الخفيفة التابع لها، بما في ذلك الحلوى مثل " شيكرز" و إمآند امر وغيرها.[4]

- **شركة كوكاكولا الولايات المتحدة الأمريكية45 مليار دولار**

[1]مرجع نفسه.
[2]مرجع نفسه .
[3]مرجع نفسه
[4]مرجع نفسه.

تعد شركة كوكاكولا إحدى أكبر شركات الأغذية والمشروبات على مستوى العالم وبلغت إيراداتها السنوية لعام 2023 ب45.754 مليار دولار بزيارة قدرها بزيارة قدرها 6.39%عن عام 2022. تأسست الشركة عام1886، يقع مقرها بالولايات م. أ.[1]

- **أو لام غروب ( سنغافورة ) 35 مليار دولار.**

يقع مقرها الرئيسي في سنغافورة هي إحدى أكبر شركات التجارة الزراعية في العالم، وتقوم بتوريد المكونات الغذائية والأعلاف والألياف للآلاف العملاء في جميع أنحاء العالم سجلت الشركة إيرادات في عام 2023ب 35.97مليار دولا.[2]

- **دانون ( فرنسا ) 27 مليار دولار :**

دانون هي شركة أغذية ومشروبات فرنسية تأسست عام 1919 وتخصص في منتجات الألبان والمياه المعبأة والأغذية الطبية أغذية الأطفال، إلى جانب العلامة التجارية الرائدة دانون تمتلك الشركة أيضاً العديد من العلامات التجارية الشهيرة الأخرى مثل إيفيانو أكتيفيا" و"فولفيك" عام2023 بلعب المبيعات الموحدة للشركة نحو 27.6 مليار يورو.[3]

والجدول الموالي نورد فيه اكبر 10 شركات في العالم للصناعات الغذائية من حيث حجم الإيرادات السنوية لسنة 2023.

[1]مرجع نفسه .
[2]مرجع نفسه.
[3]مرجع نفسه.

**الجدول رقم(2-3) أكبر 10 شركات في العالم الصناعات الغذائية من حيث حجم الإيرادات السنوية لسنة 2023.**

| الرقم | اسم الشركة | حجم الإيرادات السنوية |
|---|---|---|
| 01 | كارجيل الأمريكية | 177 مليار دولار |
| 02 | نستله سوسيرا | 104 مليار دولار |
| 03 | آر تشر دانيلز ميدا لاند الأمريكية | 94 مليار دولار |
| 04 | بيبسيكو الولايات م أ | 91 مليارد وه |
| 05 | حي بي إ. س البرازيل | 71 مليار دولار |
| 06 | تايسون فودز الولايات م. أ | 52.9 مليار دولار |
| 07 | مارس . الولايات م. أ | 50 مليار دولار |
| 08 | كوكاكولاالولايات م. أ | 45 مليار دولار |
| 09 | أو لام غروب سنغافورة | 35 مليار دول |
| 10 | دانون فرنسا | 27 مليار دولار |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على موقع www aljazeera. met

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم الشركات المسيطرة على الصناعة الغذائية من شركات أمريكية، حيث أن شركة كارجيل الأمريكية احتلت المرتبة الأولى بحجم الإيرادات تقدم بـ 177 مليار دولار واحتلت المرتبة الثانية عالميًا شركة نستله السويسرية بمبلغ إيرادات سنوية قدر بـ 104 مليار دولار، أما المرتبة: الثالثة والرابعة فكانت من نصيب شركتين أميركتين إلى أن تصل إلى المرتبة العاشرة التي كانت من نصيب شركة دانون الفرنسية بإيرادات سنوية قدر مبلغها بـ 27 مليار أورو.

### 3.4.2مكانة الصناعة الغذائية في الاقتصاد العالمي

**أولا) تطور مكانة الصناعات الغذائية دوليا:**

أصبحت الصناعات الغذائية منذ أكثر عقدين تحتل مكانة رائدة في اقتصادات العديد من الدول، فحسب دراسة قام بها المركز الدولي للدراسات العليا الزراعية المتوسطية التابع للوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية بلغ الإنتاج العالمي للصناعات الغذائية 2400 مليار دولار سنة 2004 أي ما يعادل 4 من الناتج العالمي الخام وتشغل 22 مليون عامل. كما بينت نفس الدراسة أن الدول المتقدمة تسيطر

على أكثر من 70% من الإنتاج العالمي لهذا الصناعات فنصيب الاتحاد الأوربي وحده من هذه الصناعات هو 800 مليار دولار سنة 2002 وهذا المواجهة طلب 450 مليون مستهلك ... وتندرج الصناعات الغذائية ضمن نمط الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تهيمن عليها في الغالب القطاع الخاص، وتتميز بخصائص تجعل إقامتها ممكنة وبل محبذة في الدول النامية. وحققت الصناعات الغذائية الزراعية على المستوى العالمي إيرادات بقيمة 8.27 تريليون دولار أمريكي سنة2021 .

كما يتابع قطاع الأغذية والمشروبات نموه، كونه من القطاعات الحيوية التي تبقى من أولويات المستهلك، حيث نمت أسواق الغذاء والمشروبات العالمية بحوالي 10% سنة 2021 . ومن المتوقع أن يتجاوز حجمها، تريليون دولار مع نهاية سنة 2022. وأن يستمر هذا النمو بمعدل سنويا ليصل إلى نحو9 تريليون دولار سنة 2026، على الرغم من مخاوف تباطؤ الاقتصاد العالمي إلا أن سلة العدل تتصدر أولوية جيوب المستهلكين.[1]

**ثانيا) الصناعات الغذائية في الدول النامية**

بالرغم من توفر العديد من المقومات الطبيعة والبشرية في العديد من الدول النامية والتي تمثل فرصة حقيقية لهذه الصناعات للنهوض بفرع الصناعات الغذائية وتحقيق أمنها الغذائي، إلا أن هذه الدول تعد من أكثر الدول عجزا عن تحقيق أمنها الغذائي ومن أكبر الدول المستوردة للغذاء على المستوى العالمي، كما أن حصتها في التجارة الدولية عرفت تراجعا كبيرا في العقود الأخيرة، حيث سجلت مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية المصنعة نمو ضعيف حيث ارتفعت واردتها من 13.4%في سنة 1980إلى 13.7 %في سنة 2001، وتشكل المنتجات الزراعية أكثر من ثلثي إرادتها الزراعية، أما الصادرات فإنها لم تشهد نموا معتبرا ( ارتفعت من 35% سنة 1960 إلى 37%سنة2011) وعرفت تغييرا في طبيعتها ونظر لنمو الصادرات غير التقليدية، الخضر والفواكه، منتجات الصيد البحري، والمشروبات، زيوت حليب على حساب الصادرات التقليدية، ونمو حصة الدول النامية الأعضاء في مجموعة العشرين (البرازيل، الأرجنتين، الصين) التي انتقلت صادراته 15% من إجمالي الصادرات العالمية في سنة 1960 إلى 128 سنة 2012وأضحت بذلك تشكل 17 من إجمالي الناتج المحلي، بالمقابل

[1] بن جدو زوهير(2024)، مرجع سابق ص67 .

سجل تراجع حصة الدول النامية الأخرى من 29%سنة 1960 إلى أقل من 18 % في سنة 2012 وهى لا تشكل إلا 3% من إجمالي الناتج المحلي.

أما الدول الأقل نموا فقد أضحت مستوردة صافية للغذاء حيث سجلت هذه الدول مجتمعة عجزا في البنك التجاري للمواد الغذائية بلغ 30 مليار دولارا عام 2012 – وبقيمة صادرات بلغت 15 مليار دولار وواردات بقيمة 45 مليار دولار وتراجعت صادراتها من المنتجات الزراعية من 21.1% من إجمالي صادراتها إلى أقل من 9،7 % في سنة 2012 . أما الدول الإفريقية فقد عرفت مساهمتها هي الأخرى تراجعا ملحوظا في إجمالي المبادلات الزراعية في نهاية عقد الستينات إلى أقل من 3.5% في وقتنا الحالي، وبذلك تحولت من دول مصدرة إلى دول مستوردة للغذاء منذ الثمانينات، ويتوقع أن ترتفع الواردات الإفريقية من الغذاء في السنوات القادمة لاسيما من القمح والسكر والزيوت، حيث بلغت 200 مليار دولار بين 2013،2015 مسجلة بذلك زيادة تفوق 300% ما بين 2001 –2015.[1]

**ثالثا) التحديات التي تواجهها الصناعات الغذائية على المستوى العالمي**

يتوقع خبراء أن يصل عدد سكان كوكبنا سبعة مليار نسمة بحلول سنة 2050، وهو ما يستدعي نموا متسارعًا للإنتاج الزراعي يفوق 70% حسب تقرير الأمم المتحدة، في حين أن الملاحظ في السنوات الأخيرة أن المردود الفلاحي في تباطؤ وإمكانية زيادة المساحة المزروعة تبقى محدودة وهذا لا يبرر التفكير في أنماط جديدة للإنتاج الزراعي والغذائي وهذا ليس للحد من الخسائر ولكن تطوير طرق وأساليب إنتاج أكثر حداثة وتعتمد أكثر على الموارد الطبيعية، في الوقت الذي تصبح فيه مسألة الحصول على المياه أكثر أهمية، بالإضافة إلى ذلك فإن الطلب العالمي المتزايد على البروتين عالي الجودة يتطلب تطوير ابتكارات لتلبية احتياجات التغذية البشرية والحيوانية. في سياق يتسم بقدر كبير من المنافسة والعولمة، يتعين على الصناعة الغذائية أن تواجه العديد من التحديات سواء في مصادر الابتكارات في العمليات الإنتاجية المختلفة وفي المنتجات ذاتها.[2]

[1] المرجع نفسه ص 76 .

[2] حاجي أسماء(2019)، المرجع السابق من 71 .

## 5.2خلاصة

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وذلك لكونه يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، ومؤشراً من مؤشرات رضائها لما له علاقة بكل القطاعات وليس كل الشركات وخاصة الشركات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دوراً هاماً في عملية النمو بالصناعة سواء بالبلدان الغربية، والبلدان النامية، لا سيما الصناعات الغذائية التي تعتبر هذه الأخيرة فرعا من فروع الصناعة التحويلية التي لها دور في تنمية اقتصاديات الوطن وذلك خلال تحقيق الأمن الغذائي .

إن الصناعات الغذائية لها علاقة مع القطاعات الأخرى كالقطاع الفلاحي الذي يعتبر هو الأرضية للصناعات الغذائية لما يوفر لها من مواد أولية وزراعية.

منذ أكثر من عقدين أصبحت الصناعات الغذائية تحتل مكانة رائدة في اقتصاديات العديد من الدول وخاصة الولايات م. أ أو دول الاتحاد الأوربي التي أصحب هذه الشركات مهيمنة على مناطق دول العالم ككل.

# الفصل الثالث: مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر (2005-2020)

### 1.3. مدخل

إن موقع ومكانة نوع الصناعات الغذائية داخل أي اقتصاد هو موقع متميز ومهم، وبالتالي يجعلها تؤدي دورا مهما في اقتصاديات دول العالم من خلال المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة المضافة وامتصاص البطالة ومحاولة تنويع الصادرات لتحقيق ربح في الميزان التجاري، فالصناعات الغذائية في الجزائر، تلعب دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي على اعتبارها بديلاً استراتيجيا للمحروقات الذي يعول عليه في الاقتصاد الجزائري فهي تعتبر من القطاعات الحساسة للدور الفعال الذي تلعبه في سدها حاجيات المواطنين.

وهدا ما سوف نوضحه من خلال هدا الفصل حيث قمنا بدراسة واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائي وأهم الصناعات الغذائية الجزائرية وإبراز دورها في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في الناتج القومي والقيمة المضافة وتغطية عجز الميزان التجاري.

### 2.3. السياق التاريخي للصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر

تعمل الكثير من الدول النامية إلى وضع حاول لعدم الوقوع في الأزمات الاقتصادية بسبب اعتيادها على استخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة حيث تعد العوائد النفطية المصدر الرئيسي للخزينة العامة، فهذه الأخيرة مرتبطة بارتفاع أسعار النفط عالميا وانخفاضه، لدى تسعى هذه الدول للتنويع في سياستها التنموية فلجأت إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر المحرك الرئيسي لعملية التنويع الاقتصادي والجزائر بدورها انتهجت هذه السياسة.

#### 1.2.3. واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اعتمدت الجزائر في تقديم مفهوم للصناعات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوارد في القانون 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 الذي سبق وأن ذكرناه في الفصل الأول، نظراً للتحولات الاقتصادية التي عرفها العالم بشكل عام والجزائر بشكل خاص، بدأت الجزائر تهتم أكثر بالصناعات الصغيرة والمتوسطة الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في إحداث تغيرات في الاقتصاد الوطني.

## أولاً) مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

### ➢ مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة قبل وبعد1993

بعد الاستقلال وحتى الثمانينات اعتمدت الجزائر سياسة اقتصادية ركزت أكثر على إنشاء مؤسسات ضخمة، وبالموازاة مع ذلك وضعت برامج وسياسات تتعلق بالصناعات الصغيرة والمتوسطة لكن بتصور مختلف للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني.[1]

- **مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري قبل 1993**

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فقد انتهجت بشأنها سياسة اللامركزية وكانت تنظر إليها على أساس أنها أداة لتدعيم عملية التصنيع الشاملة، أي أنها مكملة للصناعات الأساسية، فقد كانت الصناعات الصغيرة والمتوسطة العمومية خاضعة للجماعات المحلية التي عملت على تطويرها خاصة خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، كما وضعت برنامجين استثماريين لتنميتها خلال الفترة1967-1979 .

بينما الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لم تحظ باهتمام كبير من قبل الدولة، نظرا للمكانة الثانوية والهامشية المسندة للقطاع الخاص أنداك في التنمية الاقتصادية في عام 1966 تم إصدار قانون الاستثمار بهدف التكفل بهذا القطاع ودمجه في الحركة التنموية الوطنية، ولتحقيق ذلك تم في نفس العام إنشاء لجنة وطنية للاستثمار CNI، أوكلت إليها مهمة الموافقة على إنشاء المؤسسات الخاصة.

كما تم إصدار قانون جديد يتعلق بالاستثمار الخاص الوطني في 21/08/1982، والذي أعطى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حق ملكية التجهيزات والآلات وكذلك المواد الأولية، ومنح التراخيص لبعض المؤسسات للاستيراد .

ولكن الإجراءات المتخذة في إطار هذا القانون لم تكن كافية لتوسيع وتنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، بل كان يحمل في طياته عراقيل أخرى:

---

[1] رحال السعدي، وبراك سامي فؤاد، (2017)، **واقع ودور تمويل الجهاز المصرفي الجزائري للصناعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد – قالمة ص229.

- ✓ التمويل المقدم من قبل البنوك لا يتعدى 30% من حجم المشروع.
- ✓ قيمة المشروعات لا يجب أن تتعدى 30 مليون دج بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة، و10 مليون دج بالنسبة لشركات الأشخاص .

وتم تدعيم هذا القانون بإجراءات تنظيمية أخرى أهمها القيام سنة 1983 بإنشاء الديوان الوطني الترقية الاستثمار الخاص ، ومتابعة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الذي يهتم بتوجيه الاستثمار الخاص إلى مختلف النشاطات والمناطق، وضمان التكامل بين الاستثمارات المختلفة.

كما ركز المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على ضرورة ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز المسجلة في العشريتين السابقتين، وقد أعطى التأكيد على هذا الاختيار في النصوص الخاصة بهذا القطاع في الميثاق الوطني 1986، والذي أشار إلى ضرورة الاعتماد على هذا النمط من التنظيم الاقتصادي. وقد استفاد هذا القطاع من مبلغ [1]ثلاث مليارات دينار جزائري خلال المخطط الخماسي الأول والثاني.

ثم جاء قانون النقد والقرض عام 1990الذي أعطى أهمية كبيرة للقطاع الخاص وفتح المجال أمام إنشاء المؤسسات الاقتصادية الخاصة في مختلف الميادين الاقتصادية والمعرفية وكذلك الشركة المالية مع الخارج، وعلى هذا الصعيد أصبح القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني وجاء بعد ذلك قانون الاستثمار وخلق وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية عن 1993 وهكذا ازداد الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة عموما والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بصفة خاصة بعد فشل سياسة التنمية الشاملة التي طبقتها الجزائر.[2]

- **مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بعد 1993**

لقد شهدت سنة 1993 إنشاء وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية التي تعتبر خطوة مهمة واتجاه جديد في تسيير الاقتصاد الجزائري ودليل على اتجاه الدولة نحو التركيز على إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تلت هذه الخطوة :

- ✓ إنشاء وكالة ترقية وتدعيم الاستثمار APSI.

[1]مرجع نفسه ص 229.

[2]مرجع نفسه، ص 230.

- ✓ إصدار قانون ترقية الاستثمار في 05/10/1993 الذي يعتبر حجر الزاوية لانفتاح الجزائر على العالم، والذي فتح المجال أمام المستثمرين الخواص سواء الجزائريين أو الأجانب، والحد من تدخل السلطات الوطنية في توجيه الاستثمارات، إلا أن هذه البرامج والقوانين واجهتها الكثير من العراقيل من أهمها تهيئة المحيط للاستثمار ومحاربة البيروقراطية، والمشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي ... إلخ ثم عملت الجزائر على دعم هذه المؤسسات من خلال مجموعة من البرامج التالية:
- ✓ لجان دعم الاستثمار وترقيتها CALPIالتي تم إنشاؤها في عام 1994.
- ✓ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJالتي تم تأسيسها في 1996.
- ✓ وكالة التنمية الاجتماعية ( القرض المصغر) التي تأسست بدورها خلال عام1996.

ولإعطاء نفس جديد ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة جاء القانون التوجيهي لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في 20/08/2001، والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تشجيع الاستثمارات وتغيير المحيط الإداري والتشريعي لهذه المؤسسات.[1]

**ثانيا) تطور تعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة(2005-2020)**

يعتبر الشارع الملحوظ لنشأة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المحيط الاقتصادي الوطني، ناتج عن الديناميكية الاقتصادية الجديدة حيد يرتكز حالياً نظام المتابعة الإحصائية الصغيرة والمتوسطة على مرجعية تعريف المؤسسات وتبادل المعلومات ما بين القطاعات المبينة بوضوح في القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بالقانون التوجيهي للترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المادتين 4 ومع 22 هذا الأخير، كما يمكننا هذا النظام الإحصائي من الحصول دوريا على كل ما يتعلق بنشأة وزوال المؤسسات الخاصة المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) وغرف الصناعة التقليدية والحرف (CAM) فيما يخص القطاع العمومي لدى وزارة الصناعة وترقية الاستثمار[2] سنوضح في الجدول الموالي تعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى تطورها خلال الفترة المسندة بين 2006 وسنة 2020.

[1] مرجع نفسه ص 230

[2] رجال السعدي، وبراك سامي فؤاد، مرجع مسابق، ص 231 .

**الجدول (3-1 ) تعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2005- 2020.**

| السنوات | المؤسسات الخاصة(1) | المؤسسات العامة (2) | نسبة من إجمالي ص صوم% | نسبة (2)من إجمالي ص صوم% |
|---|---|---|---|---|
| 2005 | 341914 | 874 | 99.65 | 0.35 |
| 2006 | 376028 | 739 | 99.73 | 0.27 |
| 2007 | 410293 | 666 | 99.77 | 0.22 |
| 2008 | 518900 | 591 | 99.88 | 0.11 |
| 2009 | 586903 | 557 | 99.91 | 0.09 |
| 2010 | 618515 | 557 | 99.91 | 0.09 |
| 2011 | 659309 | 572 | 99.91 | 0.08 |
| 2012 | 711235 | 557 | 99.92 | 0.08 |
| 2013 | 777259 | 557 | 99.93 | 0.07 |
| 2014 | 851511 | 542 | 99.94 | 0.06 |
| 2015 | 934037 | 532 | 99.95 | 0.05 |
| 2016 | 1022231 | 390 | 99.97 | 0.05 |
| 2017 | 1060289 | 264 | 99.97 | 0.03 |
| 2018 | 1093170 | 262 | 99.97 | 0.03 |
| 2019 | 1171945 | 244 | 99.97 | 0.03 |
| 2020 | 1209491 | 239 | 99.98 | 0.02 |

**المصدر :**بن جدو زوهير,(2024.2023), **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر ,**أطروحة دكتوراه في الطور الثالث, تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات,ص 188.

نلاحظ من خلال الجدول أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص عرفت تطوراً ونمواً متزايداً خلال الفترة (2005-2020), وذلك منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001, حيث انتقل عددها سنة 2005 من 341914 مؤسسة الى 1209491 مؤسسة سنة

2020في حينن نلاحظ ان هناك تراجعا لمؤسسات القطاع العام , حيث تراجع عددها من 874 سنة 2005 الى 239 سنة 2020, وهو مايبرز هيمنة القطاع الخاص على القطاع العام, حيث مثلت نسبة مساهمة 99.99 من اجمالي عدد المؤسسات الصناعية في الجزائر, اما نسبة مساهمة القطاع العام فهي شبه منعدمة.

**ثالثا) فروع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

سنعرض من خلال هذه النقطة إلى مختلف فروع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقد اعتمدنا في ذلك على إحصائيات حول حجم إنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة لسنوات ما قبل 2011 حسب الديوان الوطني للإحصائيات والتي سنبينها في النقاط الموالية.[1]

- **فرع الصناعة الكيميائية المطاط والبلاستيك**

ويصنف هذا النشاط حسب الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر تحت رقم 09 لمدونة قطاعات النشاط كما يضم ثمان أقسام وهي:

1/**صناعة المواد الكيميائية الأساسية:** كماء الجفيل( هيبوكلوريد الصوديوم)، وحمض الكبريت والذي يبلغ حجم الإنتاج به سنة 2015 قيمة 12780 طن بعد ما كان 14806 طن سنة 2014.

**2/تصنيع الأسمدة والمبيدات:** وتضم كل من المبيدات والمواد المستعملة للحفاظ على الصحة النباتية، والتي كان حجم الإنتاج بما يساوي 1.3ألف طن سنة 2011 ثم أخذ في الانخفاض إلى أن وصل إلى 0.8 ألف طن سنة 2020.

**3/صناعة الرنتجات البوليستر والبلاستيك:** إذ بلغ حجم إنتاج الراتنج547 طن سنة 2015 بعد ما كان 603 طن سنة 2014، ثم استمر في الارتفاع إلى أن بلغ ذروته بحجم إنتاج 1180 طن سنة 2018، وأخذ في الانخفاض إذ سجلت سنة 2020 حجم إنتاج قدر بـ 655 طن.

[1] بوزيد سارة، منبعي فتيحة (2023) ، **التنافسية الخارجية للصناعات في الجزائر خلال الفترة ( 2005 – 2019)** مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09 العدد02، من 334.

**4/صناعة سلع أخرى بلاستيكية وسيطة:** كصناعة الأنابيب البلاستيكية الأغلفة الغذائية وغيرها، فعلى سبيل المثال بلغ حجم إنتاج الصناديق البلاستيكية مثلا 1266.7 طن سنة 2015 وانخفضت إلى881 طن سنة 2020.

**5/ صناعة كيميائية عضوية أساسية:** وتضم صناعة الميثانول والمعطرات ومواد التنظيف إذ بلغ حجم إنتاج هذه الأخيرة 5574 طن سنة 2007 ثم توقف ذلك إذ لم يسجل الديوان الوطني للإحصائيات أي كمية منتجة منذ تلك السنة 173.9 ألف طن سنة 2015 ثم انخفض إلى 141.4 ألف طن سنة.2020

**6/صناعة الطلاء والمذيبات:** إذ لاحظنا ارتفاع طفيف في حجم إنتاج المذيبات بين سنتي 2014 و2015 إذ كان 1050 طن وارتفع إلى 1074 طن خلال سنة 2015، ثم استمر في الانخفاض إلى أن وصل إلى 796 طن سنة 2020.

**7/صناعة المواد الصيدلانية.**

**8/ صناعة مواد كيميائية أخرى:**كالمنظفات والمواد الكاشطة إذ عرفت هي كذلك ارتفاع طفيفا خلال سنة 2015 مما كانت عليه سنة 2014.

- **فرع الصناعة الغذائية**

ويبوب تحت الرقم 10 من ترميز مدونة قطاعات النشاط ويضم كل من:

**1/ صناعة التبغ والكبريت:** وقد سجل هذا النشاط انخفاضا منذ سنة 2010 إذ بلغ حجم إنتاج التبغ 26082.9طن وواصل في الانخفاض إلى أن وصل 16640.4 طن سنة 2015.

عنوان التنافسية الخارجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2005- 2019

**2/ صناعة الحبوب:** وتضم كل من إنتاج الدقيق والفرينة والعجائن الغذائية إذ بلغ حجم الإنتاج 9355.7ألف قنطار سنة 2015 بعد أن كان 4415.6ألف قنطار سنة 2005 و7715.3 ألف قنطار سنة 2010 ثم 12824.5 ألف قنطار سنة 2020وهنا نلاحظ الارتفاع المحسوس في هذا النشاط.

**3/ صناعة السكر:** فحسب الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر ومن خلال الدراسة التي أقيمت من طرفه لقطاع الصناعة خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى 2015، فإن صناعة السكر من طرف

المؤسسات العمومية الجزائرية قد توقفت تماما منذ سنة 2012 بعد أن كان حجم الإنتاج 131.3 ألف طن سنويا عام2005.

**4/صناعة المشروبات الكحولية:** فقد تميزت بتوقف صناعتها من طرف المؤسسات العمومية كذلك منذ سنة 2013 بعد أن كان حجم إنتاجها بنفس المؤسسات يساوي 123.6 ألف هكتولتر سنة 2005.

**5/ صناعة المشروبات غير الكحولية:** وتقوم المؤسسات الوطنية في هذا النشاط بإنتاج كل من المشروبات الغازية وقارورات المياه المعدنية حيث بلغ حجم الإنتاج للمنتوجين معا 246.9 ألف هكتولتر سنة 2005، وبدأ بالانخفاض إلى أن بلغ كمية 81.9 ألف هكتولتر ثم توقف إنتاج المياه المعدية من طرف المؤسسات العمومية واستحوذ القطاع الخاص على ذلك منذ سنة 2010. أما بالنسبة للمشروبات الغازية فقد استمر الإنتاج ولكن بكميات قليلة لا تتجاوز حجم حوالي 29 ألف هكتولتر لكل سنة خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2014 إلى أن وقف القطاع العام إنتاجه لهذا المنتوج سنة2015.

**6/ إنتاج الحليب ومشتقاته:** يضم هذا النشاط أربع أنواع من منتجات التي تم تصنيفها كالآتي حسب الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر :

- ✓ **إنتاج حليب مبستر:** لقد كان إنتاج الحليب المبستر يساوي 4754 ألف هكتولتر سنة 2005 وبدأ بالتزايد إلى أن وصل إلى 6872.4 ألف سنة 2008، وشهد انخفاضا طفيفا سنة 2009قدر 680.7 ألف هكتولتر ثم استمر في الزيادة إلى غاية سنة 2015 حيث بلغ 9992.5 ألف هكتولتر، ثم 10198.3 ألف هكتولتر سنة 2020.
- ✓ **إنتاج مشتقات أخرى للحليب:** تميز إنتاج مشتقات الحليب عدا الأجبان بالانخفاض منذ سنة 2005 إلى أن وصل إلى 189.9 ألف هكتولتر سنة 2010 بعدما كان يساوي 486.6 ألف هكتولتر، ثم أخذ في التزايد سنة بعد سنة فوصل حجم إنتاجه إلى 321.4 ألف هكتولتر سنة 2015 ، ثم 409.6 ألف هكتولتر سنة 2020.
- ✓ **إنتاج الأجبان والزبدة:** لقد اتصف حجم إنتاج كل من الأجبان والزبدة بالتذبذب خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2015، إذ بلغ ذروته سنة 2012 بحجم 8246.4 طن وكان ادني حجم للإنتاج سنة 2008 بحجم 2048.6طن أما سنة 2015 فقد وصل إلى حجم 7710.3 طن.[1]

[1]المرجع نفسه، ص 335.

**7/إنتاج المعلبات بأنواعها:** لقد بلغ حجم إنتاج المعلبات في المؤسسات العمومية 45829 طن سنة 2005 ثم أخذ في الانخفاض إلى أن توقف عن إنتاج الطماطم المصبرة سنة 2013، وعن إنتاج رحيق العصائر والفواكه للصبرة سنة 2014 واكتفى بإنتاج 2 طن من مربى الفواكه خلال سنة 2015 في نفس النوع من المؤسسات.

**8/إنتاج الغذاء الحيواني:** لقد تميز إنتاج الغذاء الحيواني من طرف المؤسسات العمومية بالانخفاض (خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 – 2015 ككل الفروع الإنتاجية الأخرى، إذ بلغ سنة 2005 حجم 623 ألف طن وأخذ في التقهقر إلى أن وصل سنة 2009 بحجم 210.6ألف طن، ثم بدأ في الارتفاع إلا أنه لم يصل بعد إلى نفس مستوى حجم الإنتاج الذي كان عليه سنة 2005 ولم يصل سوى إلى إنتاج 380.4 ألف طن سنة 2019.

- **فرع صناعة النسيج**

بلغ الإنتاج في فرع صناعة النسيج سنة 2015 قيمة 47351.1 مليون دج ثم ارتفع إلى 76954.2 مليون دج سنة 2020. ويضم هذا الفرع العديد من الأنشطة كصناعة منتجات النسيج الوسيطة والتي تضم كل من صناعة أقمشة قطنية وأخرى صوفية وأخرى حريرية وإنتاج الخيوط الصوفية وغيرها. ومنتجات نهائية جاهزة للاستعمال كالألبسة بمختلف أنواعها والأفرشة والأغطية.

- **فرع صناعة الجلود والأحذية**

يصنف فرع صناعة الجلود والأحذية تحت رقم 12 من ترميز مدونة قطاعات النشاط، وقد بلغت قيمة الإنتاج ضمن هذا الفرع 6471.7 مليون دج خلال سنة 2015، ثم استمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 7273 سنة 2020 ويضم هذا الفرع العديد من المنتجات منها الوسيطة ومنها النهائية والجاهزة للاستهلاك.

- **صناعة الخشب والورق**

يبوب هذا الفرع حسب ترميز مدونة قطاعات النشاط بالجزائر تحت رقم 13 ويضم عدة أنواع من المنتجات كالنجارة العامة، وإنتاج الألواح الخشبية وصناعة كل منتجات التأثيث من غرف وأسرة وكراسي وأثاث المكاتب وغيرها، دون أن تنسى صناعة الفلين وتحويل الورق. وقد أنتج هذا الفرع بكل أنشطته ما

قيمته 41685 مليون دج سنة 2005 ثم ارتفع إلى 42634.1 مليون طن سنة 2015 ثم 56215.1 مليون طن سنة 2020.

- **صناعات مختلفة**

يضم هذا الفرع تحت تسمية صناعات مختلفة منتجات أخرى كالأغطية الفلاحية وبعض المنتجات البلاستيكية الأخرى، ويصنف تحت رقم 14 من ترميز مدونة قطاعات النشاط بالجزائر وقد حددت قيمة إنتاجه لسنة 2015 من طرف الديوان الوطني للإحصائيات بـ 44875.2 مليون دج، ثم أخذ في الارتفاع إلى أن وصل إلى قيمة 65179.6 مليون دج سنة2020 .[1]

ويمكننا توضيح مدى مساهمة كل فرع من فروع الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2020 من خلال الشكل رقم 01 الموالي :

**الشكل(3-1) توزيع حجم إنتاج الصناعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2020**

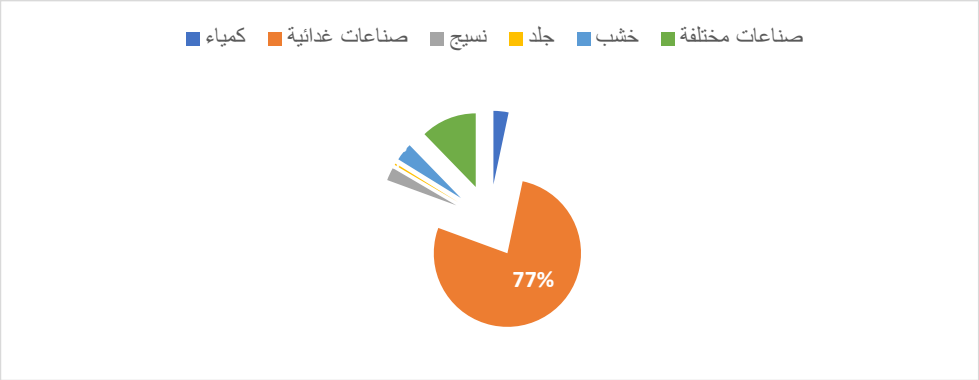


**المصدر:**بوزيد سارة، منيعي فتيحة/ (2023)، التنافسية الخارجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2005- 2019، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، ص 237.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن فرع الصناعة الغذائية يحتل المرتبة الأولى ويأخذ أكبر حصة بمساهمة في إنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 77.27%خلال سنة 2020 ويترك سوى نسبة 22.73% ليتم تقاسمها بين باقي الفروع الخمسة الأخرى، إذ يساهم فرع صناعة الجلود بأقل نسبة في

[1]المرجع نفسه، ص 336

حجم الإنتاج والمقدرة بـ 0.37% ويحتل بذلك المرتبة الأخيرة، أما الصناعة الكيميائية فتأخذ المرتبة الثانية ولكن بنسبة منخفضة جدا مقارنة بالصناعة الغذائية والتي تقدر 12.27.

### 2.2.3 الصناعات الغذائية في الجزائر

تعتبر الصناعات الغذائية في الجزائر منا من فروع الصناعة الأكثر أهمية في الجزائر بسبب كونها صناعة تحويلية واستراتيجية خاصة في مجال توفير الأمن الغذائي للسيد، حيث مرت هذه الصناعة بالكثير من المحطات هنا الاستغلال الى يومنا هذا وتغيرات في شعبها وهيكلها وصورتها في السوق الجزائري.

**أولا)نشأة وتطور الصناعة الغذائية في الجزائر**

بعد الاستقلال مباشرة عرف الاقتصاد الجزائري حالة مزرية سارعت السلطات بوضع سياسات إدارية للصناعة الوطنية، ورغم أن هذه المحاولات كانت بسيطة وارتجالية إلا أنها شكلت بداية للصناعة، وخلال هذه المرحلة التي شهدت بناء قاعدة للصناعات الغذائية، مبنية على أساس بعض المشاريع المبرمجة في مخطط قسنطينة، وكان الهدف من ذلك هو إنشاء وحدات إنتاج من الصناعات الغذائية التابعة للشركات الأم في فرنسا وهذا بسبب قربها من مواد الخام الزراعية، وتم إنشاء شركات لإنتاج وتوزيع السلع الغذائية عبر التراب الوطني.

بالإضافة إلى ذلك إن أهداف التنمية بعد الاستقلال كانت ترمي مباشرة إلى تحسين مستوى المعيشة وحل مشكلة البطالة عن طريق التصنيع ولهذا كانت سياسة التصنيع في هذه المرحلة متمثلة في اتباع استراتيجية عمالية كثيفة ما جعل الاهتمام منصبا على الصناعات الخفيفة وخاصة فرع الصناعات الغذائية وما يكتسبه من أهمية اجتماعية واقتصادية، الأمر الذي جعل الصناعة تحظى باهتمام من طرف الدولة خلال هذه المرحلة بالرغم من أنها لم تستغل من طاقاتها الإنتاجية سوى 50% نتيجة لعوامل مختلفة مثل نقص رأس المال، قلة اليد العاملة الفنية المدربة، ونقص المواد الأولية المعونة لهذه الصناعة وبالخصوص منها الزراعة.

وبعد أحداث 1965 وتغير الجهاز التنفيذي على رأس الدولة، تبنت الجزائر النموذج الاشتراكي وأرست قواعد القطاع الصناعي على أسس نظرية الصناعات المصنعة ومما لا شك فيه أن جهود الدولة كانت جبارة حيث قامت بضخ 50 مليار دينار جزائري ما بين سنة 1967 و1977 للقطاع الصناعي والذي

يضم من أبرز فروعه الصناعات الغذائية إلا أن التوجه الجديد للدولة الجزائرية كان نحو ترسيخ إستراتيجية صناعية تعتمد على الصناعات الثقيلة كهدف من الأهداف الأساسية لمسيرة التنمية الاقتصادية، وعرف قطاع الصناعات الثقيلة وبالخصوص الصناعات البترولية الاستحواذ على مبالغ استثمارية عالية، وهذا من أجل الحصول على موارد مالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونتج عن هذا التوزيع للاستثمارات اختلالات ليس على مستوى القطاعات وحسب بل حتى بين فروع القطاع نفسه، كما حدث في القطاع الصناعي وأهمل فرع[1]الصناعة الغذائية الذي حصل على اعتمادات استثمارية لا تتجاوز في معظمها نسبة 5% من إجمالي الاستثمارات الصناعية، وكان لهذا الإهمال انعكاس سلبي في تغطية الطلب الكلي للسلع الغذائية الضرورية، وكان الإنتاج المحلي في كثير من السلع الضرورية من الدرجة الأولى لا يتعدى نسبة تغطية الطلب الكلبي 40% .

حيث تميزت هذه المرحلة بإهمال القطاع الفلاحي الذي لم يقل حجم الاستثمارات الكافية له، وكان لهذا انعكاس سلبي على إمداد فرع الصناعات الغذائية بالمواد الأولية وتسبب في بعض الحالات إلى غلق مؤسسات إنتاجية وتحويلها إلى مستودعات.

أما المرحلة الثانية من 1980 إلى 1989 والتي عرفت مخططات تنموية تهدف إلى إصلاح بعض الاختلالات الناتجة عن الاستراتيجية المعتمدة في المخططات التنموية السابقة، وبالخصوص في جانب إهمال الصناعات الخفيفة والقطاع الفلاحي، واعتمدت الدولة سياسة استثمارية جديدة تمكن من ترقية قطاع الهياكل الأساسية، وتشجيع التنمية في القطاعين الزراعي والري. النتيجة التي يمكن استخلاصها هنا أن فرع الصناعات الغذائية لم يحض بالأهمية البالغة خلال المخططات التنموية، ما عدا المخطط الخماسي الأول، حيث استحوذ على أكبر مبلغ من الاستثمارات بالنسبة للصناعات الغذائية.

كما أن مرحلة 1990، 1995 التي عرفت مخططات تنموية سنوية فإن هناك تحسنا على مستوى إنتاج الحبوب وكذلك فتح مجال للقطاع الخاص لإنشاء مطاحن تساهم في عملية توفير مادة السميد، التي كانت تعرف ندرة خلال هذه السنوات.[2]

[1] قطاف سهيلة، (2019)، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في بالجزائر**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، محلد06، العدد (02)، ص 111.

[2]مرجع نفسه، ص 112.

تلت هذه المرحلة مرحلة أخرى تعرف بإعادة الهيكلة سنة 1996 حيث أوكلت فرع الصناعة الغذائية لمجمع هولدينغ الذي قام بتقسيم فرع الصناعة الغذائية إلى قسمين القسم الأول فرع النباتات والقسم الثاني يتمثل في مجمع الصناعات الغذائية ويضم فرع المشروبات، فرع الدواجن التبريد، مرت الصناعة الغذائية بمحطة أخرى سنة 2001 حتى صدر قرار يتضمن تنظيم، تسيير وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية ومن هنا بدأ الانتقال من الاعتماد على القطاع العام إلى الاعتماد على القطاع الخاص في هذه الصناعة.[1]

**ثانيا) تصنيف أنشطة الصناعات الغذائية في الجزائر:**

قامت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة سنة 2006 بمراجعة تسمية الأنشطة والمنتجات حول العالم حيث أقرت تصنيفين، تصنيف خاص بالأنشطة وتصنيف خاص بالمنتجات، وهو الذي أدى بالاتحاد الأوربي إلى تكثيف نفسه بسرعة مع التصنيف الدولي الجديد سنة 2008، كما دفع هذا أيضا بالدول المغاربية سنة 2009 إلى تبني التصنيف الجديد للأنشطة وللمنتجات.

هو نفس التصنيف الذي تبنته الجزائر، حيث أن التصنيف الجزائري للأنشطةالحاليالذي يحتوي على 21 قطاع و 88 فرع و 656 شعبة جاء وفقا ليتماشى مع النظام العالمي الحالي، خلافا للنظام السابق الذي كان يعرف نقص كبير، وتداخلاً في الأنشطة تسمع هذه التصنيفات بترتيب الأنشطة والمنتجات وذلك من أجل تقديم الإحصائيات اللازمة، وتسهيل قياس الأداء الاقتصادي، تسعى الأمم المتحدة لتوحيد هذه المصطلحات حتى تتمكن الشركات العابرة للحدود الدولية من التزود بكل الإحصائيات اللازمة وفق نظام واحد.[2]

**ثالثا) شعب فرع الصناعة الغذائية**

تعتبر الصناعة الغذائية فرع من قطاع التصنيع، حيث يتضمن فرع الصناعة الغذائية مجموعة من الشعب، كل شعبة تحتوي على عدة أنشطة، ملخص كل هذا في الجدول الموالي:

[1] بن جيار محمد، (2022)، مرجع سابق ص 45.

[2] نفسه ص ص 45-46.

**الجدول رقم ( 3-2) الشعب المكونة لفرع الصناعة الغذائية**

| الرقم | الشعب | رقم النشاط | الأنشطة |
|---|---|---|---|
| 10.1 | تحويل اللحوم وحفظها وإعدادها | 10.11<br>10.12<br>10.13 | تحويل وحفظ لحوم الجزار<br>تحويل وحفظ لحوم الدواجن<br>تحويل منتجات قائمة على اللحوم |
| 10.2 | تحويل وحفظ الأسماك القشرياتوالرخويات | 10.20 | تحويل وحفظ الأسماك والقشريات والرخويات |
| 10.3 | تحويل وحفظ الفاكهة والخضروات | 10.31<br>10.32<br>10.33<br>10.34 | تحويل وحفظ البطاطس<br>تحويل وحفظ الطماطم<br>صناعة عصير الفواكه والخضر<br>تحويل وحفظ الخضر والفواكه الأخرى |
| 10.4 | صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية | 10.41<br>10.42<br>10.43 | صناعة زيت الزيتون<br>صناعة الزيوت والدهون الأخرى<br>صناعة المارغرين والدهون المشابهة للأكل |
| 10.5 | تصنيع منتجات الألبان | 10.51<br>10.52<br>10.53<br>10.54 | صناعة الحليب السائل والمنتجات الطازجة الأخرى<br>صناعة الجبن<br>صناعة منتجات الألبان الأخرى<br>صناعة الأس كريم والمثلجات |
| 10.6 | معالجة الحبوب تصنيع منتجات النشا | 10.61<br>10.62 | معالجة الحبوب<br>صناعة منتجات النشا |
| 10.7 | صناعة الخبز والحلويات والعجائن الصناعية | 10.71<br>10.72<br>10.73<br>10.74<br>10.75 | المخابز والحلويات<br>الحلويات الطازجة والحصرية<br>صناعة الحلويات التقليدية<br>صناعة البسكويت والحلويات، والحلويات المحفوظة<br>صناعة العجائن والكسكس |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 10.8 | صناعة منتجات غذائية أخرى | 10.81<br>10.82<br>10.83<br>10.84<br>10.85<br>10.86<br>10.89 | صناعة السكر<br>صناعة الكاكاو، الشوكولاتة والسكاكر<br>معالجة القهوة والشاي<br>صناعة التوابل والبهارات<br>صناعة الوجبات الجاهزة<br>صنع مستحضرات غذائية متجانسة أو أغذية حمية<br>صناعة المنتجات الغذائية الأخرى الغير مصنفة في موضع آخر |
| 10.9 | صناعة الأعلاف | 10.91<br>10.92 | صناعة الأعلاف الحيوانات للمزرعة<br>تصنيع أغذية الحيوانات الأليفة |

**المصدر:** بن جيار محمد، (2022)، واقع صادرات الصناعة الغذائية الجزائرية خلال الفترة )2012 -2021 (، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 02، ص 46-47.

يمثل الجدول السابق الشعب المكونة لفرع الصناعة الغذائية بالجزائر، حتى نلاحظ أن الصناعة الغذائية بالجزائر تتكون من العديد من الشعب وهي:

- تحويل اللحوم وحفظها الذي يمثل نشاطها في تحويل وحفظ جميع أنواع اللحوم لحوم الجزار والدواجن .

- تحويل وحفظ الأسماك القشريات والرخويات : نشاطها هو تحويل وحفظ تحويل وحفظ الأسماك.

- تحويل وحفظ الفاكهة والخضروات يشمل :نشاطها في تحويل وحفظ البطاطا والطماطم، الخضر والفواكه وصناعة عصير الفوائد والخضر .

- صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية: تمثل نشاطها في صناعة زيت الزيتون والزيوت والدهون الأخرى والمارغين والدهون المشابهة للأكل .

- تضيع منتجات الألبان: يشمل نشاطها في صناعة الحليب السائل والمنتجات الطازجة الأخرى، الجبن، منتجات الألبان، الأسيد كريم والمثلجات .

- معالجة الحبوب وتصنيع منتجات النشاء: نشاطها معالجة الحبوب وصناعة منتجات النشاء .

- صناعة الخبز والحلويات والعجائن الصناعية، نشاطها المخابز والحلويات الطازجة والحصرية، والتقليدية، البسكويت : الحلويات المحفوظة والعجائن.

- صناعة منتجات غذائية أخرى : يشمل نشاطها في صناعة السكر الكاكاو الشوكولاتة، التوابل الوجبات الجاهزة .

- صناعة الأعلاف يتمثل نشاطها في مساحة الأعلاف وأغدية الحيوانات الأليفة.

- أما المشروبات فلها تصنيف آخر مستقل تابع إلى قطاع التصنيع والجدول رقم (3-3) الشعب المكونة لفرع المشروبات .

الجدول (3-3) الشعب المكونة لفرع المشروبات

| رقم الشعبة | الشعبة | الأنشطة |
|---|---|---|
| 11.0 | صناعة المشروبات | تضيع المشروبات الكحولية<br>صناعة المياه المعبأة<br>إنتاج المشروبات المنعشة . |

**المصدر:** بن جيار محمد، (2022) ، واقع صادرات الصناعة الغذائية الجزائرية خلال الفترة ( 2012 - 2021 )، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد02، ص 48.

نلاحظ من خلال الجدول أن فرع المشروبات يتكون من شعبة واحدة وهي شعبة صناعة المشروبات الذي يتمثل نشاطها تصنيع المشروبات الكحولية والمياه المعبأة المشروبات المنعشة .

### 3.2.3. ملامح سوق الصناعات الغذائية وأهميتها

#### أولاً)ملامح سوق الصناعات الغذائية في الجزائر

بالنسبة للنوعية في إنتاج الصناعة الغذائية في الجزائر فالمستوى النوعي الذي تقدمه الفئات الرائدة في هذا القطاع هو فعليا مطابق للمستويات العالمية. بينما مستوى إنتاج صغار المنتجين يبقى متغير الى ضعيف. كبار المنتجين يحضون بحظوظ كبيرة للتطور على المستوى العالمي، لكن في معظم

الحالات تمضي ببطيء مقارنة بمنافسيها، من جهة أخرى الأسعار المحلية هي أسعار مجزية الطالبين في السوق الجزائرية أقل تطلبا.

تحض الصناعة الغذائية في الجزائر بإمكانيات كبيرة وهائلة في بعض الفروع المطاحن والمشروبات على العكس من بعض الفروع الأخرى التي تعاني من ضعف الإنتاج وعدد منخفض للمؤسسات مثل تعلب الأسماك، إنتاج المجمدات المخابز الصناعية، التجفيف إنتاج الخميرة.

تبقى بعض الشعب تعتمد كليا على الاستيراد في توفير المواد الأولية وهي حالة صناعة السكر، الزيوت الماغرين والقهوة التي تستورد تقريبا كل المواد الأولية التي تتطلبها، وهي أيضا بنسبة كبيرة حالة قطاع مطاحن القمح اللين (bT) والذي يعتمد أساسا على القمح المستورد. والمطاحن التي تعتمد في تمويلها على قمح صلب مستورد أما شعبة الحليب فان احتياجاتها مغطاة بنسبة 70% باستيراد المسحوق وهي تتطور باستمرار.

صناعة العصائر تستعمل مواد مركزة مستوردة (إسبانيا، البرازيل..) صناعة شرائح اللحم المجمدة تعتمد أساسا على اللحوم المجمدة المستوردة.

الخاصية الأخيرة لبعض شعب قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر هي أنه يتعين عليها أحيانا إدارة توزيع منتجاتها بنفسها لأن شبكات التوزيع في الغالب تقليدية أو مفقودة. سلسلة التبريد غير مسيطر عليها سوى في بعض الشعب مثل عند كبار منتجي المنتجات الحليبية الفائقة البرودة والتي تكون شبكتها الخاصة وتقوم بمساعدة تجار الجملة المحليين الذين تتعامل معهم، منتجي المثلجات غالبا ما تجهز نقاط البيع بالمجمدات.

العمل الصناعي في العادة يتولى الجودة والنوعية الى غاية خروج المنتج من المصنع ولا يتولى التوزيع والذي يعتبر إشكال كبير في إطار نهج الجودة، من جانب آخر يسعى كبار المنتجين الى الشهادات ما يسمح لها بالتعامل مع المجمعات الكبيرة وتمويلها والأسواق الكبيرة وخاصة الزبائن الأجانب بالرغم من هذه التطورات تبقى التجارة غير الرسمية أي البيع بدون الفواتير ذات المساحة تعرقل التطورات في الصناعات الغذائية.[1]

[1] حاجي أسماء وناصر بوعزيز (2017)، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**(2015-2009)، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، ص 416.

**ثانيا) أهمية الصناعات الغذائية داخل قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر**

يمكن إبراز أهمية فرع الصناعات الغذائية داخل قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر، عبر الاستدلال بدور هذا الفرع في حجم الناتج الخام لقطاع الصناعات التحويلية، ومدى مساهمته في خلق القيمة المضافة، التي تعبر عن المساهمة الفعلية في المجهود الاقتصادي الوطني، وذلك خلال السنوات الأخيرة، التي شهد فيها الاقتصاد الوطني ظروفا مواتية من المفروض أن تساعد على نمو مختلف الفروع الصناعية، وعلى رأسها فرع الصناعات الغذائية، الذي يرتبط نموه بارتفاع معدل الإنفاق الاستهلاكي للأسر بشكل كبير، وهو العامل الذي توفر بحجم مناسب خلال السنوات الأخيرة، التي شهد فيها معدل الدخل الأسري ارتفاعا ملحوظا من جراء رفع الأجور، وسياسات الدعم الحكومي التي وفرتها السلطات العمومية، بفضل تعاظم مداخيل الخزينة العمومية من جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ولفترات زمنية طويلة نسبيا. والجدول الموالي يوضح تطور مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الناتج الخام الصناعي الوطني خارج المحروقات، وكذا مساهمة الفرع في خلق القيمة المضافة داخل قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية في الجزائر[1].

**ثالثا) تطور عدد المؤسسات الخاصة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة (2005-2019).**

بغية الوقوف بصورة أكثر اشراقة ووضوح على تطور المؤسسات الخاصة في قطاع الصناعات الغذائية لهذه الفترة نورد الجول التالي:

[1]سليم بوهديل، محمد لوشن (2019)، **فرص تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر في ظل تحرير التجارة الخارجية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد09، العدد 01، ص 117.

**الجدول رقم** (3-4)تطور عدد المؤسسات الخاصة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة(2005-2019)

| السنوات | عدد المؤسسات الخاصة لقطاع الصناعة الغذائية | نسبة تطور عدد المؤسسات قطاع ص، غ % | نسبة مؤسسات ص غ من مجموع مؤسسات الصناعات التحويلية | نسبة المؤسسات ص غ من مجمل المؤسسات الاقتصادية |
|---|---|---|---|---|
| 2005 | 14474 | 5,86 | 30,04 | 5,89 |
| 2006 | 15270 | 5,50 | 30,13 | 5,66 |
| 2007 | 16109 | 5,49 | 30,07 | 5,48 |
| 2008 | 17045 | 815, | 30,13 | 5,30 |
| 2009 | 17679 | 3,72 | 30,06 | 5,11 |
| 2010 | 18394 | 4,04 | 30,04 | 4,98 |
| 2011 | 19172 | 4,23 | 30,01 | 4,89 |
| 2012 | 20198 | 5.35 | 92,29 | 4,81 |
| 2013 | 21624 | 7,06 | 29,61 | 4,71 |
| 2014 | 23075 | 6,71 | 29,54 | 6,64 |
| 2015 | 24746 | 7,24 | 29,56 | 4,60 |
| 2016 | 26635 | 7,63 | 73 ,29 | 4,62 |
| 2017 | 28616 | 7,44 | 30,14 | 4,70 |
| 2018 | 30690 | 6,90 | 30,63 | 4,75 |
| 2019 | 31997 | 4,60 | 30,88 | 4,77 |

**المصدر:**ابتسام رزوق (2023) ، تقسيم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية تخصص إدارة استراتيجية، جامعة ورقلة – ص 100 .

من الجدول أعلاه نلاحظ الارتفاع المستمر لعدد المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية حيث ارتفع عدد المؤسسات من 14474 سنة 2005 إلى 31997 سنة 2019، مع العلم أن مؤسسات الصناعات الغذائية تشكل حوالي 5% من المؤسسات الاقتصادية .

## 3.3. مساهمة الصناعات الغذائية الجزائرية للفترة الممتدة في النمو الاقتصادي للفترة (2005-2020)

في ظل التحولات الاقتصادية والمتغيرات العالمية، اتجهت الجزائر إلى التغير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على تكوين البعد الاقتصادي وتحقيق قدر من الاكتفاء والانتعاش من المنتجات الغذائية، التي تعتبر هذه الأخيرة مخرجات الصناعة حيث ظلت الصناعات الغذائية في الجزائر تحتل المرتبة الثالثة من الفروع الصناعية الأخرى، أي بعد كل من فرعي الحديد والبناء، ولقد عملت الجزائر جاهدة لأجل النهوض بهذا القطاع وذلك بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الاستهلاكي للعائلات على المنتجات والصناعات الغذائية .

### 1.3.3. مساهمة الصناعات الغذائية الجزائرية في كل من الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة

**أولا) مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الوطني الخام للفترة (2005-2020)**

عرف فرع الصناعات الغذائية تطوراً ملحوظا من حيثمساهمته في الإنتاج الوطني الخام وهدا راجع لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إن مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي يرتبط أساسا عبدي بمدى القطاع الفلاحي بما يتماشى مع مخرجات القطاع، وهذا ما سنحاول تحليلهمن خلال الجدول الآتي :

**جدول رقم( 3-5) الناتج الخام من الصناعات الغذائية في الجزائر (2005-2020)**

**الوحدة مليون دج**

| | قيمة مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي للصناعات الغذائية | قيمة مساهمة القطاع العام للصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي للصناعات الغذائية | نسبة مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي للصناعات الغذائية | نسبة مساهمة القطاع العام للصناعات الغذائية في الإنتاج الإجمالي للصناعات الغذائية | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | 401919.6 | 101494.3 | 79.84% | 20.16% | 100% |
| 2006 | 429110.0 | 96496.3 | 81% | 19% | 100% |
| 2007 | 471215.6 | 99978.7 | 82.49% | 17.50% | 100% |
| 2008 | 499556.9 | 107866.3 | 82.24 | 17.76% | 100% |
| 2009 | 574201.3 | 112510.0 | 83.61% | 16.39% | 100% |
| 2010 | 627478.0 | 118948.0 | 84.06% | 15.94% | 100% |
| 2011 | 680999.5 | 143147.2 | 82.63% | 17.37% | 100% |
| 2012 | 749304.6 | 150014.2 | 83.31% | 16.68% | 100% |
| 2013 | 826981.10 | 160169.1 | 83.78% | 16.22% | 100% |
| 2014 | 889557.7 | 172843 | 83.74% | 16.26% | 100% |
| 2015 | 968745.50 | 189.738.80 | 83.62% | 16.38% | 100% |
| 2016 | 1.063924.40 | 198.091.30 | 84.30% | 15.70% | 100% |
| 2017 | 1.131098.60 | 208.528.10 | 84.44% | 15.56% | 100% |
| 2018 | 1.196.827.50 | 220734.70 | 84.43% | 15.57% | 100% |
| 2019 | 1234358 | 229642.6 | 84.31% | 15.68% | 100% |
| 2020 | 1285864.9 | 233061.7 | 84.65% | 15.34% | 100% |

**المصدر:**من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)(2005-2020)

وفقا لما جاء في الجدول أعلاه يتضح لنا أن مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام تتزايد باستمرار خلال سنوات الدراسة (2005 – 2020) حيث يظهر الفرق بين مساهمة القطاعين العام والخاص

بفارق كبير حيث تبلغ مساهمة القطاع الخاص في الناتج العام الإجمالي حوالي 84,5 % خلال سنة 2020 بينما لا تتجاوز النسبة في القطاع العام 16% وهذا راجع للاستراتيجيات المطبقة من طرف الدولة في تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة . واشكل الموالي يوضح مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الاجمالي خلال الفترة الممتدة بين (2005-2020)

**الشكل رقم (3-2)مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الإجمالي خلال الفترة. (2005-2020)**

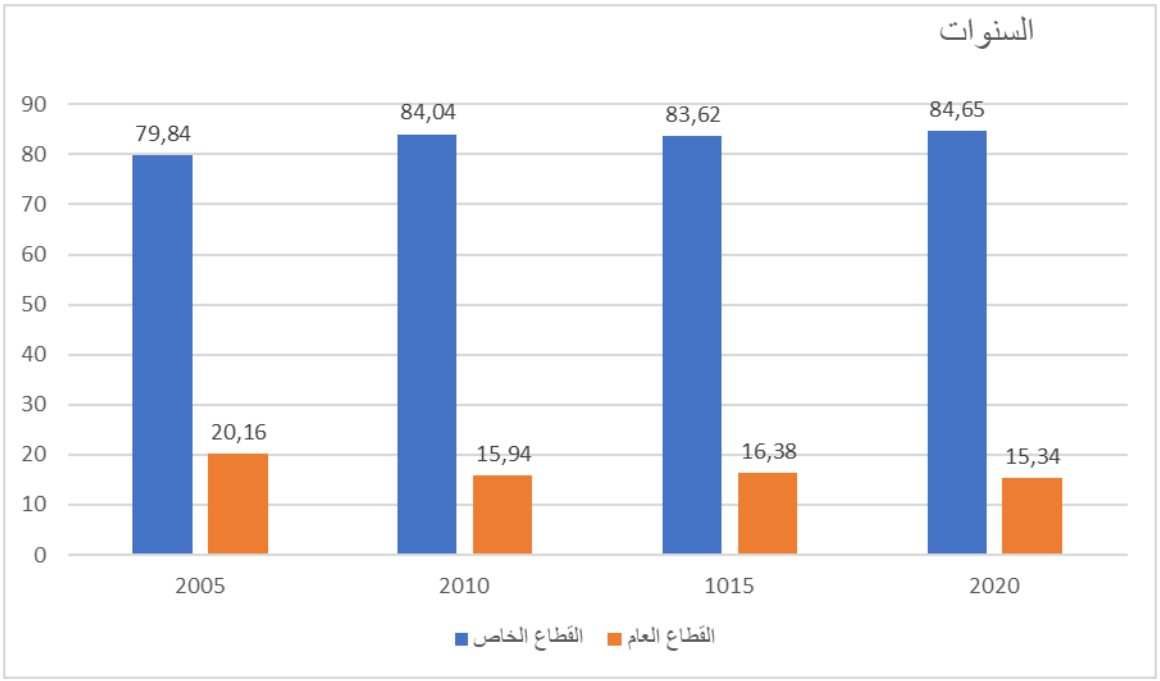


**المصدر**:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول **(3-5)**

**ثانيا) مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للفترة (2005-2020)**

سنحاول من خلال الجدول تحليل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في: إجمالي القيمة المضافة وذلك من خلال مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية والقطاع العام في إجمالي القيمة المضافة .

**الجدول رقم (3-6)تطور مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة (2005 - 2020)**.مليون دج. الوحدة

| السنوات | قيمة مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة | قيمة مساهمة القطاع العام للصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة | نسبة مساهمة القطاع الخاص للصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة | نسبة مساهمة القطاع العام للصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | 113691,600 | 24699.409 | 82,15% | 17,85% | %100 |
| 2006 | 121298,800 | 24723,800 | 83,06% | 16,94% | %100 |
| 2007 | 132423.400 | 23659.800 | 84,84% | %15,16 | %100 |
| 2008 | 139920,000 | 24394,400 | 85,15% | %14,84 | %100 |
| 2009 | 1.62752,200 | 25730,200 | 86,34% | 13,66% | %100 |
| 2010 | 186581,900 | 27550.600 | 87% ,13 | %12,87 | %100 |
| 2011 | 199787,700 | 32058800 | 86,17% | 13,83% | %100 |
| 2012 | 232206,700 | 33930.800 | 87,25% | % 12,75 | %100 |
| 2013 | 249173,200 | 36307.200 | 87,28% | 12,72% | %100 |
| 2014 | 282826,800 | 43755.500 | 86,60.% | 13,40% | %100 |
| 2015 | 308821,100 | 47162,700 | 86,80% | 13,20% | %100 |
| 2016 | 332841,800 | 48805,300 | %87,20 | % 12,80 | %100 |
| 2017 | 357172,400 | 50944,500 | 87,70% | %30 ,12 | %100 |
| 2018 | 377943,600 | 55463,600 | 87,20% | %80 ,12 | %100 |
| 2019 | 389025,300 | 55676,000 | 87,5% | 12,5 % | %100 |
| 2020 | 2408910.4 | 56670.4 | 87,8% | 12,2% | %100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)(2005-2020).

وفقاً لما جاء في الجدول أعلاه يتضح لنا أن مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة تتزايد باستمرار خلال سنوات الدراسة، كما يظهر الفرق الكبير بين مساهمة القطاعين العام والخاص بفارق كبير جداً بحيث تبلغ مساهمة القطاع العام لسنة 2005،17,85% والقطاع الخاص بـ 89,15 %وفي

سنة 2020 كانت نسبة مساهمة القطاع العام 12.2% والقطاع الخاص 87,8%الأمر الذي يدل على التطور المستمر للصناعات الغنائية في القطاع الخاص.

إن تزايد مساهمة القطاع الخاص لنوع الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة يعود إلى تزايد اهتمام الدولة على هذا القطاع وذلك من طريق تسهيل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بالصناعات الغذائية. أو صناعات أخرى ومنح مساعدات وتسهيلات مثل الإعفاءات الضريبة لمدة ثلاث سنوات الأولى من بداية إنشاء النشاط إلى غير ذلك، أما التراجع الذي يشهده مؤشر الإنتاج الصناعي للقطاع العام فيما يخص الصناعات الغذائية، بسبب عدم محاكاة التكنولوجيا وضعف الهياكل الصناعية العمومية، على عكس القطاع الخاص الذي تعتمد على التجهيزات الجديدة وتعمل على مواكبة التطور والتكنولوجيا.

على الرغم من هذا التطور إلا أن هذه المساهمة تبقى ضئيلة وجد مواضعة بالمقارنة مع إمكانيات الجزائر الزراعية والفلاحية.

**الشكل رقم: (3-3) نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة (2005-2020)**

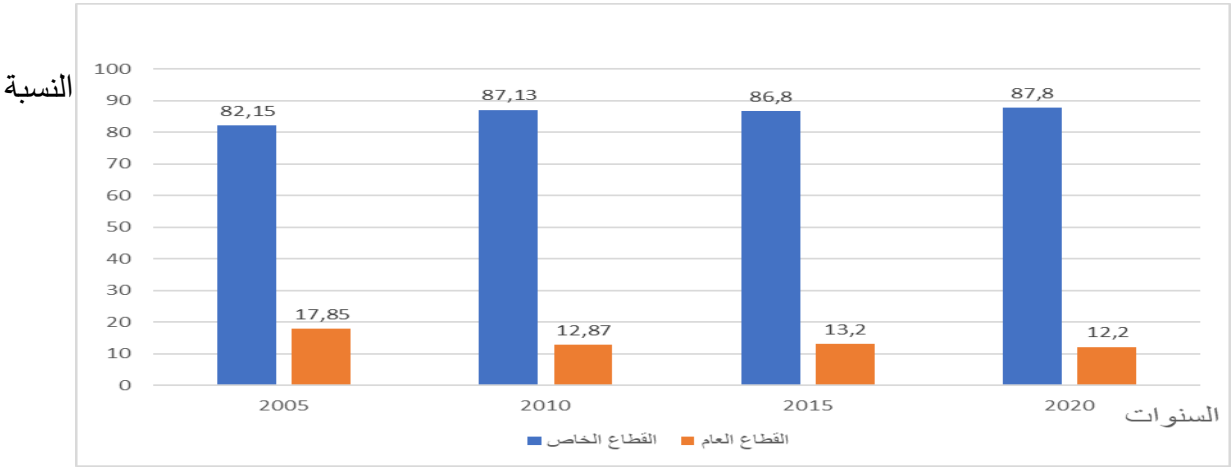


**المصدر:** من اعداد الطالبة اعتمادا على جدول أعلاه.

**ثالثا) مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)**

يعتبر قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية من أهم القطاعات الفاعلة في توفير مناصب الشغل في الجزائر وذلك نتيجة الانتشار السريع لها ومساهمتها في امتصاص البطالة، والجدول الثاني يبرز ذلك:

**الجدول رقم (3-7) تطور العمالة في فرع الصناعات الغذائية للفترة (2005-2020)**

| السنوات | 2004 | 2012 | 2015 | بعد 2020 |
|---|---|---|---|---|
| عدد العمال | 32.292 | 145,000 | 150000 | 170000 |

المصدر: بن جدو زوهير(2024.2023),**دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر** ,أطروحة دكتوراه الطور الثالث, اختصاص اقتصاد وتسيير مؤسسات ص205.

من خلال الجدول نلاحظ تزايد عدد العمال في فرع الصناعات الغذائية حيث انتقل من 292 32 بعد سنة 2004 إلى 145000 عمل سنة 2012، وبقي في تزايد حيث أن في سنة 2015 واحد كان عدد العمال 150000 عامل تزايد إلى 170000 عامل إلى ما بعد 2020.

تحدد الإشارة إلى أن أكبر مساهمة في التوظيف تعود إلى مؤسسات القطاع الخاص والتي توفر أكثر من 86,320 % من مناصب العمل أمام تراجع مؤسسات القطاع العام والتي انتقلت مساهمتها من 19169 منصب عمل سنة 2010 إلى 19854 منصب عمل سنة 2012 وهو ما يمثل حوالي 13.69 من مناصب العمل في هذا الفرع [1].

**- قيمة تعويضات الأجراء المنتسبين لفرع الصناعات الغذائية (2005-2020)**

وتشمل الأجور والاشتراكات الاجتماعية المدفوعة للضمان الاجتماعي والأمانات الاجتماعية المقدمة مثل المراكز الطبية داخل المؤسسات، المخيمات الصيفية إلخ، للوقوف على مدى مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل سنحاول تقديم إحصائيات تطور قيمة تعويضات العاملين في فرع الصناعات الغذائية خلال الفترة (2005-2020) من خلال الجدول التالي:

[1] بن جدو زوهير، مرجع سابق، ص206.

**الجدول رقم (8.3) تطور قيمة تعويضات الأجراء المنتسبين لفرع الصناعات الغذائية للفترة (2020-2005)**

| السنوات | تعويضات الأجراء المنتسبين للقطاع العام مليون دج | الأهمية النسيبة % | تعويضات الأجراء المنتسبين للقطاع الخاص مليون دج | الأهمية النسيبة % |
|---|---|---|---|---|
| 2005 | 13148.1 | 4.46 | 12214.7 | 2.81 |
| 2006 | 11301.1 | | 1286.1 | 2.59 |
| 2007 | 11501.5 | 3.39 | 14646.9 | 2.56 |
| 2008 | 12092.4 | 3.04 | 16388.5 | 2.57 |
| 2009 | 11693.1 | 2.91 | 20687.6 | 2.85 |
| 2010 | 12108 | 2.52 | 21548.1 | 2.70 |
| 2011 | 13298.9 | 2.31 | 23393.9 | 2.76 |
| 2012 | 13762.4 | 2.15 | 24989 | 2.69 |
| 2013 | 15059.8 | 2.32 | 29462 | 2.65 |
| 2014 | 17830.9 | 2.49 | 32477.5 | 3.02 |
| 2015 | 16351.8 | 2.10 | 35562.9 | 2.83 |
| 2016 | 17674.9 | 2.23 | 41474.1 | 2.99 |
| 2017 | 18810 | 2.31 | 44226.5 | 3.05 |
| 2018 | 17538.4 | 2.03 | 46729.8 | 2.96 |
| 2019 | 19197.9 | 2.01 | 48277.41 | 2.86 |
| 2020 | 16756.4 | 1.85 | 48670.5 | 3.02 |

**La source** : ONS, les comptes économiques de 2001-2015, 2015-2018, 2019-2020 .ministère de finance, l'Algérie

من خلال الجدول نلاحظ أن تعويضات الأجراء في القطاع العام للصناعات الغذائية هي في تراجع من سنة لأخرى، حيث بعد أن كانت تشكل 4,56 % بقيمة 13146,1م دج تراجعت مساهمتها إلى 1,85% بنسبة 16756,4 م دج سنة 2020، ويرجع ذلك خمول نشاط المؤسسات التي تنشط في القطاع

العام وزوالها في القطاع العام، ونشاطها في القطاع الخاص بعد عملية الخوصصة في القطاع الصناعي بصفة عامة والقطاع الصناعات الغذائية بصفة خاصة.

أما مساهمة القطاع الخاص الصناعات الغذائية فهي ثابتة خلال الفترة ( 2005- 2013 ) ، ولوحظ ارتفاع طفيف في سنة 2014 نسبة 3,02% واستمرت النسية في الثبات إلى سنة 2020 بنسبة 3,02%.

إن فرع الصناعات الغذائية ساهم مساهمة فعالة في إحداث مناصب العمل وامتصاص نسبة من البطالة ويرجع ذلك إلى نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال.

**رابعا) مساهمة الصناعات الغذائية في الضرائب خلال الفترة (2005-2020)**

تساهم الصناعات الغذائية في إنعاش الخزينة العمومية من خلال الضرائب، باعتبارها مورداً مالياً كبيراً يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ومن بين الضرائب المطبقة في الجزائر الضرائب على أرباح الشركات (IBS) ، والضريبة على الدخل الإجمالي، ومن أجل إبراز مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الضرائب المرتبطة بالإنتاج للفترة 2005 - 2020 يوضع الجدول الموالي مساهمة كل من القطاعين العام والخاص للصناعات الغذائية في دفع الضرائب وكذا الإسهام النسبي المدروس ضمن باقي القطاعات الاقتصادية :

**الجدول رقم (3-9) مؤشر الضرائب المرتبطة بإنتاج الصناعات الغذائية خلال الفترة 2005-2020**

**الوحدة: مليون دج.**

| السنوات | قيمة الضرائب المرتبطة بالإنتاج الإجمالي للصناعات الغذائية | | | الإسهام النسبي للقطاع العام | الإسهام النسبي للقطاع الخاص | الحصة النسبية للصناعات الغذائية في قيمة الضرائب المرتبطة بالإنتاج ضمن الصناعة التحويلية % | الحصة النسبية للصناعات الغذائية في قيمة الضرائب المرتبطة بالإنتاج ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القطاع العام | القطاع الخاص | المجموع | | | | |
| 2005 | 1246,500 | 4081,600 | 5328,100 | 23,4 | 76,6 | 28,66 | 0,67 |
| 2006 | 1041,200 | 4454,600 | 5495,800 | 18.9 | 81,1 | 28,79 | 0,65 |
| 2007 | 985,300 | 4966,100 | 5951,400 | 16,6 | 83,4 | 31.14 | 0,65 |
| 2008 | 892,800 | 5098,000 | 5990,800 | 14,9 | 85,1 | 29,67 | 0,52 |
| 2009 | 884,500 | 6204,800 | 7089,300 | 12,5 | 87,5 | 29,38 | 0,86 |
| 2010 | 905,300 | 6585,300 | 7490,600 | 12.1 | 87,9 | 30,73 | 0,75 |
| 2011 | 1034,300 | 7359,300 | 8393,600 | 12,3 | 87,7 | 29,65 | 0,68 |
| 2012 | 975,600 | 7870,100 | 8845,700 | 11,0 | 89,0 | 30,62 | 0,68 |
| 2013 | 1114,000 | 9209,800 | 10323,800 | 10,8 | 89,2 | 31,82 | 0,81 |
| 2014 | 1286,600 | 10265,600 | 11552,200 | 11,1 | 88,9 | 31.28 | 0,91 |
| 2015 | 1441,100 | 19189,900 | 20631,000 | 7,0 | 93,0 | 45.34 | 2,00 |
| 2016 | 1232,900 | 15689,700 | 16922.600 | 7,3 | 92,7 | 41,74 | 1,62 |
| 2017 | 1276,600 | 16681,300 | 17957.900 | 7.1 | 92,9 | 40.97 | 1,49 |
| 2018 | 1229,900 | 18695,800 | 19925,700 | 6,2 | 93,8 | 39,24 | 1,38 |
| 2019 | 1364,700 | 20229,300 | 21594,000 | 6,3 | 93,7 | 39.15 | 1,58 |
| 2020 | 1283,6 | 1970,7 | 209843 | 6,11 | 93,89 | / | 2 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على: ONS, Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique années 2001

نلاحظ من خلا الجدول مساهمة الصناعات الغذائية في تمويل الخزينة العمومية من خلال الضرائب خلال الفترة ( 2005- 2020 ) ، حيث نلاحظ أن مساهمة الصناعة الغذائية ضمن مجمل القطاعات ضئيلة وسجلت أعلى نسبة لها سنة 1015 و2020 بنسبة 2% وأدنى نسبة سجلت سنة 2008 نسبة 0,50%كما تراوحت حصة النسبة للصناعات الغذائية ضمن الصناعات التحويلية في قيمة الضرائب المرتبطة بالإنتاج بين 28% و45% خلال الفترة المدروسة حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2015 وأدنى نسبة سنة 2005 بنسبة 28,6%.

كما تلاحظ أن هناك تطور في مساهمة القطاع الخاصحيث أن نسبة مساهمة القطاع الخاص سنة 2005 قدرت بـ 76,6 %وارتفعت إلى 93,89% سنة 2020 وفي المقابل يلاحظ انخفاض مستمر لمساهمة القطاع العمومي،الأمر الذي يؤكد سيطرة القطاع الخاص على قطاع الصناعات الغذائية ويعود ذلك لتبنى الدولة استراتيجياتتدعم الخواص.

### 2.3.3. مساهمة الصناعات الغذائية الجزائرية في التجارة الخارجية

ويعتبر مؤشر التجارة الخارجية من أهم مؤشرات قياس الكفاءة للنمو الاقتصادي للبد، حيث تعد الجزائر البلد المستورد الأول للمواد الغذائية في قارة إفريقيا، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لتغطية الطلب على المنتجات الغذائية محليا ويمكن إظهار مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في قطاع التجارة من خلالدراسة تطور الصادرات والواردات الجزائرية:

**أولا) المساهمة في ترقية الصادرات:**

يعتبر قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منتوجات للصناعات الغذائية والجدول أدناه يمثل تطور قيمة الصادرات في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة (2005 - 2020 ).

**الجدول رقم (3-10 ) مساهمة الصناعات الغذائية فيترقية الصادرات (2005 -2020).**

الوحدة : مليون دولار

| السنوات | صادرات المنتجات الغذائية |
|---|---|
| 2005 | 67 |
| 2006 | 74 |
| 2007 | 88 |
| 2008 | 119 |
| 2009 | 113 |
| 2010 | 315 |
| 2011 | 355 |
| 2012 | 315 |
| 2013 | 404 |
| 2014 | 323 |
| 2015 | 238 |
| 2016 | 328 |
| 2017 | 350 |
| 2018 | 373 |
| 2019 | 408 |
| 2020 | 437 |

**المصدر:** الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام(2020-2005)

من خلال الجدول نلاحظ تزايد مستمر في قيمة الصادرات من المنتجات الغذائية حيث سجلت قيمتها سنة 2005 ب 74 مليون دولار وارتفعت إلى 576 مليون دولا سنة 2020. وهذا راجع لتدعيم قطاع الصناعات الغذائية من طرف الدول.

**ثانيا) المساهمة في التخفيف من الواردات.**

لتوضيح تطور الواردات الجزائرية للسلع الغذائية خلال الفترة ( 2005 - 2020 ) نعرض الجدول التالي:

**الجدول رقم ( 3-11) المساهمة في التخفيف من الواردات الجزائرية للفترة (2005-2020)**

| السنوات | واردات المنتجات الغذائية |
|---|---|
| 2005 | 3597 |
| 2006 | 3800 |
| 2007 | 4954 |
| 2008 | 13.78 |
| 2009 | 5863 |
| 2010 | 6058 |
| 2011 | 9850 |
| 2012 | 9022 |
| 2013 | 9580 |
| 2014 | 11005 |
| 2015 | 9314 |
| 2016 | 8223 |
| 2017 | 8438 |
| 2018 | 8573 |
| 2019 | 7694 |
| 2020 | 7723 |

**المصدر:**من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطن للإحصائيات الجزائر بالأرقام (2005- 2020)

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الواردات الجزائرية للمنتوجات الغذائية في تزايد مستمر حيث قدرت قيمة الواردات من المنتوجات الغذائية لسنة 2005، 3597 مليون دولار وارتفعت سنة 2020 إلى 8877 مليون دولار وهذا راجع لعجز الدولة عن تغطية اجتياحات السكان من المنتوجات الغذائية مقابل التزايدالسريع للنمو السكاني.

الشكل رقم (3-4) تطور الصادرات والواردات خلال الفترة( 2005-2020)

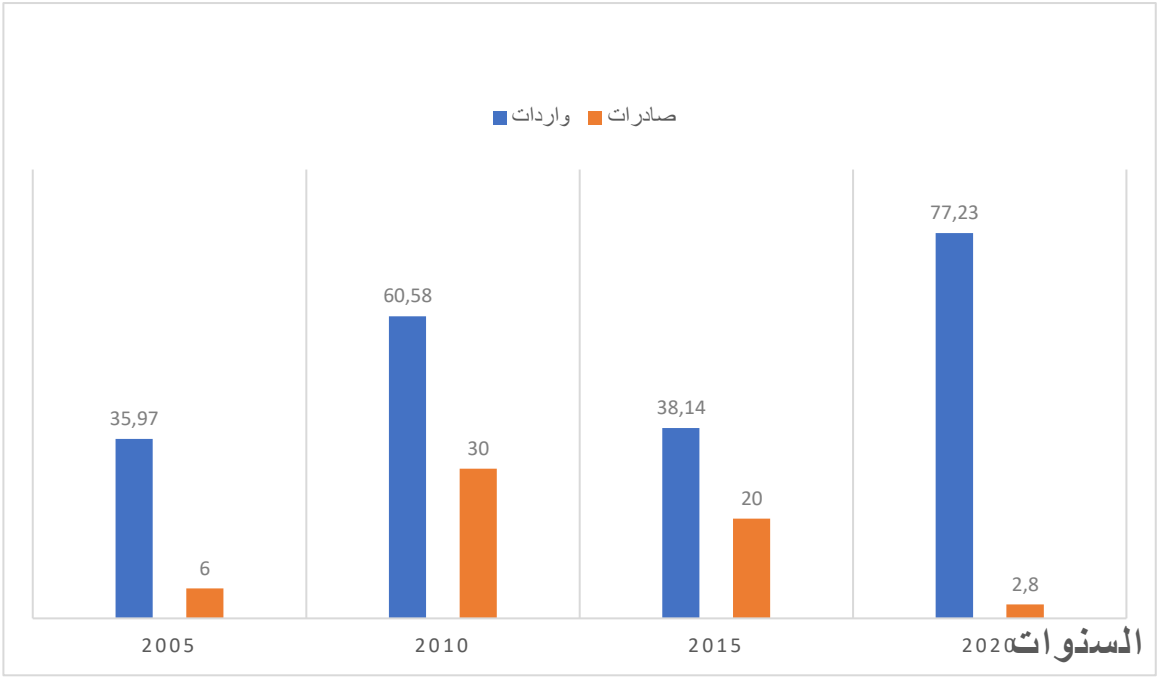


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على جدولي الصادرات والواردات رقم (3-10),(3-11)

**ثالثا) الميزان التجاري للصناعات الغذائية للفترة 2005-2020**

باعتبار أن الصناعات الغذائية تعتبر أحد محركات النمو الاقتصادي، بدءا بتغطية احتياجات السكان وحاجيات السوق المحلية وصولاً إلى مرحلة التصدير، عملت الجزائر جاهدة للوصول إلى ذلك ولكن التبعية للخارج في هذا القطاع عائقا أمام الوصول إلى أهدافها، وهذا ما يفسر عجز الميزان التجاري الجزائري، حيث تعد الجزائر كما رأينا سابقاً أنها أكبر دول مستوردة وأقل الدول مصدرة والجدول التالي يوضح الميزان التجاري للمواد الغذائية للفترة (2005-2020).

**الجدول رقم(3-12) الميزان التجاري للسلع الغذائية الفترة (2005-2020)**

| السنوات الغذائية | صادرات المنتجات | واردات المنتجات الغذائية | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| 2005 | 67 | 3597 | 3520- |
| 2006 | 74 | 3800 | 3727- |
| 2007 | 88 | 4954 | 1866- |
| 2008 | 119 | 7813 | 7654- |
| 2009 | 113 | 5863 | 5750- |
| 2010 | 315 | 6058 | 5743- |
| 2011 | 355 | 9850 | 9495- |
| 2012 | 315 | 9022 | 8707- |
| 2013 | 404 | 9580 | 9178- |
| 2014 | 323 | 11005 | 10682- |
| 2015 | 238 | 9314 | 9097 |
| 2016 | 328 | 8223 | 7877- |
| 2017 | 358 | 8438 | 6898- |
| 2018 | 373 | 8573 | 8200- |
| 2019 | 408 | 7694 | 8726- |
| 2020 | 437 | 7723 | 72160- |

**المصدر**:من إعداد الطالبة على الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018 نشرة 2021 وزارة المالية، الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ عجز في الميزان التجاري للفترة الممتدة 2020 وهذا راجع إلى ضعف قيمة الصادرات زيادة قيمة الواردات، وكذلك محدودية الإنتاج الزراعي وارتفاع عدد السكان، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية في السلع الغذائية بسبب جائحة كورونا، والذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأمر الذي ينعكس سلباً على التجارة الخارجية للدول وخاصة الدول النامية بما فيها الجزائر.

## 4.3 آليات تطوير الصناعات الغذائية في إطارنموذج التنويع الاقتصادي (2019-2030)

نظراً لأهمية الصناعات الغذائية كقطاع ديناميكي واقتصاديواجتماعي لأي دولة يجدر تعزيز تطويرها من خلال تخصيص الإمكانات الكافية، من أجل الاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة وذلك باستعمال التكنولوجيا ومواكبة التطور.

والجزائر مثلما كما في الدول تعمل على تطوير قطاعاتها وبالأخص القطاع الصناعي الذي يساهم في تطور النمو الاقتصادي، فقد عكفت على تبني سياسات للخروج من أزمة التبعية النفطية ولا يمكن التخلص من التبعية إلا إذا أعادت النظر في الاستراتيجيات المنتهجة، فقد قامت تحييد نموذج النمو الاقتصادي الجديد.

### 1.4.3ماهية نموذج التنويع الاقتصادي (2019-2030) وأهم مرتكزاته

#### أولاً) ماهية النموذج

يقصد بالتنويع الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وهو ما يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق خاصة على البلدان التي يعتمد على مصدر وحيد غير مستديم، بمعنى أن التنويع الاقتصاديهو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعاتتشارك في تكوين الناتج.[1]

تم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي آفاق ( 2030) الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 وفي إطار تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا مع تحقيق معدل نمو بـ 6.5% خارج المحروقات والتحول إلى دولة ناشئة خلال العشرية القادمة من خلال تطبيق تدابير إجرائية استعجالية، قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزان التجاري، ومقاربة التنويع والتحول الاقتصادي من أجل الوصول إلى اقتصاد مبنى

[1] شكيرو وسيلة، غزازي عمر 2020، **استراتيجية تطوير القطاع الزراعي، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي**، مجلد 14 رقم 1، ص226-239.

على موارد مالية خارج المحروقات بميزة التنوع، الاستقرار والاستدامة،هي الشق المتعلق بالموازنة بين النموذج الجديد للنمو أهداف محددة إلى غاية سنة 2019 تتمثل في:

- ✓ تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطيةالنفقات الرئيسية للتسيير.
- ✓ خوض محسوس لعجز الخزينة في حدود 2019.
- ✓ تجنيد موارد إضافية ضرورية من السوق المالي الداخلي.[1]

❖ **مراحل تنفيذه:** يتم تتحدد هذا النموذج عبر ثلاث مراحل للنمو هي :

- **مرحلة الإقناع 2016 - 2014**: وحتى مرحلة تسعى إلى رفع مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في خلق القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة.
- **مرحلة التحول 2020- 2025**: وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدارت الاقتصاد وتتمكن الجزائر خلالها من تجسيد إمكانية اللحاق بركب الاقتصاد.
- **مرحلة الاستقرار أو التقارب 2026-2030**:وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره، وستتجه مختلف القطاعات الاقتصادية نحو قيمتها التوازنية.[2]

**ثانيا) أهداف النموذج الاقتصادي الجديد للنمو وسعي النموذج وأهم مرتكزاته**

يسعى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو إلى تحقيق ممثلة من الأهداف أهمها:[3]

- ✓ بلوغ معدل نمو خارج قطاع المحروقات مستدام في حدود 6.5%سنويا للفترة 2020-2030.
- ✓ مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 3 مرة.
- ✓ وجوب انتقال نسبة إسهام الصناعة التحويلية في القيمة المضاف للناتج الداخلي الخام من 5.3% سنة2015 إلى 10% بحلول 2030.
- ✓ تقليص نمو استهلاك البلاد السنوي من الطاقة إلي النصف من زيادة سنوية بـ 6% حالياً إلى زيادة بـ 3% بحلول 2030.

---

[1] آمنة الزهراء بوشاقور، منير نوري (2013)، **واقع الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية وسبل ترقيتها في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد**، 1016-2010، مجلة الريادة الاقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 2014، 2015.

[2] لطرش ذهبية (2017) ، **تحديات تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو ( 2016 - 2030 )**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 8 ص 192.

[3]المرجع نفسه، ص 192.

- ✓ تطوير القطاع الزراعي حتى يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتنويع هيكل الصادرات.
- ✓ تنويع الصادرات الجزائرية بهدف رفع مساهمتها في تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.
- ✓ اختيار الفروع الإنتاجية القادرة على الاستجابة للطلبالمحلى وتوسعيها لتقليص الواردات مع توسيع الصادرةلتعزيز مداخيل النقد الأجنبي.[1]
- ✓ تقليص معدلات البطالة بخلق فضاءات إنتاجية جديدةتعمل على تثمين الموارد المحلية وضمان التوزيع والاستغلالالأمثل للموارد الاقتصادية.

### 2.4.3 إستراتيجية تطوير فرع الصناعات الغذائية في إطار برنامج النمو الاقتصادي

اعتمدت الجزائر سياسة الزراعة والأمن الغذائي عبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2010 – 2014) واستراتيجية فلاحة 2020، واستراتيجية التنمية الفلاحية، والتنمية الريفية، والصيد البحري أفاق 2035، وتدعمها في ذلك أدوات مالية، من قبيل الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، وصندوق التنمية لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والقرض الفلاحي "الرفيق " و "القرض التعاوني" و "القرض الاتحادي"، واتخذت تدابير أخرى لتيسير الحصول على ملكية الأراضي وتشجيع الأنشطة الزراعية. ولقد شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في خطة عمل استراتيجية فلاحة "2020هذه في عام 2016، وتهدف الخطة إلى تحسين الإنتاجية والأمن الغذائي حيث تعتمد على ثلاث ركائز هي: الزراعة، الثروة الحيوانية والغابات والأحواض المائية، بالإضافة إلى صيد الأسماك والمائيات حيث كان من المتوقع بحلول عام 2020 تحقيق نمو بنسبة 5%، إنتاج بقيمة 3004 مليار دولار معدل تشجير قدره 13%، انخفاض في الواردات يزيد على ملياري دولار أمريكي، ارتفاع الصادرات لتزيد عن 1.1 مليار دولار، مع إيجاد حوالي 1.5 مليون فرصة عمل. ولقد بدا هدف النمو واقعيا بالنسبة للإنتاج ذي القيمة المضافة، فقد بلغ 3202 مليار دولار في عام 2017 أي نصف القيمة المستهدفة، أما أهداف التجارة الخارجية فمن المرجح أن تكون هي الأكثر صعوبة في تحقيقها، وباعتبار فرع الصناعات الغذائية من القطاعات الرئيسية التي يعول عليها من اجل ترقية التجارة الخارجية، وباعتباره قطاع اقتصادي و اجتماعي فعال في اقتصاد أي دولة، والذي من الواجب العمل على تطويره من خلال تخصيص الموارد الكافية من أجل الاستغلال والتوظيف الأمثل للمواد الخام، بالإضافة إلى التكنولوجيا المتطورة في المؤسسات التي تنشط في هذا القطاع، وذلك من أجل الحصول على منتج ذو جودة عالية قادر على إرضاء المستهلك المحلي، بالإضافة إلى قدرته على المنافسةفي الأسواق الخارجية.

[1] آمينة الزهراء بوشاقور، منير نوري، 2023، مرجع سابق، ص 216.

ومن اجل تطوير هذا الفرع من الصناعات في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016 - 2030)، قامت الدولة الجزائرية باتخاذ مجموعة من التدابير التي تعد ما بين مزيج من عصرنة القطاع الفلاحي من جهة قصد بلوغ هدف الأمن الغذائي، وتنويع الصادرات، وتسريع وتيرتها خارج المحروقات، ومن جهة أخرى توسيع القطاع الصناعي وعصرنته فيإطار تنمية النشاطات التنموية وعلى هذا الأساس وجب اتخاذ التدابير الاستعجالية التالية:

- ✓ **الإسراع في تطوير القطاع الزراع معالجة مشاكله واختلالاته:** تضمن النموذج ضرورة تحسين إنتاجية وتنافسية القطاع الزراعي وفرع الصناعات الغذائية، وضرورة رفع وإزالة كل العوائق التي تقف أمام تطوير الاستثمار فيها من خلال تبني وتنفيذ سياسة عمومية وتنظيمات ملائمة ورفع إنتاجية المستثمرات الفلاحية، وإنتاجية مختلف شعب وفروع التصنيع الغذائي، ولاسيما إنتاج السلع واسعة الاستهلاك ورفع معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي إلى 6.5 % سنويا، وتسوية[1]المشاكل المتعلقة بالعقار الزراعي وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج الزراعية التحويل الصناعيلاسيما في أهم شعب الإنتاج.
- ✓ **تسهيل الاستثمار في فرع الصناعات الغذائية:** من أجل تحقيق النمو حسب البرنامج الاقتصادي الجديد، يجب ربطالنمو في قطاع الصناعات الغذائية بتطور رأس المال المستثمر، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى.
- ✓ **تسهيل إجراءات تصدير الصناعات الغذائية للأسواق الدولية:** من أجل تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات ومن بينها الصادرات من المنتجات الغذائية الزراعية، يجب ضمان تمويل مستدام لعملية المرافقة لعملية التصدير، وفي هذا الإطار يستفيد المتعاملون الاقتصاديون في فرع الصناعات الغذائية بناء على ما تضمنه المخطط الاستراتيجي لتطوير إدارةالجمارك المعتمد (2016 - 2019) من بعض الامتيازات الجبائية والمالية الممنوحة لهم في إطار الأنظمة الجمركيةالاقتصادية.
- ✓ **تحفيز المقاولاتية في فرع الصناعات الغذائية:** حيث تواجه المقاولاتية قيودا كثيرة في الجزائر من حيث التمويل، المهارة، وصعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع، وهذا راجع لغياب ثقافة المقاولاتية، وتنامي التعقيدات البيروقراطية وطول مدة هذه الإجراءات وغياب المنافسة، وعليه أبدت الدولة إرادة قوية في النموذج الاقتصادي الجديد للنمو المواجهة مختلف هذه المعوقات، وتسهيل عملية إنشاء المؤسسات في القطاعات وفروع الإنتاج الديناميكية ومن بينها فرع الصناعات الغذائية عن طريق

[1] آمنة الزهراء بوشاقور، ومنير نوري، (2023)، مرجع سابق، ص 217.

إضفاء التغيير على الطابع المؤسسي من خلال استعراض حالة وتوطين لجنة ممارسة الأعمال وضمها لممثل الحكومة والقطاع الخاص إضافة إلى الباحثين والاستشاريين، وهو ما يجعلها تتسم بالدقة العلمية والرؤية لعملية التنميةالاقتصادية.

- ✓ **تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه:** إن عملية تنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيز الاستثمار في الصناعات الغذائية تتم من خلال إيجاد مخطط لتموقع وإعادة انتشار الأنشطة الصناعية عبر التراب الوطني في إطارمخطط لتهيئة الإقليم الوطني تماشيا مع احتياجات الاقتصاد المحلي والوطني والسياسة الصناعية ويتطلب ذلك:

– تجميع الأراضي والعقارات الصناعية وجعلها تحت سلطة هيئة واحدة وهي الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري، لأن دخول الكثير من المؤسسات التابعة لهيئات أخرى في ميالة تنظيم العقار أدت إلى تشتيت وتفتيت صنع القرار وأدىغياب آليات التنسيق إلى تنظيم عشوائي للعقار الصناعي والزراعي مع ضرورة إحداث تكامل بين الأقطاب والحظائرالتكنولوجية والجامعات وهذه الهيئة.

– وضع نظام جديد للحظائر الصناعية في الجزائر التي تقدر بـ 50 حظيرة تتماشى مع متطلبات التنمية الصناعيةوتسهيل الاستثمار.

وفي هذا الإطار ومن اجل تجسيد التدابير سابقة الذكر قامت الدولة بوضع استراتيجية وطنية لتطوير الصناعات الغذائية الزراعية تتمثل فيما يلي:[1]

– تشكيل لجنة وزارية مشتركة خاصة بالعتاد وإنشاء مجلس وطني للصناعات الزراعية الغذائية لتحديد وتقييم السياسات الوطنية المتعلقة بها، إضافة إلى إنشاء مركز تقني صناعي ذو طابع وطني، وصندوق للدعم المالي بـ 50 مليار دينارجزائري، وإنشاء أربعة أقطاب تقنية خاصة بالصناعة الزراعية الغذائية ذات الطابع الجهوي .

– إنشاء بنك معلومات الإحصاء مختلف الفاعلين في الفرع من فلاحين ومحولين موزعين، وإنشاء أرضيات لوجيستيكية قبلية وبعدية، وإعادة تأهيل مؤسسات الفرع، وإنشاء مناطق صناعية متخصصة للصناعات الغذائية.

[1] المرجع نفسه، ص 218.

– إنشاء جهاز دعم يشجع على إدماج المواد الأولية والعملية الإنتاجية، وتقليص الاستيراد ويشجع المنتجين على انتهاجسياسة التعاقد.

– إجراء تشخيص استراتيجي لجميع فروع النشاط وتحليل توقعات النمو وترقية المناطق التي تتوفر على إمكانيات معتبرة، وتسهيل إنشاء المؤسسات، وتحقيق التقارب الجغرافي، وتحسين مناخ الأعمال، والاستثمار لتشجيع ظهور مؤسسات رائدة.

–تفعيل دور العديد من الهيئات والهياكل الوسطية التي تعكف على تحقيق التكامل في أدوارها لبعث نشاط مختلف الصناعات الغذائية الزراعية، منها وزارة التجارة، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرةوالمتوسطة وترقية الاستثمار.[1]

### 3.4.3المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية الجزائريةوسبل ترقيتها.

**أولاً) المعوقات**: يواجه قطاع الصناعات الغذائية كغيره من فروع الصناعةالأخرى عدة عوائق نذكرها منها:

- **قاعدة ديمغرافية غير مضبوطة :**

تعتبر الديمغرافية متغير مهم بالنسبة للصناعات الغذائية بالنظر إلى تأثيرها الواضح على الطلب الاستهلاكي وبالتالي على الأسواق المفتوحة على المنتوجات الزراعية الغذائية لهذا فهي تستحق دراسة معمقة فيما يخص تطورها من حيث كل من إيقاع وتيرةالنمو والتغيرات في البنية الداخلية .

وتمثل القاعدة الديمغرافية أحد العوائق التي تقف في وجه الصناعات الغذائية في الجزائر كون عدد السكان الكبير في الدولة يجعل من الصعب توفير مدخلات زراعية كافية وبالجودة المطلوبة للصناعات الغذائية، بعبارة أخرى تقول أن الديمغرافية الواسع في البلد تؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج الزراعي المخصص للتصنيع كما وتؤدي من جهة أخرى إلى توجيه اهتمام المؤسسات الناشطة في النشاط نحو الكم دون الكيف فتصبح غير محفزة للتطوير من نشاطها أكثر لكسب رضا الزبون أو للحفاظ على حصتها في السوق كما أن عدد السكان الكبير يجهل البلد يغرق في التبعية الغذائيةأكثر فأكثر للخارج، بسبب تعاظم مستوى الاستيراد الذي وصل إلى حدود الإفراط فن في كثير من دول الجنوب نتيجة للزيادة

[1] المرجع نفسه، ص 219 .

السكانية وتباطئ الإنتاجية الزراعية هو الأمر الذي يجعل الاكتفاء الغذائي أمرا بعيد المنال على الحكومة والمتعاملين الاقتصاديين في الاقتصاد.[1]

- **قاعدة زراعية ضعيفة:**

يرتبط فرع الصناعات النهائية بعلاقة ترابط وتشابك مع القطاع الزراعي، حيث تساهم الزراعة بشكل كبير في تطوير الصناعة الغذائية وذلك عن طريق تموينها بمدخلات الإنتاج، غير أن هذه العلاقة تتسم بأنها ضعيفة وهو ما يؤثر سلبا على نمو وتطو الإنتاج، في مقابل زيادة حجم الواردات من المواد الأولية الزراعية نظراً لعدم قدرة العرض المحلي على تغطية الطلب وتوفير التمويل الملائم للصناعات الغذائية من حيث الحجم، النوعية والسعر، كون مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي لا تتجاوز في المتوسط 27 % من احتياجات السوق المحلي، ويعود السبب الرئيسي في ضعف مساهمة هذا القطاع إلى عدم نجاح السياسة الزراعية المعتمدة عند الاستقلال وتراكم المشاكل التي تعانيها الزراعة الجزائرية بالرغم من توفر الكثير من المقومات للهوض بها.[2]

- **نقص المواد الخام:** أصبحت الصناعات الغذائية في يومنا هذا تحتاج إلى خامات زراعية تتميز بصفات معينة ومحددة، ومع النقص الحاد في هذه الخامات فإنه يتم اللجوء لاستيرادها من الخارج مع العلم أنها تتميز بتذبذب أسعارها، موسميتها وقابليتها للتلف وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلعة

الغذائية في.[3]

- **مشكل العقار الصناعي:** ويرجع هذا بالخصوص إلى عدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها كما أن غياب سوق عقاري فعال أدى إلى وجود الكثير من المضاربات حول العقارالصناعي وصعوبة التأكد من ملكيته الحقيقية.[4]

---

[1] حاجي أسماء، مرجع سابق، ص 206.

[2] بن جدو زوهير، مرجع سابق، ص 223.

[3] مرجع نفسه، ص 225 .

[4]مرجع نفسه، ص 225.

- **مشاكل تتعلق بالتمويل:** تتجنب العديد من البنوك التجارية إقراض الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتعتبر ذلك عدة أسباب أهمها:[1]

- غياب ضمانات لهذه المشاريع عند محاولة القيام بالاقتراض.

- افتقاد الخبرة في المعاملات التجارية.

- ضعف الجانب التسويقي فهو ما يؤثر سلبا على هذه الصناعات .

- ارتفاع درجة الخطر المرتبطة بهذه المشاريع، كما أن معظم القروض التي يتم منحها هي قصيرة الأجل في حين احتياج هذهالمشاريع للتمويل متوسط وطويل الأجل.

- ارتفاع تكلفة التمويل وغياب ضمانات كافية للحصول على تكوينفي حالة احتياج المشروع إليه في فترة التشغيل.

- إمكانية فرض وصاية على المشروع عند منع التمويل يؤدي نسبة كبيرة إلى تأزم الوضع بين مؤسسة التمويل وأصحابالمشاريع .

- غياب مؤسسات مالية تعني بالتعامل مع هذه المشاريع وانوجدت فهي قليلة جيدا .

- **المنافسة الأجنبية القوية:** عائق يقف في وجه تطور الصناعات الغذائية الجزائرية هو حتما المنافسة الأجنبية القوية، المفروضة عليها مع شركات عالمية كبيرة، فالاعتماد على الصادرات أصبح المصدر الأول لتحويل الأسواق المحلية بالمنتجات الغذائية، ما جعل تبعية البلاد في الميدان الغذائي من أكبر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والتي تحدث عنها الباحثين والدارسين فيالمجال، في المقابل أهم المؤسسات الصناعية الغذائية الجزائرية لا تمتلكتلك الإمكانيات الكبيرة من أجل المحافظة على حصصها في السوق وحتى الآن هي محمية تتدخل الدولة، خاصة لحماية استمرار حياتها من النسيج الصناعي والتي من بينه الشركات المتعددة الجنسيات التي تستمر في اختراق السوق الجزائرية عن طريق التبادلات التي تختارها لمستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر.

لذلك يظهر جليا أن المنافسة الأجنبية تمثل أحد أهم العقبات أمام تطور الصناعات الغذائية الجزائرية.[2]

[1] مرجع نفسه، ص 225.

[2] حاجي أسماء، مرجع سابق، ص222.

- **تأثير معايير الصحة النباتية على قرض نفاذ المنتجات الغذائية إلى الأسواق الدولية:**

تتصف الصناعات الغذائية الجزائرية بمجموعة من الخصائص تقف عائقاً أمام نفاذها إلى الأسواق الدولية والاستجابة لمعايير الصحة والصحة النباتيةوالتي يتمثل أهمها فيمايلي:[1]

- ضعف جهود التصدير للصناعات الغذائية وتبعيتها للأسواق الدولية.

- ضعف تنافسية نوع الصناعات الغذائية حسب مؤشر الميزةالظاهرة.

- ضعف تنافسية فرع الصناعات الغدائية حسب مؤس اليونيدو.

- ضعف القدرة على التوافق والتكيف مع الطلب العالمي .

- ضفف مؤشر التكامل والاندماج في الأسواق الدولية.

كما أن هناك مشاكل مرتبطة ببيئة الأعمال ومناخ الاستثمار حيث تعاني الصناعة الغذائية كغيرها من المؤسسات الجزائرية من تعقد مناخ الاستثمار نظراً لصعوبة التمويل وتنامي المنافسة غير المشروعة .

- **نقص قطع الغيار للآلات الصناعية :**

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في الصناعات الغذائية مشاكل في فرع الصناعات الغذائية مشاكل ترتبط بنقص قطع الغيار للآلات المستعملة في الإنتاج، كما أن عملية الصيانة تتطلب فبين أكفاء بسبب حداثة هذه الآلات وهو ما يغيبفي مثل هذه المؤسسات.[2]

- **الإنتاج والتطور التكنولوجي:**

معظم الصناعات الغذائية في الجزائر ترتكز على استثمارات صغيرة باستثناء بعض الصناعات الغذائية الأساسية كالزيوت، ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة في الصناعة الغذائية تعدت

[1] بن جدو زوهير، مرجع سابق، ص 226

[2] المرجع نفسه، ص 227.

أنماط الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة وتراكمت تقنيات إنتاج متعددة منها التقليدية البسيطة مرورابالتقنيات النصف آلية مثل:[1]

– صناعة الخبز والحلويات حتى يتم استعمال الآلات المتطورة.

–صناعة الحليب ومشتقاته التي تشمل حلقاته التقنية بمجمل العمليات الصناعية وحتى وسائل التعبئة والتغليف.

– إلا أن معظم الوحدات الغذائية في الجزائر مازالت تعتمد الوسائل والآلات المتوسطة الحداثة ولا يمكن تصنيعها في كتلة الصناعات المؤهلة للمنافسة نظراً لبعض التغيرات التي تشوبها على صعيد مجمل عمليات الإنتاج من الإدارة حتى اليد العاملة مروراً بالعمليات المتممة من صيانة وتغليف وتخزين وتسويق، كما أن معظم المؤسسات الناشطة في هذا الفرع مؤسسات صغيرة حيث تمثل نسبة 95% من مجموع المؤسسات التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر.

**ثانيا) آفاق الصناعات الغذائية فيالجزائر**

لقد أصبح فرع الصناعات الغذائية في الجزائر ثان أهم قطاع إلى حد الآن بعد قطاع المحروقات خصوصا بعد صدور النصوص الجديدة في المحال الزراعي والتي سمحت بدخول فاعلين في هذا المحال من القطاع العام والخاص.

- **آفاق مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر:[2]**

ستظل الصناعات الغذائية في الجزائر معتمدة على الخامات المستوردة كالحبوب والسكر والزيوت ....الخ التي لا أمل للجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي منها في المستقبل المنظور، وعليه فإن التبعية الشديدة لفرع الصناعات الغذائية للخارج في مجال المنتوجات الغذائية مما يعرضها إلى آثار سلبية بسبب تقلبات أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية.

[1] قطاف سهلية، بوزرورة لينده، 2020، **مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (6) العدد (2)، جامعة برج بوعريريج.

[2] حميد حملاوي , وسام عمرون,(2019),**اثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وافاق تطويرها** ,مجلة اقتصادية, المجلد 20 العدد 2,جامعة قالمة ,ص34

إن قيام التصنيع الغذائي في الجزائر بصفة عامة، وتشجيع الدولة لقيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة بصفة خاصة لهذا الفرع من خلال الاستراتيجية التنموية التي تتبناها على أساس التوجه الجديد للاقتصاد، لم تكن مشروطة بتوفير المواد الخام للصناعات الغذائية بل كان جزئيا، فمساهمة الخامات الزراعية المحلية ما زالت ضئيلة جدا بالكمية والنوعية على مدار السنين، وهذا يكون له أثره على فرع الصناعات الغذائية.

إن البحث عن تحقيق تكامل قطاعين بين فرع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي سيقلل الشغل الشاغل لدى الدولة، ما لم يتم تحقيقه فإنه[1]يكون من الصعوبة بمكان تطوير فرع الصناعات الغذائية، فيستوجب معالجة مشكلة الفلاحين أو أصحاب المؤسسات الصناعية في آن واحد، من خلال وضع آلية مستقبلية للتعاون والانسجام قصد مواجهة المنافسة الحادة التي يعرفها فرع الصناعات الغذائية من خلال القطاع غير الرسمي وكذا الزخم الهائل من السلع الغذائية المستوردة.

إن فرع الصناعات الغذائية كغيره من الصناعية الأخرى، سيعرف مستقبلا تحديات كبرى بسبب إقبال الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وسريان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ويتمثل هذا التحدي كون البلاد وصناعتها سند خلان دون استراتيجية واضحة في التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي بحكم قدرته وفعاليته قد يكبح فرص الصناعة الوطنية بصفة عامة وفرع الصناعات الغذائية بصفة خاصة، كما حدث لفرع النسيج في تونس والذي بسبب اتفاق الشراكة وتحرير التجارة أغلقت كل المصانع التونسية دون استثناء.[2]

لا شك في أن انضمام الجزائر ل OMC ستكون له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وفرع الصناعات الغذائية بصفة خاصة، ولعل أهمها عدم قدرة منتوجات الصناعات الغذائية على المنافسة غير المتكافئة في الأسواق المواجهة الصناعات الأوروبية والأمريكية واليابانية وغيرها، نظرا لما يميز المنتوج الوطني من ضعف الجودة إلى جانب ضعف المعرفة والخبرة التسويقية من طرف المنتجين.

[2]المرجع نفسه ص 35

من ناحية أخرى، فإن اتفاقيات التجارة الدولية تلزم الدول المصدرة للمواد الخام الغذائية إلغاء الدعم الذي تقدمه لتلك المواد، مما سيترتب عليه ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية: كما حدث لمادة السكر وهذا سيعرض فرع الصناعات الغذائية إلى أخطار إضافية في المستقبل .[1]

إن آفاق الصناعات الغذائية يفرض ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لدعم هذا النشاط من الفرع الصناعي، وتمكين المستثمرين في هذا القطاع بإنشاء مصانع تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قصد إحداث مناصب شغل جديدة إلى جانب مساهمتها في تشجيع القطاع الزراعي وبالتالي تحريك الصناعة الجزائرية ككل، الأمن الغذائي الوطني بما يتناسب مع تطور الاحتياجات السكانية، التي ستعرف زيادة مطردة من حيث الموارد والسلع الغذائية بسبب الزيادة السكانية التي تعرفها البلاد مستقبلا.[2]

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق قد يضعف القطاع الزراعي أكثر فأكثر، وخصوصية النشاط الزراعي، يفرض إدراك حقيقة أساسية وهي آليات السوق التي لا ينبغي أن تشكل لوحدها المحرك للاقتصاد الزراعي فيجب أن تضع الدولة سلسلة من الميكانيزمات لتوجيه الإنتاج وتأمين المنتجين وضمان استقرار مداخيلهم إلى جانب تزويدهم بإحصائيات ومعلومات عن احتياجات السوق الوطنية من الخامات الزراعية حتى لا يحدث تذبذب في توفير المواد الخام الزراعية من سنة إلى أخرى، بسبب الوفرة تارة والانعدام تارة أخرى، وهذا من شأنه أن يكون له أثر على فرع الصناعات الغذائية[3]

- **أفاق واعدة للصناعات الغذائية في الجزائر بإنشاء أول مركز تقني للصناعات الغذائية CTIAA**

تزايد الاهتمام مؤخر بالمراكز التقنية الصناعية بالنظر للدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الأخيرة في تعزيز وتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية، وذلك من خلال الأهداف التي تتبنها هذه المراكز والتي تعمل على تسخير كل الموارد للقيام بأعمال البحث والتطوير في قطاعات النشاط الصناعية، من أجل عصرنة طرق الإنتاج، كما يمكن لهذه المراكز المساعدة على ضمان استمرار أنشطة المؤسسات الصناعية، من خلال المساعدة على تحسين نوعية المنتجات وفقا لمقتضيات الجودة ومتطلبات السوق كما يمكن لهذه المراكز التدخل في كل المجالات ذات الأهمية مثل التدريب التكوين والمساعدة التقنية.

[1] المرجع نفسه ص35
[2] المرجع نفسه ص35
[3] المرجع نفسه ص35.

✓ **تجربة الجزائر للتحسين الصناعة الغذائية:**

وضع استراتيجية خاصة بالصناعة الغذائية والتي ترمي لتطوير القطاع الفلاحي، تمخض عنها إنشاء أول مركز تقني للصناعات الغذائية ومقره بومرداس فبموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-98 المؤرخ في 1 مارس 2012 والذي يقضي بإنشاء المركز التقني للصناعات الغذائية " CTIAA والذي يعتبر الأول والوحيد على المستوى الوطني، حيث أن المركز مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري مقره ولاية بومرداس ويوضع المركز تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة.

فالمراكز التقنية يمكن أن تكون همزة الوصل بين المؤسسات التي تنتمي لفرع صناعي معين ومراكز و مخابر البحث التابعة المؤسسات وهيئات البحث العلمي بحيث تعمل المراكز التقنية على ضمان التعاون المتبادل بينهما وبالتالي ضمان تثمين نتائج البحث العلمي وجعلها في خدمة أهداف التنمية كما تساهم هذه المراكز في ضمان اليقظة التكنولوجية من خلال رصد التطورات التكنولوجية في الداخل والخارج والعمل على نقل وتوطين التكنولوجيات الجديدة حسب احتياجات فروع الصناعة المختلفة كما يمكن لهذه المراكز المساعدة على ضمان استمرار أنشطة المؤسسات الصناعية من خلال المساعدة على تحسين نوعية للمنتجات وفقا المقتضيات الجودة ومتطلبات السوق، ويمكن لهذه المراكز التدخل في كل المجالات ذات الأهمية مثل التدريب، التكوين والمساعدة التقنية.

✓ **الآليات ومهام المركز التقني للصناعات الغذائية CTIAA**

يتوفر المركز التقني للصناعات الغذائية CTIAA على العديد من المخابر المجهزة بأحدث الوسائل والمعدات المتطورة الأوروبية المطابقة للمعايير العالمية من شأنها توفير الخدمات التقنية الفائدة المؤسسات العاملة في فرع الصناعات الغذائية والمساهمة في تحسين مستواها التنافسي ولاسيما بدعم سياسات التأهيل والابتكار والبحث والتنمية التي تبادر بها السلطات العمومية.

يؤدي المركز التقني الصناعات الغذائية CTIAA العديد من المهام فهو يقوم بإنجاز الدراسات والاستشارات للمؤسسات لتحسين أدائها خاصة التحاليل والتجارب وذلك لتلبية احتياجات النشاطات الصناعية الغذائية، كما يساعد المؤسسات لتحديث طرق الإنتاج ويتولى نشاطات التشخيص والتصميم ووضع نظم تسيير الجودة في المؤسسات مساعدة ومرافقة المؤسسات في تسيير مشاريع التنمية والابتكار وتحسين الأداء بالإضافة الإعداد برامج التكوين والتي تتوافق ومتطلبات أصحاب المؤسسات الاقتصادية.

كل هذه المهام من شأنها تشجيع الفاعلين في تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر والمساهمة في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وكذا مساعدة الصناعيين الأجل عصرنة طرق الإنتاج، التحسين التكنولوجي والتحكم في الجودة.

المركز التقني للصناعات الغذائية CITAA عينة كمشرع متكامل للمساعدة الصناعات الغذائية الجزائرية لتعزيز ودعم تنافسيتها لدخول الأسواق الخارجية وكذا تشجيع المنتجات المحلية.[1]

### 5.3. خلاصة

من خلال هذا الفصل حاولنا إظهار الدور الذي تلعبه الصناعات الغذائية الجزائرية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2020 وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج الوطني وتحقيق اكتفاء غذائي مقارنة بالنمو السكاني السريع وتغطية العجز الموجود في الميزان التجاري إلا أن هذا الدور لا يعبر عن واقع الصناعة الجزائرية في قطاع الصناعات الغذائية مقارنة بالإمكانيات الزراعية والفلاحية التي تتمتع بها البلاد الأمر الذي دفع بالحكومة لوضع استراتيجية لتطويرها.

[1] المرجع نفسه، ص 37.

# الخاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا التعرف على مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2005-2020), وقد تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة في أي اقتصاد سواء كان متطورا أو ناميا, فهي المحرك الرئيسي لعملية نمو اقتصاديات البلدان حيث تمثل 90% من المنشات الصناعية في العالم .

كما أن الصناعات الغذائية التي ظهرت منذ القدم تعد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي,وتعمل على تحقيق تقليص فجوة الصادرات من المنتجات الغذائية ومساهمتها في زيادة الناتج الإجمالي, وإجمالي القيمة المضافة بالإضافة غالى التوظيف.

ونظرا لأهمية هذا القطاع فان الدول توليه رعاية خاصة بوضعها إستراتيجية تنموية تجعله ضمن أولوياتها خصوصا الدول النامية, التي تعاني من نقص المنتجات الغذائية,كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي بلغت وارداتها من المنتجات الغذائية أرقام قياسية. بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة في السنوات الأخيرة منذ جائحة كورونا, مما اثر على القدرة الشرائية.

من خلال دراستنا لمساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر, نجدها قد احتلت المرتبة الثانية كثاني نشاط اقتصادي بعد قطاع المحروقات ولكن بمساهمة تكاد تنعدم, لانه اكبر الدول المستوردة واقل الدول المصدرة, حيث بلغت نسبة الواردات لسنة 2005ب35.97% وازدادت النسبة إلى 77.23% في سنة 2020.أما مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة لسنة 2005قدرت ب 82.15% وارتفعت النسبة إلى 87.8% سنة 2020, أما نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي لسنة 2020 كانت 84.6% وهذا راجع للدعم الذي قدمته الدولة لتشجيع تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يعتمد عليها القطاع الخاص .

هذا لا يخفى على أن الصناعات الغذائية الجزائرية تعتمد على اقتصاد هش, وتواجهها الكثير من التحديات لتفعيل دورها في تعزيز النمو الاقتصادي.

**1/اختبار صحة الفرضيات** : بناءا على ما سبق نستنتج ما يلي :

- **الفرضية الأولى** :تم إثبات صحة الفرضية الأولى على اعتبار أن الصناعات الغذائية هي فرع من فروع الصناعات التحويلية حيث تقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية إلى منتجات قابلة للاستهلاك .

- **الفرضية الثانية** : تم اثبات صحة الفرضية الثانية باعتبار أن مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر ضئيلة وضعيفة من خلال تحليل نتائج المساهمة .
- **الفرضية الثالثة** : تم إثبات صحة الفرضية الثالثة نسبيا لان الإستراتيجية التنموية والإجراءات المتخذة للارتقاء بقطاع الصناعات الغذائية الجزائرية ظلت غير كافية مقارنة بأهمية هذا القطاع.

**2/ نتائج الدراسة :**

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها في النقاط التالية :

- ✓ ساهمت الصناعة في تطوير اقتصاديات البلدان حيث لعبت دورا مهما في التطورات التي عرفتها البشرية .
- ✓ تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاديات الوطنية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة والتشغيل وتحريك الحزينة العمومية .
- ✓ يجب ان يكون ربط بين قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبين القطاع الصناعي ككل وذلك لدعم وتعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية النمو الاقتصادي .
- ✓ الصناعات الغذائية موجودة منذ القدم ولها مكانة هامة بين القطاعات الأخرى فهي تعتبر همزة وصل بين القطاع الفلاحي والصناعي .
- ✓ يتميز قطاع الصناعات الغذائية بكثافة علاقته مع القطاعات الأخرى (الفلاحة,الصناعة,الخدمات ).
- ✓ للصناعات الغذائية دور مهم في تعزيز الاقتصاديات الوطنية كتوفير فرص العمل وزيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة بالإضافة إلى تقليص الفجوة لغذائية .
- ✓ الصناعات الغذائية في الجزائر تواجهها الكثير من التحديات لتفعيل دورها ومساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي .
- ✓ نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصناعات الغذائية عالية وفي تزايد مستمر للمتغيرات الاقتصادية فنسبة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في سنة 2005 كانت 84.79% وارتفعت إلى 84.65% في سنة 2020 في حين نسبة مشاركة هذا القطاع في إجمالي لقيمة المضافة للصناعات الغذائية قدرت في سنة 2005 ب82.15% وارتفعت إلى 87.8% في سنة 2020.

- ✓ القطاع العام في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر في تدهور مستمر ونسبته تكاد تنعدم للمتغيرات الاقتصادية , حيث كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2005 20.16% وانخفضت إلى 15.16% في سنة 2020, في حين نسبة مساهمته في إجمالي القيمة المضافة كانت 17.85% في سنة 2005 وهي كذلك انخفضت إلى 12.2% في سنة 2020.
- ✓ يعود عدم مرور الصناعات الغذائية في الجزائر إلى مرحلة النضج بعد كون الإمكانيات التي وضعتها الدولة لكونها لم تدعم سياسات واستراتيجيات واضحة المعالم وحتى بالنسبة للسياسات التي وضعت لم تنجح ولم يتم تطبيق الفعلي لها .
- ✓ هناك العديد من المشاكل التي لا تزال تعيق نمو وتطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية الجزائرية بالرغم من الجهود التي بذلتها في سبيل ترفية هذا القطاع .

**توصيات الدراسة:**

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات من اجل النهوض بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية:

- ✓ ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ العمل على إنشاء المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف مناطق الوطن من اجل تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في تحقيق النمو الاقتصادي
- ✓ العمل على دعم قطاع الصناعات التحويلية الغذائية وتشيعها على استعمال التكنولوجيا الحديثة والتقنيات .
- ✓ يجب الاستفادة من التجارب العالمية في مجال الصناعات الغذائية والاقتداء بها لترقية هذا القطاع في الجزائر.
- ✓ تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية باعتباره من القطاعات المنتجة للقيمة المضافة.
- ✓ تطوير الصناعات الغذائية المحلية والارتقاء لزيادة قدرتها التنافسية في السوق المحلي والخارجي .
- ✓ تعزيز قدرات التصدير للمؤسسات الناشطة في الصناعات الغذائية .
- ✓ يجب مواصلة دعم الدولة لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية لرفع مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي .

- ✓ العمل على ضمان توفير الصناعة الغذائية في الجزائر على معايير الجودة والسلامة العالمية وذلك لضمان سلامتها من جهة وتحسين صور عرضها في الأسواق المحلية والدولية .

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المراجع:

### أولا) الكتب:


1) د مدحت القريشي (2005) **الاقتصاد الصناعي** .دار وائل الطبعة الثانية.

2) مدحت القريشي(2007),**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضعات** ,الطبعة الاولى , دار وائل للنشر, الأردن

3) كامل كاظم بشير الكناني،**الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية** الطبعة الأولى، دار صفاء للنسر والتوزيع– عمان.

4) صليحة يعقوبن، (2020)،**واقع الصناعة التحويلية ودورها في تطوير الاقتصاديات العربية**،جامعة الجزائر (3) مجلة.

5) محمد صفوت قابل، (2008)،**نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**،دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع– مصر.

6) محمد عبد الله شاهين محمد، (2019)، **الصناعات العربية**،الطبعة الأولى، دار صفاء للشر والتوزيع –عمان–.

7) عبد الرحيم محمد إبراهيم (2017)،**الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، مصر.

8) هيا جميل بشارات (2008) **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** . دار النفائس، الطبعة الأولى .الأردن.

9) إسماعيل محمود الشرقاوي (2017)،**أسس دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**.دارعيداء.الطبعة الأولى.

10) فتحي السيد عبدوه أبو سيد احمد، (2005)،**الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية.

11) ميساء حسب سليمان وسمير العيادي.**المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي** .مركز الكتاب الأكاديمي –عمان.

12) نبيل جواد(2007)،**إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** .المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى.

13) احمد رحموني (2011) **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في أحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري** المكتبة المصرية الطبعة الأولى، الجزائر.

14) عبد العزيز جميل مخيمر واحمد عبد الفتاح عبد الحليم()،**دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، الطبعة الثانية.

15) مصطفى يوسف الكافي، (2014) **بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار الرواد، الطبعة الأولى.

16) مصطفى يوسف الكافي (2017)،**إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة** دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.

17) محمد احمد بدر الدين (2017)،**استراتيجيات النمو الاقتصادي**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع – القاهرة–.

18) وليد بشيشي وسليم مجلخ(2017)،**دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي** ، دار الكتاب الجامعي – الإمارات .لبنان.

19) د زهرة حسن عباس التميمي ورجاء عبد الله عيسى السالم (2019) .**مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته**، دار الأيام –الأردن– الطبعة الأولى .

20) محمد عبد العزيز عجيمية وإيمان ناصف(2005)،**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية** .دار المعرفة الجامعية، مصر.

21) د. أبي سعد الديوه جي، **مبادئ التسويق الزراعي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل العراق.

22) أمين سلميان مزاهرة، (2017)، **التصنيع الغذائي المنزلي**، الطبعة الثانية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

23) عز الدين فراج، " **الصناعات الغذائية في المصانع والمدارس والمنازل**"، الفكر العربي، القاهرة 1977.

24) عيون عبد الكريم، **جغرافية الغداء في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب.

25) يحي محمد حسن، **مبادئ الصناعات الغذائية**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1979.

**ثانيا) أطروحات الدكتوراه:**

1) بن جدو زوهير، (.2004)،**دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة.

1) حاجي أسماء (2019)، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية**،أطروحة دكتوراه, تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة قالمة.

**ثالثا) المجلات والملتقيات الدولية :**

2) طويل أسيا وفريوة نرجس،( 2017) ،**دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية والإنعاش الاقتصادي**، الملتقى الوطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية، مخبر التنمية والحكم الراشد، جامعة قالمة.

3) رحال السعدي، وبراك سامي فؤاد، (2017)، **واقع ودور تمويل الجهاز المصرفي الجزائري للصناعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

4) ياسر عبد الرحمان (2018)،**قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات** ،مجلة العدد الثالث.

5) دموم كمال (2000), **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة** ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 2.

6) محمد بوقموم، جزيرة مغيري ( 2020 )، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتعريز النمو والأمن الغذائي في الجزائر**، دراسة تحليلية للفترة 2005–2016 مجلة التواصل، العدد الخامس. مجلد 26، 2020.

7) حميد حملاوي (2019)، **أثر فرع الصناعات الغدائية على الاقتصاد الجزائر وآفاق تطوره**، المجلد20 العدد02.

8) قش فائزة، جوان (2019) مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد01

9) بوزيد سارة، منبعي فتيحة (2023) ، **التنافسية الخارجية للصناعات في الجزائر خلال الفترة ( 2005 – 2019)** مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09 العدد02.

10) قطاف سهيلة، (2019)، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في بالجزائر**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، محلد06، العدد (02).

11) حاجي أسماء وناصر بوعزيز، (2017)، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر** (2015-2009)، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 20.

12) سليم بوهديل، محمد لوشن (2019)، **فرص تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر في ظل تحرير التجارة الخارجية، مجلة الاقتصاد الصناعي**، المجلد09، العدد 01.

13) شكير ووسيلة، غزازي عمر 2020، **استراتيجية تطوير القطاع الزراعي، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي**، مجلد 14 رقم 1.

14) حميد حملاوي (2019)، **أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائر وآفاق تطوره**، المجلد20 العدد02.

15) بن جيار محمد. ( 2022 )، **واقع صادرات الصناعة الغذائية الجزائرية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد، 11 العدد02، ديسمبر، 2022.

16) قش فائزة، جوان (2019) مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد01،.

17) بوزيد سارة، منبعي فتيحة (2023) ، **التنافسية الخارجية للصناعات في الجزائر خلال الفترة ( 2005 - 2019)** مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09 العدد02.

18) قطاف سهيلة، (2019)، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في بالجزائر**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، محلد06، العدد (02).

19) حاجي أسماء وناصر بوعزيز، (2017)، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر** (2015-2009)، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 20.

**رابعا) المواقع الالكترونية :**

**1)** رشا القيام . أخر تحديث في 2022/09/28 على الساعة 10.17 .تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/25 .https/Mawd003..11.25عن موقع

**2)** **الخصائص المميزة لدراسة اقتصادية القطاع الصناعات الغذائية** عن موقع HTTPS:// www.benal.com تاريخ الشتر 27/4/24 يوم الاطلاع: 11/09/2023 .

26) **تعرف على أكبر 10 شركات في العالم تسيطر على كل شي تأكله**، من موقع 04:10 . net HTTPS://www.aljazeera، أخر تحديث 26/03/2014: 04:10 بتوقيت مكة المكرمة، تاريخ الاطلاع 2024/05/9، 23:55.

**خامسا) المواد:**

1)المادة (05) من القانون الجزائري 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 المتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة